

---

# اليابان لم تقل لا

---

## THE JAPAN THAT CAN SAY NO

Why Japan Will Be First  
Among Equals

SHINTARO ISHIHARA

---

## صراع المستقبل بين الكبار

---

تأليف: شنارو إيشهارا  
ترجمة: هالة العوري

---



اهداءات ٢٠٠٣

سرة المرجوم الامتاحة/معمد معبد اليسونبي

الاسكنذرية

# **اليابان لم تقل لا**

**صراع المستقبل بين الكبار**

**تأليف**

**شتارو إيشمارا**

**ترجمة**

**هالة العورى**

**يافا للدراسات والأبحاث - القاهرة**

**١٩٩١**

صراع المستقبل بين الكبار

إسم الكتاب: اليابان لم تقل لا: صراع المستقبل بين الكبار

إسم المؤلف: شنتارو إيشهारा

إسم المترجم: هالة العورى

الناشر: يافا للدراسات والابحاث - القاهرة

سنة النشر: ١٩٩١



## مقدمة المترجم

في أعقاب انتهاء حملة التحالف الغربي ضد العراق، التي عثيت ضمن أهدافها بتدمير المرافق الأساسية والبنية التحتية للبلاد، خرج تعليق فوري من طوكيو يعلن استعداد اليابان للمساعدة في رفع الانقراض وإعادة تعمير مرافق العراق وينتبه الأساسية نظرا لخبرة اليابان إثر تعرضها لتجربة مقاربة. إن تأمل هذا التعليق يدفع إلى الذهن على الفور بهيروشيما ونجازاكي وكيف تلقت هاتان المدينتان أول ضربة نووية في التاريخ على يد الولايات المتحدة الأميركية بعد هزيمة ألمانيا وقرب انتهاء الحرب العالمية الثانية. والتعليق ينبئ بأن ذلك اليوم ما يزال ماثلا ومختزنا في ثنايا العقل الياباني رغم الاستغراق في العمل الدؤوب ورغم تلك الابتسامة الهادئة التي يوزعها اليابانيون أينما حلوا.

أثناء الحرب العالمية زحفت اليابان على مناطق في آسيا لتزود بالمواد الضرورية لاقتصادها. ولكنها بعد الهزيمة انتهجت مسلكا آخر، وفلسفة اقتصادية جديدة تقوم على تطوير نوعيات صناعية جديدة وتصديرها. أما المصادر الطبيعية والمواد الخام فيمكن إبتياغها.

أربعون عاما مضت منذ عام ١٩٤٥ بعد ذلك هيروشيما ونجازاكي بالقنابل النووية، وبعد سحق طوكيو بالقنابل الحارقة، كانت الولايات المتحدة أثناءها تنفق مبالغ طائلة على المصروفات العسكرية والاستخبارية، وتركز اهتمامها على الاتحاد السوفياتي والصين ومنطقة الشرق الأوسط، على حين مضت اليابان في تحقيق تطورها الاقتصادي لينمو إجمالي الناتج القومي بمعدل مذهل، كان ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٣ بمقدار ١٠,٥ ٪ سنويا، وهو أعلى معدل في أية دولة صناعية. وشهد كل عام توسع وتنوع الصناعات التي تهيمن عليها اليابان. فقد تمكنت في الستينات من إنتاج نصف ما أنتجه العالم من السفن وناقت صناعية الفولاذ بها الصناعة الأميركية في السبعينات لتزداد حصتها في إنتاج السيارات العالمي من لاشيء تقريبا في عام ١٩٦٠ إلى ٢٥ ٪ تقريبا في الثمانينات .

والآن تنياهي اليابان، ولها كل الحق، بأنها تملك أقوى اقتصاد في العالم، حيث أصبح دخل العائلة العادية المستوى في اليابان ٤٠ ألف دولار بما يفوق معدل مثيلتها الاميركية. أما معدل دخل العائلة المتوسطة الحال فقد تجاوز الخمسين ألفاً في العام الواحد.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أخذت المصالح اليابانية تتسع وتشعب في الولايات المتحدة. وها هي اليابان تقول اليوم عجز الميزانية الاميركية من خلال شرائها السندات المالية، وقد انفق اليابانيون ٤٥ بليون دولار ونيغاً في شراء العقارات فقط، في اميركا بما في ذلك أشهر البنايات في نيويورك لوس المجيلوس ودالاس وغيرها، إن أكثر من ٢٠٪ من الدين الوطني لأميركا مستحق لبنوك يابانية تسيطر على خمسة من البنوك العشرة الرئيسية في كاليفورنيا، وفقاً لما ورد في كتاب «البيع بالكامل» لدوجلاس فرانكز وكاترين كولينز. وفي مجال الاستثمار اقام اليابانيون مصانع مختلفة، عبر الولايات المتحدة لإنتاج السيارات والمواد الالكترونية والمواد الغذائية، وبذلك أصبح أكثر من ٣٠٠ ألف اميركي يعملون لدى رجال أعمال يابانيين، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى مليون شخص في أقل من عشر سنوات.

ويرجع المؤلفان الأميركيان أسباب تدهور اقتصاد الولايات المتحدة إلى عوامل عديدة، أدت إلى اختلال الميزان التجاري لصالح اليابان. فالولايات المتحدة انتهجت الطريق الخاطئ في السبعينات، فحرب فيتنام أضرت بحالة البلاد النفسية، كما أجبرت أزمة النفط في السبعينات، إثر حرب أكتوبر، الشركات الأميركية على الانسحاب من أوربا علاوة على أن نهوض الصناعات الأوروبية أفقد الولايات المتحدة أجزاءً من السوق لصالح منافسيها العالميين. ولكن السبب الأهم، في رأى الكاتبين، يرجع إلى الحماية اليابانية حيث يلقي المصدرون الأميركيون صعوبات جمّة في فتح السوق اليابانية المغلقة.

وما يزيد في حساسية الوضع الاقتصادي، ازدياد حجم الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة، مما يفقد البلاد سيادتها إلى المستثمرين الأجانب. وتدل آخر الأرقام

التي صدرت عن دائرة التجارة أن الأجانب كانوا يملكون عام ١٩٨٧ ما قيمته ١,٥٣٦ ترليون دولار على شكل سندات حكومية، مصانع، شركات، عقارات، أي بزيادة قدرها ١٥٪ عن العام الذي سبقه. وبمعدلات الشراء الحالية، يمكن للأجانب أن يمتلكوا كل البلاد خلال خمسين عاما. والأكثر أهمية من ذلك، أن هذه الأرقام أوضحت أن قيمة الموجودات التي يمتلكها الأجانب في الولايات المتحدة، تفوق الموجودات الأميركية فيما وراء البحار بمقدار ٣٦٨,٢٣ مليار دولار.

ولم تتخلف اليابان بدورها عن الاستثمار في الولايات المتحدة، فتدفقت الاستثمارات اليابانية في الثمانينات، مما جعل أميركا تشعر أن اقتصادها، يواجه خطر التلاشي أمام قوة الإن الصاعدة. وطبقا لإحصاءات دائرة التجارة زاد اليابانيون من استثماراتهم المباشرة في الولايات المتحدة بمقدار ٢٤٪ في عام ١٩٨٧ لتحل اليابان المركز الثالث محل كندا. ولكن عندما يضم استثمارها المباشر إلى استثماراتها غير المباشرة، السندات الحكومية وأسهم الشركات، يصبح اليابانيون أكبر مستثمر أجنبي في الولايات المتحدة.

وقد ازداد موقف الولايات المتحدة، كأكبر دولة مدينة في العالم، سوءا بدرجة كبيرة عام ١٩٨٧، نتيجة زيادة الاستثمارات الأجنبية وانخفاض معدل الصادرات، ففي الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥ هبطت الصادرات الأميركية حوالي ٣٪ وارتفعت الواردات بمقدار ٤١٪، على حين ارتفعت صادرات اليابان بحدود ٣٥٪ وهبطت وارداتها إلى ٨٪. وقد تنبأ ريتشارد روزكرانس من جامعة كورنيل بأنه «إذا استمرت الأمور كما هي الآن ففي عام ٢٠١٠ تصبح اليابان الدولة القيادية في السياسة العالمية». وتدل الإحصاءات على منطق وصدق نبوءة روزكرانس. ففي عام ١٩٥٠ كانت تعتبر اليابان دولة تابعة، يبلغ نصيبها من الصادرات العالمية ١٪، وفي نهاية الثمانينات أصبحت حصتها تقدر بـ ١٠٪ لتبني فائضا تجاريا في حدود ١٠٠ مليار دولار، ويأتي معظم هذا الفائض بالدولار لأن نجاح اليابان جاء نتيجة لتدهور وضع الاقتصاد الأميركي، وقد أحسن اليابانيون استعمال هذا الفائض في استثمارات مباشرة

فى الولايات المتحدة. حيث قاموا بإقامة المصانع المختلفة أو شراء مصانع أميركية لزيادة نصيب اليابان من السوق المحلية أولاً، ولتجنب ما قد يتأتى ثانياً فى حالة فرض الولايات المتحدة قيوداً على الواردات بغرض حماية السوق المحلية.

وهكذا تحول «القرن الأمريكى إلى أزمة أميركية» فى خلال ٢٥ عاماً. ففى بداية الهبوط عام ١٩٧١، كان العجز التجارى الأمريكى ٢.٢ مليار دولار، بينما وصل هذا العجز عام ١٩٨٧ إلى ١٦٠ مليار دولار. وتعانى الولايات المتحدة عجزاً تجارياً مع شركائها خاصة مع اليابان حيث بلغ العجز ٥٧ مليار دولار.

والاستمرار الأمريكى فى الاقتراض لتمويل العجز فى الميزانية الفيدرالية، يعنى أن جزءاً كبيراً من الدخل القومى، سيوجه إلى دفع العوائد المستحقة لسنوات قادمة، بما سيؤدى بدوره إلى استنزاف مستمر لحبوية الاقتصاد الأمريكى. إلى جانب تقوية نفوذ الأمم الأجنبية صاحبة الديون التى ستعمل على استغلال فائضها التجارى للحصول على المزيد من التسهيلات الصناعية، ولشراء المزيد من العقارات فى الولايات المتحدة. ويحذر كتاب «البيع بالكامل» من أن استمرار الأمور على هذا النهج سيجعل الولايات المتحدة فى موقف التابع لقوة أجنبية كاليابان.

واليوم يزداد الصخب حول اليابان وتلاحق حملات التعريض والانتهاكات.

.. اليابان شريك تجارى غير منصف.. اليابان تشتري الولايات المتحدة بدولارات أميركا.. اليابان وراء انهيار السوق المالية يوم الاثنين الأسود الموافق ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧، فقد أظهر هذا الانهيار، أن الولايات المتحدة لم تفقد سيطرتها على اقتصادها فحسب، بل إن القرارات المتخذة فى طوكيو، باتت تؤثر على مستوى دخل الفرد الأمريكى ورفاهيته.

فقد فقدت سوق الأسهم فى نيويورك ٨-٥ نقاط، مسجلة فى يوم واحد خسارة ٢٢٪ من قيمتها الفعلية، ليتلاشى ما مقداره ترليون دولار. وذلك نتيجة الاستثمارات اليابانية الهائلة فى مجال الأسهم مما مكنتهم من التأثير وتقرير معدلات الفائدة التى يضعها البنك الفيدرالى.

وأول من أثار هذا الأمر ريتشارد جيبيها ردت. أحد أعضاء الكونجرس، الذى فشل فى الحصول على ترشيح الحزب الديمقراطى له للرئاسة عام ١٩٨٨. فقد جعل من الاستثمارات الأجنبية، القضية الرئيسية لحملته الانتخابية «لقد فقدت البلاد السيطرة على مصيرها الاقتصادى لمصلحة القوى الأجنبية».

كما أثار كل من دوكاكيس بعد فوزه بترشيح الحزب الديمقراطى وزميله السناتور لويد بنستون هذه القضية فى أواخر حملتهما الانتخابية - ولكن دان كويل منافسه الجمهورى ونائب جورج بوش، أكد أن الاستثمارات الأجنبية خلقت فرص عمل فى الولايات المتحدة وأنها محل ترحيب.

وتوالى الحملة، فقد قال آخرون «إن القضية السياسية للتسعينات ستكون الغزو الأجنبى للولايات المتحدة». ووصفت مجلة تايم الأميركية الولايات المتحدة بأنها أصبحت «سوقاً ضخمة للأجانب». والأجانب تعنى هنا اليابانيين رغم أن بريطانيا تحتل المركز الأول فى قائمة الاستثمارات الأجنبية، إلا أن أحداً لم يتعرض لها ببنت شفه... .. وتتصاعد حملات التعريض باليابان لتصل إلى حد تلويث الصورة اليابانية..

فقد وصفت إحدى الدراسات، التى وضعتها المخابرات المركزية الأميركية «سى اى ايه»، اليابان باعتبارها خطراً يهدد الأمن القومى الأمريكى. وكتب ريتشارد روز مدير معهد روتشستر للتكنولوجيا تقريراً يقول فيه إن تفوق النموذج اليابانى على الغربى سيكون بمثابة كارثة للإنسانية، متعها اليابانيين بالتعصب والعنصرية، وعدم المبالاة بالأجناس والدول الأخرى. فضلاً عن أن شعورهم بحقوق الإنسان «غير متطور».

أما دل دوغورتى نائب مدير معهد روتشستر للتكنولوجيا، فيتهم اليابانيين باتباع وسائل تأمرية، مدعياً أنهم قاموا عن طريق مصانعهم بإنشاء أقوى مجموعة ضغط، مما أسكت أى مقاومة ضد التفغل اليابانى فى أميركا، ويزعم دوغورتى فى دراسته أن إدارة المصانع اليابانية فى الولايات المتحدة، تتم بواسطة الفاكس من طوكيو. ويقترح الاثنان معاً دوغورتى وروز أن يمارس جهاز الاستخبارات الأمريكى عمليات تجسس اقتصادى على مستوى عال.

وتقول مجلة «دير شبيجل» الألمانية في عددها الصادر في ١٧/٦/١٩٩١، إن هناك اعتقاداً راسخاً لدى دوائر عديدة في الولايات المتحدة أن اليابان تشكل العدو القادم بعد انتهاء الحرب الباردة. ورغم الملاحظة التي أبدتها دانييل باتريك مونييهان، السيناتور الديمقراطي، والتي مفادها أن «جواسيس الدولة حاولوا باجتهاد إيجاد مهمة جديدة ليبرروا جهودهم».

ووفقاً للمجلة الألمانية، فقد زاد من حملات التشهير باليابان في الولايات المتحدة، سعى طوكيو الحثيث في عدم التدخل في حرب الخليج، والتركيز فقط على علاقتها التجارية دون ميالة مجايدة سياسية أو أيديولوجية أو أخلاقية. و.. تمضي حملات التشهير باليابان لاهثة.. تتجاهل مكانم الضعف والوهن الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي منذ السبعينات، وتتعامى عن أسباب فجاج الاقتصاد الياباني.

والغريب أن كتاب «البيع بالكامل» يتحدث عن اختلاف الحضارتين اليابانية والأميركية قائلاً «يفتخر الأمريكيون بالمبادرة الفردية، والإنجازات الشخصية الواضحة، على حين يعمل اليابانيون في إطار الفريق، وتصيب حاجات الفرد ثانوية أمام هدف المجموعة». بينما تصف دراسة المخابرات المركزية الأميركية المعركة الفاصلة للمستقبل بأنها صراع تاريخي ضخم بين الخير والشر بشأن السيادة في العالم. الخير يتمثل بالطبع في الجانب الأمريكي «حيث قوى التسامح والحرية الفردية، والشر تجسده اليابان حيث مخلوقات لحضارة سرمدية لا أخلاقية، تتسم بالحيل والتدابير والسيطرة».

ويبدو أن هذا التقرير يتجاهل أن السيادة في العالم لا تأتي من فراغ، والنجاح الياباني رغم كل محاولات أميركا لإحباطه وتشويهه، كان ثمرة الإبداع الخلاق، والقدرة على تحويل الأفكار إلى منتجات عبر العمل الجاد الدؤوب من خلال الاهتمام بالصالح العام، وليس التركيز على المصلحة الخاصة الضيقة. ومثالا على الوضع الصارخ في الاقتصاد الأمريكي، تجدر الإشارة إلى أن ١٪ من سكان الولايات المتحدة يسيطرون على ٣٦٪ من الثروة الوطنية القومية. ربما يجسد هنا الأمر الطبيعة الشديدة الفردية للمجتمع الأمريكي.

حملات التحريض باليابان تنصب على صعوبة اختراق السوق اليابانية، ولكن أصحاب هذه الحملات لا يتناولون التحليل، ما الذى جعل العجز الأمريكى مع اليابان لا يستجيب لتخفيض قيمة الدولار بمقدار ٧٠٪ على حين كان المفترض أن يحدث هذا اليابانيين على استيراد بضائع أمريكية رخيصة ويعمل على إيقاف الأمريكين عن شراء منتجات يابانية غالية.. فالصناعة الأمريكية لم تكن فعالة فى تحطيم السوق اليابانية، بنفس القدر الذى لم تستطع فيه إجبار المستهلك الأمريكى على الانقطاع عن شراء المنتجات اليابانية.

التقدم اليابانى الحارق لم يتحقق من فراغ، فالإبداع والعمل الجاد ثمرة لقيم حضارية وأخلاقية رفيعة. ذلك الولا المطلق الذى يكتنه العاملون قباه مؤسساتهم ومصانعهم رد فعل طبيعى للنظام الإدارى فى اليابان. ذلك النظام الذى يعمل على جعل المؤسسة مجتمعاً واحداً يحذوه مصير مشترك. فالمسئولية الإدارية فى اليابان، لا ينحصر همها بحال، على تحقيق أكبر قدر من الربح، بل يتقدم هذا الهدف، العمل على تكوين مجتمع مترابط داخل الشركة من خلال الولا والرعاية المتبادلة. فالعامل فى اليابان، ليس مثل نظيره العامل الأمريكى مجرد أداة للإنتاج تقصى بعيدا فى حالة تعرض الشركة للركود والانكماش. ثم هناك أيضا أمر مهم جدير بالملاحظة، إن رجال الأعمال اليابانيين لا تخطفهم أو تفتنهم حياة البذخ والإسراف.. فها هو مانسوشيتا، أغنى رجل فى اليابان، يستقل وسكوترته طائرة ركاب عادية غير واضح فى اعتباره، امتلاك طائرة خاصة يلاحق بها مشاريعه المنتشرة فى أرجاء المعمورة.

ما أحرانا بتأمل هذا النموذج اليابانى الناضج.. بدلا من التقليد الأعمى لنماذج البذخ الأمريكى والأدوى التى تفرقنا بها وسائل الإعلام!

يورد ريتشارد روز عميد معهد روتشستر للتكنولوجيا فى تقريره للمخابرات المركزية «اليابان فى عام ٢٠٠٠» ما يلى: إن انتصار أميركا على العراق يتيح بالفعل فرصة لدحض «طموح اليابان نحو الاضطلاع بدور عالمى مرموق».. كلمات تدعو حقا للتأمل.. .. وتدفع إلى الذهن بعدة أسئلة.. عما يعرف بأزمة

الخليج عام ١٩٩٠. فعلى الرغم من أن مقدمات وخفايا هذه الكارثة، ما تزال كتابا مغلقا، لم تتكشف صفحاته بعد، وإن كانت النتائج الحالية تنبئ بالكثير عن المقدمات الخفية المبهمة:

هل أشفى النصر الأميركي على العراق الأميركيين من عقدة فيتنام كما هلل جورج بوش مبتهجا بالنصر العظيم؟

المدقق الجيد يجد أنه لا مجال للمقارنة بين الحالتين. فالولايات المتحدة بدأت في فيتنام بإرسال ٤٥ مستشارا عسكريا، وانتهت بالوف مؤلفة من الجند عبر سنوات طوال. في حين دفعت الولايات المتحدة لمواجهة العراق بحشود عسكرية فاقت النصف مليون جندي. وجهازهم بأحدث ما أعدته الصناعة العسكرية الأميركية لمواجهة الاتحاد السوفياتي في أوروبا. الأمر الذي جعل قائد سلاح الطيران الأميركي يقول ما مفاده: لا يحق لنا الزهر بالنصر على دولة تنتمي للعالم الثالث مع كل هذه المعدات الحديثة، كما ورد في كتاب «القادة» للصحفي الأميركي بوب ودورد. إلى جانب أن الاقتصاد الأميركي عجز عن مواجهة تكاليف هذه الحملة الضخمة، مما جعل الولايات المتحدة تحصل عبء النفقات على كاهل الدول الخليجية، والأوروبية الخليفة لها. ناهيك عن أن دقة تصويت القاذفات الأميركية تعتمد أساسا على تلك الرقائق التقنية المصنعة في اليابان.

نرى هل يتيح تدعيم العراق - البعد الاستراتيجي للجبهة الشرقية - لولايات المتحدة مقاما سلسا في منطقة الشرق الأوسط، التي طالما سعت في الثمانينات للتواجد بها دون جدوى، بفرض حماية أمن المنطقة إبان اشتعال الحرب العراقية الإيرانية؟ والبقاء السلس لن يتأتى إلا بفرض تسوية للصراع العربي الإسرائيلي على الجانب العربي، بشروط ترضاه إسرائيل.. ومن ثم تتفرغ الولايات المتحدة لمهامها الاستراتيجية العالمية في أوروبا وجنوب شرق آسيا. ولكن هل تضمن تسوية كهذه سكوت الجانب العربي وسليته أبد الدهر.

هل بقاء تدمير القوة العسكرية للعراق، والذهن الأميركي مشغول يكسر حلقة الخط

الموازي الذي أخذ يتبلور - بداية باليابان وانتهاء ببحر الشرق مرورا بالعراق - في مواجهة الخط الأميركي الغربي.

هل تطمح الولايات المتحدة بتغطية عجز ميزانيتها المزدوج الفيدرالي والقومي عبر تصدرها لحماية أمن الخليج؟.. وهل يجدي هذا مع بقاء المشاكل الجوهرية ومواطن الضعف في الاقتصاد الأميركي دون حل؟

ازدحام الاسئلة والاحتمالات لا يجب أن يحجب التخوف من أن تصبح منطقة الشرق الأوسط حلقة للصراع المخيف، الذي لم يخرج إلى العلن بعد بدرجة كافية، بين قوى الاقتصاد العالمي في غضون عقود قليلة مقبلة..

.. الكتاب الذي نقدمه اليوم نأمل أن يسهم في فتح الأفاق أمام القارئ العربي.. ويساعده، عل الإطلالة الواسعة تساعد على الانفلات من الحيز الضيق الذي يشغله ويشغله. ولن نتحدث كثيرا عما يحتويه الكتاب في جزئه الأول والثاني، حيث يتكفل المؤلف شنتارو إيشهارا بتوضيح ما يشتمله من مواد. وتبقى صدى كلمات إيشهارا حين يتحدث عن الفلبين.. إن المعونة الخارجية لن تجدي من لا يساعدون أنفسهم في التصدي لمواجهة مشاكلهم الداخلية، والعمل الجاد لتجاوزها.. أو حين يعلن على سلوك اليابانيين الانعزالي قائلا: إن الوطنية الصادقة أول طريق للعالمية.. وهي لا تعني التعصب المتعجرف والنظرة الضيقة الأفق.. وإنما تحديد الشخصية القومية.. الاعتزاز بها دون ازدراء لسمات الآخرين..

ما أخرجنا اليوم إلى تأمل.. وتفهم تلك الكلمات.

هالة العوري

عمان. مايو ١٩٩١

## استلام الطبعة الأميركية

... حين توفي الأخ الأصغر شنتارو إيشهارا عام ١٩٨٨، نتيجة لإصابته بمرض السرطان، عم الحزن والحدا أرجاء اليابان.. وبذت الأمة برمتها وكأنها فقدت عضواً في العائلة. ذلك الحزن القومي ربما لا ينافسه عمق سوى الحزن الأميركي تجاه مصرع جون كيندي أو روبرت كيندي. وهو أمر بنا غريباً للغاية في اليابان، حيث لا يلقى ذلك الانتباه العام عادة سوى موت الامبراطور.

كان الأخوان يوجيرو وشنتارو محط أنظار الجميع بشكل رائع. فشنتارو كاتب روائي ومخرج سينمائي، على حين كان يوجيرو يعمل في حقل التمثيل. في عام ١٩٥٥ حين كان شنتارو في الحادي والعشرين من العمر صدرت روايته «موسم الشمس» لتنال جائزة بومهاكو للمؤلفين الجدد اكيوتاوا وبذلك أصبح اسمه يتردد داخل كل بيت.. وعلى التو تحولت الرواية إلى فيلم سينمائي لقي نجاحاً شعبياً واسعاً. ثم قام شنتارو بإصدار العديد من الروايات المنتمية إلى ذات المذهب الواقعي، لتحظى بنفس النجاح الباهر ولتتحول جميعها إلى أفلام سينمائية. لعب فيها شقيقه الأصغر يوجيرو أدوار البطولة. كان يوجيرو يعرف بجيمس دين اليابان نتيجة لبنيته الرياضية الفنية ولطرازه البارد. بل بلغت شهرته ونفوذه أفقا أوسع من تلك التي بلغها جيمس دين في الولايات المتحدة. وظل يوجيرو طوال حياته أحد أكثر الممثلين شعبية حتى وافاه الأجل. وأصبح الأخوان شنتارو ويوجيرو نموذجا لاغتراب الأجيال الصاعدة في اليابان.

في أوائل الستينات انتقل شنتارو شابا يافعا من الريف إلى المدينة بحثا عن وظيفة مناسبة في ميدان الصناعة.. وواكب انتقال شنتارو إلى المدينة شعور قيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي، وهو حزب محافظ، بالقلق خشية ضياع القاعدة الصلبة المؤيدة له في الريف، وما يستتبع ذلك من فقدان لقوتهم. الأمر الذي دفعهم إلى ضم بعض العناصر الشابة المؤهوبة والشخصيات العامة من الروائيين والعاملين في حقل التمثيل

والإعلام، وذلك استعدادا لحوض الانتخابات البرلمانية. ووقع اختصارهم في عام ١٩٦٨ على شنتارو إيشهارا ليحصل في معركته الانتخابية الأولى على أكبر عدد من أصوات الـ١٠ الناخبين، بما يفوق كثيرا ما حصل عليه أى مرشح آخر. وفيما عدا فترة قصيرة بعد فشله في الوصول إلى منصب حاكم طوكيو، فقد بقى عضوا بارزا في مجلس النواب الياباني منذ ذلك الحين.

يعتقد اليابانيون، إلى يومنا هذا، أن ما يقوله أحدهم أو يكتبه في الصحف، لن يلتقط من قبل الأميركيين لعدم قدرة هؤلاء على قراءة اللغة اليابانية. دون شك تلتقط الحكومات الأجنبية بعض النشرات الحكومية، خاصة تلك المتعلقة بالسياسة الصناعية لليابان. ولكن يظل في حكم المؤكد، أن القائمين على كتابة هذه النشرات الحكومية لا يفوتهم الأخذ في الاعتبار ردود الفعل الأجنبية، إثر إطلاعهم على هذه الموضوعات، مما يجعلهم يتحرون الحذر. أما بين اليابانيين بعضهم البعض، فيمكنهم الاسترسال في الحديث عن عدم عقلانية الأميركيين وشعورهم بالخيلاء ناهيك عن جهلهم وشعورهم بالذنب بالنقص. يعتقد اليابانيون أن كلامهم هنا قد ير دون أن يلحظه أحد. وقد تظهر الصحف أحيانا متضمنة نقاشا صريحا ينتقص من قدر الأجناس غير الصفراء، أو تنتقد محاولات النساء للعمل في المجال السياسي دون أدنى قلق، مما قد يشير ذلك لمخالفته للثقافات والرؤى الأميركية. وحين تظهر هذه الحوارات، في مناسبات نادرة، في الصحف الغربية، يبادر اليابانيون إلى الاعتذار بأنها مجرد زلة لسان.

وهكذا حين أدلى اكبر موريتا، رئيس مؤسسة سوني ونائب رئيس اتحاد الصناعات اليابانية، بأحدث قليلة لصالح صديقه شنتارو إيشهارا في الأوساط السياسية المؤيدة له. وجدت هذه الأحاديث سهلا للطبع والنشر والبيع، لما وصل إلى مليون نسخة تحت عنوان (اليابان التي يمكنها أن تقول لا) مما يتضمن تلميحاً بالولايات المتحدة الأميركية. ربما على افتراض من الكاتبين أن كتابهما لن يلتقط بواسطة الأميركيين. ولكن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن.. فقد ظهر مخطوط غير قانوني مترجم للانجليزية من الكتاب، مما فجر ضجة وصحفا في واشنطن وفي الصحافة الأمريكية.

ولتفادي أى لبس أو سوء فهم محتمل، ولتجنب أى رد فعل معاد لمنتجات شركة سوفى، رفض موريتا السماح بترجمة ونشر الجزء الخاص به فى الطبعة الأصلية اليابانية. ومع ذلك تظل الحقيقة، أن موريتا ذلك المفوه باللغة الإنجليزية، قد دأب على توجيه انتقادات لازعة تتعلق بعدم كفاءة ورداءة المنتجات الأميركية، قبل وقت طويل من ظهور الكتاب فى طبعته اليابانية.. وهذه اللهجة تتفق تماما مع أقواله التى طالما أبلغها صراحة للأميركيين.

لماذا أثار الكتاب كل هذا الانتباه فى واشنطن؟. رغم اهتمام بعض الأميركيين بانخفاض القدرة الأميركية على المنافسة التجارية، إلا أن ما تضمنه الكتاب من تلميحات باعتماد الدفاع الأمريكى على منتجات لا يتم تصنيعها فى الولايات المتحدة، قد أثارت انتباهها عظيمًا. ولعل الفقرة التى حظيت باهتمام بالغ فى كتاب شنتارو، وكثير الاستشهاد بها هى قوله، إن الولايات المتحدة الأميركية ستكون عاجزة تماما فى حالة رفض اليابان إمداد البتاجون بالرقائق الالكترونية، التى تعتمد عليها الصناعة العسكرية الأميركية. بل قامت عوضا عن ذلك ببيعها إلى الاتحاد السوفيتى، الأمر الذى سيقرب ميزان العلاقات السوفيتية الصينية.

فى هذه المسألة وفى مسائل أخرى، ينبغى التنويه، على ألا يقرأ كتاب شنتارو بالضرورة على أنه دليل على الكيفية التى يتصرف بها الساسة اليابانيون حاليا، ولكن على أساس أنه انعكاس للمفهوم العميق لدى اليابانيين عن الولايات المتحدة الأميركية. فالساسة اليابانيون فى الواقع رجال ذو سمة عملية وأكثر حذرا من شنتارو. وأعمال شنتارو الأدبية، فى طبعاتها اليابانية، تحمل فى طياتها طابع التمرد ضد المؤسسة اليابانية الحاكمة. كما أن بعض أعماله تعنى حقيقة، حتى فى نظر بعض المتحاملين على اليابان، بأن تجمع أميركا شتاتها. فشكوى شنتارو من الولايات المتحدة أقل قياسا من شكواه الحادة من القادة اليابانيين الذين يصفهم بالإذعان والخنوع.. فهم على حد قوله لا يرفعون هاماتهم كما ينبغي. وهو هنا يضع يده على نبض متزايد فى الشعب اليابانى.

والأميركيون خاصة في حاجة إلى قراءة كتاب شنتارو لمساعدتهم على مواجهة الحقيقة، حيث إن اليابان قد تجاوزت الولايات المتحدة في المجالات الصناعية، التكنولوجيا ورأس المال المتاح. وبالفعل لم يكدر وقت يذكر على صدور المخطوطة غير المخصصة لهذا الكتاب، حتى سافر محرر بازر في صحيفة أميركية واسعة الانتشار بجوب الكرة الأرضية.. ثم عاد ليكتب خمسة موضوعات رئيسية ظهرت في الصفحة الأولى تحت عنوان «هل أميركا على شفا الانحدار؟ الأميركيون فقط يعتقدون ذلك»، وأى إنسان يتحدث أو يقرأ اللغة اليابانية، أو يتابع المفاهيم والآراء السائدة في اليابان، وفي دول جنوب شرق آسيا، سيصاب بالدهشة والتعجب من كفاءة الأميركيين على خداع أنفسهم.

وأرجو أن يسهم نشر كتاب إيشهارا باللغة الإنجليزية، في جعل خداع النفس عملية أكثر صعوبة.. فعلى الرغم من أننا، أي الأميركيين، قد بدأنا في الإقرار بأن اليابان ليست أقوى اقتصاديا فقط، بل أخذت تنظر بازدراء إلى الولايات المتحدة. فأسلوب خداع النفس بدأ يأخذ شكلا جديدا، ينم عنه قولنا إنه ذلك لا يهم البتة. ويبدو أنه لدى الولايات المتحدة، قيادة تعنى بالاستجابة القوية للطوارئ العسكرية في مناطق أعالي البحار من أجل الحفاظ على الصورة والهيبة الأميركية، ولكن ليس لدى هذه القيادة القدرة على التعامل مع الدونية التجارية، التي يفترض أن تتمتع بأولوية احتمالاتها. لكن عندما نبدأ في دفع الدين سبيدا البعض في دق أجراس الخطر. وبما أميركا أيضا في حاجة إلى كاتب في مثل شعبية شنتارو إيشهارا ووضوح رؤيته، يمكنه مخاطبة القادة السياسيين الأميركيين بأن عليهم تحمل تبعاتهم بشبات وصلابة لإعادة بناء الاقتصاد وتشجيع الاستثمار ذي العائد البعيد وللحفاظ على الصناعة الأميركية والتفنية العالية. ويشعر المرء أن وجود مفكر أميركي على نسق إيشهارا سيجعل تصحيح مسار اقتصادنا أمرا مرغوبا فيه ويمكن ابتلاعه.

## مقدمة المؤلف

تستقبل أحيانا بعض الكتب برود فعل غاضبة ويواهل من السهام، وقد حظيت الطبعة الأميركية من كتابنا هذا، بنصيب وافر من هذا النوع من الاستقبال، بالإضافة إلى قدر كبير من التشويه والمهانة الذى لحق بها قبل أن تأخذ طريقها للنشر. عندما صدر هذا الكتاب فى اليابان، فكرت من فورى بضرورة إصدار طبعة أميركية، لأنه يتناول عدة أوجه فى صميم العلاقة بين البلدين قابلة للخلاف والمجدل. وإننى كرجل كاتب وسياسى معاً، مقتنع تماماً بأهمية هذه العلاقة الثنائية لكلا الجانبين، اليابانى الأمريكى ومن ثم الجماعة الدولية. ولذلك أردت أن تكون وجهة نظرى ونظر زميلى فى تأليف الكتاب، اكيمورييتا، متاحة للشعب الأمريكى. وسرعان ما طلبت من صديقى اتسوشى ما تسوشيتا محرر جريدة كويونشا، وكان قد سبق واقتراح إصدار طبعة أميركية، أن يعد على وجه السرعة موجزا للكتاب لتقديمه إلى الناشر الأمريكى.

وفى غضون الإعداد، بدا واضحاً أن الطبعة اليابانية، وهى عبارة عن مزيج من البيانات والخوار الفى دار بينى وبين زميلى موريتا، غير كافية. وكان الجزء الخاص به مفككاً-غير متماسك إلى حد ما، مما جعله يبدو مبهماً. وفى الوقت الذى شرعت فيه بإعداد مواد إضافية كان ماتسوشيتا يعمل على إعداد نموذج مترجم للناشرين الأمريكيين، لإطلاعهم على فحوى الكتاب ونكهته. وفجأة هبت العاصفة وتلبدت الأجواء.. ربما يرجع ذلك إلى دخولى انتخابات رئاسة الحزب الليبرالى الديمقراطى فى أغسطس ١٩٨٩، مما لفت الأنظار بشدة إلى مجمل آرائى ومفاهيمى. وأما كان السبب، فقد ظهرت فى واشنطن نسخة مترجمة دون الحصول على إذن مسبق. لأصبح ومورييتا حديث الساعة فى واشنطن.. خاصة فى مبنى الكونغرس الأمريكى.

وفى يناير ١٩٩٠ تبين لى أن مركز الأبحاث والدراسات التابع لوزارة الدفاع الأمريكية (البنجابون) كان وراء إصدار تلك النسخة غير المرخصة.. مما جعلنى أفكر..

ربما يكون المنتاجين في حاجة إلى نسخة كاملة ودقيقة من الكتاب. حيث إن الفسخة المسروقة جاءت مليئة بالأخطاء التي يدفع بعضها إلى الضحك. وبعضها الآخر جد خطير علاوة على حلف أجزاء وفقرات عديدة من النسخة الأصلية. ولهذا جاءت النسخة غير القانونية مشوشة ومفككة بدرجة يتملر معها مناقشة الموضوعات والنقاط التي عملت وزميلي موريتا على بلورتها وإبرازها.

ولذلك قمت بتشجيع من مؤسسة كوينشا على التقدم بترجمة قانونية. ولكن زميلي موريتا رفض المشاركة في الطبعة الأميركية.. وفشلت محاولتي في إثباته من رايه. وكان رفضه أمرا طبيعيا نظرا لاختلاف مواقفنا. فموريتا رجل أعمال لا يهمل أن يضع في اعتباره النتائج غير الملائمة لنشر الكتاب.. في حين أنني رجل حو في التعبير عما يشغل رأسي. وأخذت في توسيع الكتاب بإضافة فصول جديدة لإطالة الجزء الخاص بي تعويضا عن الجزء الخاص بموريتا. ثم سرعان ما تدخلت السياسة فقد تم حل المجلس التشريعي في يناير وأخذت أعد العدة لخوض انتخابات الإعادة في فبراير.. وأخيرا وبمجرد انتهاء الحملة الانتخابية عدت أدراجي من جديد للعمل في الكتاب.

.. ليس لدى نية الاعتذار، وليس لدى دوافع إلى إيجاد مبررات للدفاع عما أوردته في النسخة اليابانية. لذلك فهي تظهر هنا باللغة الانجليزية، كاملة غير منقوصة كما سبق وخرجت إلى قراء اليابانية، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة لمجرد التوضيح.. أما الجزء الثاني من الكتاب فهو خلاصة لعدة مقالات سبق نشرها في الجرائد والمجلات اليابانية.

.. إنني أتوجه بكتابي هذا إلى القارئ الأميركي، مقرا بوجود الكثير من أسباب الفقرة والخلاف بين الولايات المتحدة واليابان. ولا بد أن يفهم كلانا الآخر إذا أردنا البقاء معا. ولن يخفى ذلك إلا من خلال حوار صريح وجاد، فذلك هو السبيل الوحيد أمامنا، رغم ما يصحب ذلك من توتر الأعصاب، الذي قد يسود في بعض الأحيان لاختلاف البعد الثقافي لكلا الجانبين، فالإيانيون لم يعتادوا بعد على المواجهة

والنقاش الصريح الحر.. فمائلنا نحرم على تفادي تصادم الآراء.. ولكن على اليابانيين إدراك أن الصمت عامل لهدم الذات وأن التكتم والتحفظ يودى بالصنافة ويضر بها. فكثيرا ما يقوم الخلاف بين اليابان والولايات المتحدة إلى اللبس والمخلط، والعلاج الوحيد يكمن في الوضوح والثقة المتبادلة. ولذلك أرجو أن يشكل هذا الكتاب حافزا على الصدق والصراحة.

وتنبئ، التسعينات من هذا القرن بأنها فترة لالتقاط الأنفاس سياسيا، كما أنها تزخر بالتغيرات الاقتصادية.. وعلى اليابانيين أن يأخذوا في اعتبارهم بشكل عادل وموضوعي، مصالحهم الخاصة وعلاقاتهم بالولايات المتحدة الاميركية، وينبغي على الجانب الاميركي، تبني نظرة جديدة في علاقته بـاليابان، مما يعود بالنفع على كلا البلدين. إنني على ثقة بقدرتنا على التغلب على العقبات الحالية، فهي أسوأ ما تخضعت عنه الحرب العالمية الثانية، ومن ثم المضي قدما في بناء تحالف أوثق وأعمق.

## الجزء الأول

## الفصل الأول

### نحو وعى قومي جديد

تلقى الوزارة اليابانية وقيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي، تقريراً مشتركاً فى أوائل كل شهر من المكتب الرئيسى لهيئة التخطيط الاقتصادى، ومن محافظ بنك اليابان. ويتلى التقرير عادة قبل اجتماع مجلس الوزراء أثناء انعقاد دورة المجلس التشريعى، وعادة مايلتزم شمل الاجتماع فى الساعة التاسعة صباحاً، وأحياناً فى الثامنة. وكم يزعجنى الاستيقاظ المبكر.. ولكننى مع ذلك أحرص على النهوض مبكراً، والإسراع لسماع هذه التقارير دافعا النوم عن جفونى. وغالبا ماتتشابه التقارير فى أوائل كل شهر مما يجعل الوزراء أجهل بالغالبين الناس؛

وقد بدأ الأمر برمته أشبه بالطقوس المجدبة الخفية من المعنى، خاصة وأن الحكومة قد شرعت منذ أوائل الثمانينات فى اتخاذ إصلاحات إدارية ومالية، للتقليل من عجلة الاقتصاد ولجعل الإدارة أكثر انسيابية. ولذلك اقترحت على رئيس الوزراء كيزو أو بوشى بإيقاف هذه اللقاءات الصباحية لأنها مضیعة للوقت..

ورغم اتفاقه معى فى رأى إلا أنه أضاف قائلاً، إن تلك اللقاءات تعد الفرصة الوحيدة لقيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي فى المشاركة فى اجتماعات مجلس الوزراء، وإلغاء هذه اللقاءات قد يعد تجاهلاً لهم.

أمة من كوكب آخر؛

بدأت هذه اللقاءات الصباحية حين كان نوبورو تاكاشيتا رئيساً للوزراء ما بين ١٩٨٧ - ١٩٨٩، وكنت حينذاك وزيراً للمواصلات. وقد اعتدت على الجلوس والاستماع إلى مسئول هيئة التخطيط، وهو يلقى بيان الإحصاءات التجارية. وفى هذا الشهر كان حجم فائض الميزان التجارى، يتناقص بمعدل ثابت تقاسم مثل الشهر الذى سبقه. وبعبارة أخرى، أخذ مسئول هيئة التخطيط يخبرنا أن موقف اليابان التجارى أخذ فى الانكماش، وأن ذلك أمر رائع للغاية.. ويومئى بعض المشاركين فى اللقاء مستمعين «عظيم.. شئ عظيم» واقلامهم تبرز تلك الفقرة الواردة فى التقرير.

وفى أحد هذه الاجتماعات اقترحت من سيروكو كاجياما وزير الداخلية، وهو صديق مقرب متسائلا: اعقد أن أيام اليابان باتت معدودة.. فذلك الرجل ييلفتنا أن العمل ليس مزدورها وأن ذلك أمر طيب.. والجسم هنا يموت.. مؤيدا مبرزاً تلك القنرات. ويتمتع كاجياما.. وإنها مجرد كلمات.. كلمات قد فقدت معناها.. ذلك كل ما فى الأمر».

لم أعلم ما الذى يهدف إليه كاجياما بالضبط، ولكنى افترض أنه كان يعنى أن وجهة نظرنا فى اقتصاد اليابان قد تغيرت. فوفقا لتقرير ماوكاوا، الذى نشر عام ١٩٨٦، فإن الفائض التجارى الضخم لليابان أصبح يشكل عائقا خطيرا.. وبناء على ذلك ينبغي إعادة بناء الهيكل الاقتصادى فى اليابان، لينتقل من زيادة حجم الصادرات إلى التوسع فى تلبية الاحتياجات الداخلية لليابان.

ولنتذكر جانباً مدي قدسية نتائج التقرير وعصمتها.. فالأمر الصحيح والحقيقى.. أن اقتصاد اليابان أخذ فى التغير. فالصناعات الضخمة الشاملة مثل الصلب وبناء السفن، فى طريقها إلى الانحسار، لتفسح المجال أمام منتجات غثة تعتمد على المعرفة المكثفة مثل برامج الكمبيوتر وأجهزته وأشباه الموصلات.

وحسب المفاهيم الإنسانية، إذا سمعنا أن رجلاً ضخماً قارع الطول مفتول العضلات، سيعمل على حشره فى حوز ضيق، فإن ذلك يسبب انزعاجاً على الصعيد الإنسانى. ومع ذلك فالجميع اليوم، بما فيهم مجموعة ماوكاوا الاستشارية ورجال الاقتصاد والسياسة، يناوون بضرورة إعادة بناء هيكل الصناعة اليابانية لصالح قطاع الصناعة ذى المعرفة المكثفة.

هل هذا فى صالح اليابان؟

هل سيكون فى مقدورنا الحفاظ على ازدهارنا الاقتصادى؟

هل سيتوقف الناس عن بلل المجهر العضلى الشاق؟

هل سيتوقف اليابانيون عن العمل فى المصانع والورش مما يلوث أيديهم وهم

مصطفون فى خطوط طويلة؟

هل سيخلصهم ذلك من العرق الناجم عن لفحات الاقران؟

انا لست أعمد هنا إلى تشويه قيمة الجهد الذهني في إعداد برامج الكمبيوتر، أو إبان تطوير تقنية جديدة.. فهذه أعمال مهمة تستحق الاحترام، ولكن النشاط الذهني المحض دون أعمال السواعد، لا يمكن بحال أن يكون في صالح البلاد. كل إنسان يصبح آلة مفكرة... .. النظر إلى التاريخ في هذا الاتجاه ليس مشجعاً، فإن التركيز على القوة الذهنية فقط لا يمكن له أن يؤدي بنا إلى الازدهار. لعل هناك تجربة فريدة لم يسبق لأمة أن خاضتها قد القيت على عاتق اليابان! ولكن مهما كان السبب فلا اعتقد أنه يجب علينا الاعتقاد بأننا شعب الله المختار لملاقاة مثل هذا المصير.

حين أتأمل الشعب الياباني اليوم، يملكني التعجب هل أصبحنا أمة من (الاي. تي)، ذلك الزائر الغريب القادم من الفضاء الخارجي برأسه الضخم وأطرافه الطويلة النحيلة. إذا كان ذلك ختام مسار التطور، فالإنسان الشبيه بالاي. تي سيظهر أول ما يظهر في اليابان ولعل ذلك يفسر السبب وراء أدائنا الرديء في دورة سيمول الأولمبية حيث حصلنا على حفة قليلة من الميداليات الذهبية. ولعل في أدائنا السيء هذا دلالة على أننا في طريقنا لاكتساب مزاج مصقول غير تقليدي واسلوب حياة مغاير. ومع ذلك فإنه من الأفضل لنا جميعاً أن نحصل لاعبونا الشباب على سلة من الميداليات الأولمبية عن طريق بذل الجهد العضلي الشاق. ورغم ذلك، فلا أحد يتسائل حول صحة المقولة بأن ورقة اليابان الراهبة تكمن في تقدمها التقني.

على الرغم من أن توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى عام ١٩٨٧، كان حدثاً بالغ الخطورة، فمنطلق الدولتين العظيمين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في منع استخدامهما، لم يكن لإدراكهما المشترك بخطورة هذه الأسلحة على الإنسانية. قد يتصور بعض المراقبين أن نجاح مباحثات الحد من الأسلحة يعود إلى النوافع النبيلة لكلتا الدولتين. ولكنني وجدت أسباب نجاح المباحثات تقع في مكان آخر.

تعتمد دقة التصوير، في الأسلحة متوسطة المدى أو في الصواريخ البلاستية عابرة القارات، على نوعية الحاسبات المستخدمة. فالصواريخ القاذفة عابرة القارات تحمل عدة

رؤوس مستقلة (ميرف) تستطيع شن ثمانى أو تسع هجمات بقنابل هيدروجينية، كل منها قادرة على إصابة هدف مختلف. ومع ذلك فليست كل الرؤوس محملة بالرؤوس النووية، فبعضها مجرد رؤوس زائفة للخداع، وتأخذ الرؤوس المحملة بالقذائف النووية مسارا مراوغا بسرعات مختلفة، حتى تجد أهدافها التى تم تحديدها من قبل بواسطة أقمار التجسس.

ولدى كل من الدولتين العظميين قائمة بالأهداف التى تسعى لمهاجمتها. فهدف الضربة الأولى لموسكو إصابة قاعدة الصواريخ فى قاعدة (فاندنبرج) الجوية الأميركية فى كاليفورنيا، التى توجد تحت الأرض تحدها حوايط سميكة من الخرسانة المسلحة يبلغ سمكها خمسين أو ستين مترا. وتستطيع مستودعات الصواريخ هذه مقاومة الهزات الأرضية القوية، ومصدر الخطورة الوحيد يكمن فى انفجار قنبلة هيدروجينية. ولكن حتى هذه القنابل عليها أن تحقق إصابة مباشرة على مستودعات قنابل الردع.

وتستطيع الصواريخ السوفياتية الإصابة فى محيط ٦٠ مترا من هدف كهذا، على حين ينجح الأميركيون فى الأداء بدرجة أفضل قليلا. حيث يصل مدى الصواريخ الأميركية إلى ١٥ مترا من الهدف، وما يزال الجانبان يعملان جهدهما ليحققا اقترابا أكثر. وزيادة الدقة للصواريخ الردع تعنى أن على الرؤوس النووية، أن تسلك مسارا أكثر تعقيدا، يجعلها بحاجة إلى حاسبات آلية، أشد دقة لتقديم المعلومات بشكل فوري. وتستخدم هذه الأنظمة من التسليح الجيل الرابع من أنظمة الكمبيوتر.

أما ما يسمى بالجيل الخامس من الكمبيوتر، الذى يخضع الآن للتطوير، فينطلب اشباه موصلات متعددة الميخانيات \* وقد يكون لدى الشركات الأميركية الآن الخبرة التكنولوجية لإنتاج الرقائق المتقدمة، ولكن الشركات الالكترونية اليابانية وحدها، هى التى يمكنها الإنتاج على نطاق واسع وبتنوع قادرة على إصدار أنظمة التسليح وغيرها من الأجهزة بأشباه الموصلات ذات القدرة الاستيعابية المتعددة.

وباختصار فإنه بدون استخدام الجيل الجديد من الرقائق الحاسبة المصنوعة فى

(٥) للميخانيات وحدة حساب فى الكمبيوتر تبين طاقة الجهاز الاستيعابية

اليابان، لا تستطيع وزارة الدفاع الأميركية أن تضمن دقة أسلحتها النووية، وإذا ابلغت اليابان واشتغلن بعزمها التوقف عن بيع الرقائيق، فسيصاب البنتاجون بالعجز الكامل. بل أكثر من هذا، أن الميزان العسكري العالمى سيهتز بالكامل، إذا قررت اليابان بيع الرقائيق التقنية إلى الاتحاد السوفياتى، بدلا من الولايات المتحدة الأميركية. الأمر الذى جعل بعض الأميركيين يطالبون بإعادة احتلال اليابان بواسطة القوات الأميركية فى حالة تفكير الأخيرة باتخاذ هذا القرار.

إننى اعتقد أن اليابان لديها الآن التفوق التقنى الحاسم، وأرى أن رونالد ويجان وميخائيل جورباتشوف ومجموعة مستشاريهم قد علموا مدى سخف الموقف وطرافته.. فذقة التصويب فى ترساناتهم النووية، بات معتمدا على الرقائيق اليابانية.. مما دفع الطرفين إلى المطالبة بإيقاف سباق التسلح.

وقد اقر تقرير للبنتاجون وجهة نظرى هذه، حين ذكر أن اليابان تمسك بالورقة الراححة فى سباق التسلح النووى. ويعكس تقرير لجنة العلوم التابع لوزارة الدفاع الأميركية مدى أزمة الولايات المتحدة من التكنولوجيا اليابانية، خاصة فى ميدان اشباه الموصلات. ويذكر التقرير بدقة نقاط الضعف الأميركية ونقاط التفوق اليابانى فى مجال الرقائيق، مؤكدا أن ترك الأمور على ماهى عليه سرعان ما يجعل الولايات المتحدة طوع أمر اليابان. وحتى الآن اطلع رئيس الولايات المتحدة وعدد قليل من كبار المسئولين فقط على هذا التقرير الذى سيؤدى إلى انتشار حالة واسعة من الهلع، إذا حدث وخرج إلى العامة.

ويركز التقرير ضمن نتائجه على أن القوة العسكرية الأميركية أصبحت معتمدة على نحو متزايد على التفوق التكنولوجى، خاصة فى مجال المعدات الاليكترونية، فاشباه الموصلات تعد «مفتاح» القيادة فى عالم الاليكترونيات.

ويعضى التقرير مضيفا أن الإنتاج على نطاق واسع، هو مفتاح القيادة فى عالم اشباه الموصلات. وبينه التقرير إلى أن الإنتاج الواسع النطاق لاشباه الموصلات ينتج عن وجود السوق التجارية. وعلى عكس اليابان، فإن الولايات المتحدة الأميركية تفتقر

إلى السوق ذى الاحتياجات المتنوعة للمنتجات التى تستخدم اشباه الموصلات مثل أجهزة طهى الارز فى اليابان.

وينتهى التقرير إلى القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تفقد موقعها القيادى فى صناعة اشباه الموصلات بالنسبة للإنتاج الواسع النطاق.. فقيادة تكنولوجيا أشباه الموصلات التى ترتبط فى هذا المجال بالقيادة الصناعية، أخذت فى الانتقال إلى خارج الولايات المتحدة.. مما سيجعل الدفاع الأمريكى على وشك الاعتماد على المصادر الأجنبية لتكنولوجيا اشباه الموصلات. الأمر الذى لا يمكن قبوله من فريق العمل هذا.

وتعنى «المصادر الأجنبية» الواردة فى التقرير الشركات اليابانية. ووفقا لانبطاعى الخاص، فإن المزاج فى واشنطن يقترب من الهستيريا.. فعنصر السيادة العسكرية للولايات المتحدة الآن تحت سيطرة دولة أخرى.. دولة أخرى ليست أوروبية، بل اليابان الآسيوية الأمر الذى يزيد الحساسية اشتعالا. ومن المحتمل أيضا أن يستبد القلق بالمستولين فى المنتجون من انتقال القيادة الصناعية إلى الخارج، خشية تمكن الاتحاد السوفياتى من وضع يديه بشكل أيسر على الرقائق التقنية وأنظمة الكمبيوتر.

ولعل فرض إدارة ريجان العقوبات الاقتصادية على شركة توشيبا عام ١٩٨٧ يشكل جزءا من هذه الهستيريا. حيث انتهلك أحد أفرع الشركة لوائح لجنة الرقابة على الصادرات (كوكوم)، التى تحظر بيع التقنية العالية إلى الدول الشيوعية. فإن بيع ماكينات الفرز الدقيقة إلى الاتحاد السوفياتى، دفع المنتجون إلى الإدعاء بأن تزويد الفواصات السوفياتية بهذه الأجهزة، قد جعل تحديد أماكنها أمرا أكثر صعوبة، ورغم عدم وجود مبرر قانونى لفرض العقوبات على شركة توشيبا، وعدم وجود علاقة سببية بين الصفقة وهدوء الفواصات السوفيتية إلا أنه قد تم فرض الحظر على الشركة.

وإحاقا للحق، فلدى الولايات المتحدة أسباب حقيقية للاهتمام، إذا لم يكن للهستيريا، فالشريحة التقنية ذات قدرة واحد ميجايت، المستخدمة فى بنك معلومات الكمبيوتر تحمل مليون دائرة على قاعدة سيلكون، لا تزيد مساحتها على ثلث طفر أصبح الخنصر الصغير. ذلك الجزء الحيوى لا يصنع إلا فى اليابان.. مما يجعل الصناع

اليابانيين على وشك السيطرة على السوق. وتتوافر لدى الولايات المتحدة الخبرة لتصنيع الرقائق، ولكنها تفتقد إلى المهندسين والفنيين لإنتاجها. فبدون الدمج بين أنظمتي التطوير (الاستحداث) والتصنيع تصبح الخبرة الثمينة جهدا ضائعا.

وسعيا وراء العمالة الرخيصة، أقامت الولايات المتحدة مصانع في جنوب شرق آسيا، حيث تمكنت من تصنيع رقائق طاقتها ٥٦ ك. وعلى الرغم من ذلك فصناعة أشباه الموصلات الأميركية متأخرة أكثر من خمس سنوات عن مثيلاتها اليابانية. وستزداد الفجوة اتساعا.. بل تتطلب بعض البحوث التقنية الأساسية استخدام أجهزة كومبيوتر متقدمة. فالقديم التقنى يتحقق من خلال دورة فعالة: هي أن التطور يتطلب أجهزة كومبيوتر متقدمة من أجل استحداث أجهزة أخرى أكثر تقدما. وذلك لأن التكنولوجيا شديدة التركيب، فإذا حدثت الفجوة فإنها سرعان ما تبدأ في الاتساع المستمر ويصعب اللحاق بها أكثر صعوبة.

وحاليا تشعر الولايات المتحدة بالانزعاج الشديد، لأن أجهزة الاليكترونيات أصبحت الدعامة الأساسية للقوة الوطنية، بما فيها القوة العسكرية. فعلى سبيل المثال، عند تقرير العناصر الأفضل لطائرة تحمل بسرعة ٤صا، يستعمل المهندسون حاسبا متقدما ذا تصميم خاص (سيه ايه دي). فالحاسب العادى يستغرق أربعين عاما ليقوم بالحسابات اللازمة، على حين يحتاج الحاسب المتقدم إلى عام واحد لإعطاء نفس المعلومات. وتكاد اليابان تسيطر بالكامل على الرقائق ذات الواحد ميجايت، المستخدمة في الحاسبات المتقدمة الأمر الذى يجعلها فى موقف شديد القوة.

#### قيادة التقنية العالية والبقطة القومية:

مع تلاشى المواجهة الأيديولوجية، قد تصبح المناطق النائية فى الصين وسيبيريا فى الاتحاد السوفياتى، المراكز الكبرى المستقبلية للتنمية الاقتصادية.

فقد وجدت التقنية لإتاحة اتصال هذه المناطق المعزولة بالأسواق الخارجية، مثل أنظمة القطارات الجديدة الفائقة السرعة، المعروفة بأنظمة ماجليف للقطار المغناطيسى. فهذا القطار يسبح على وسادة مغناطيسية بسرعة تصل إلى ٥٠٠ كيلو متر فى

الساعة. وتحتل اليابان والمانيا الغربية مراكز القيادة في هذا المجال، بل تفوقت اليابان على المانيا الغربية في الأبحاث النظرية والتجارب. فقد اعترضت المانيا ثلاث معوقات تقنية، جعلت الألمان يتخلون عن طموحاتهم في مجال الموصلات المفرطة. على حين تمكن المهندسون اليابانيون من حل هذه الألفاظ.

لنضرب مثالا على ذلك، فقد حقق القطار المغناطيسى الطائر في المانيا الغربية، ارتفاعا قدره ٨ ململيمترات فقط، على حين حقق نظيره اليابانى، المعتمد على أشباه الموصلات المفرطة ارتفاعا قدره عشرة سنتيمترات. ولم تعمل كلتا القوتين العظميين، الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة، فى هذا النوع من قطارات عصر الفضاء.

وتستطيع اليابان مواجهة التحدى الملقى على عاتقها، شرط أن يكون هناك اجماع بين رجال الأعمال والساسة اليابانيين، مما يمكنها من استخدام هذه الكفاءة التقنية، لفتح إمكانات جديدة للتقدم التقنى. ويعتمد ذلك على قيامنا بالاختيار الصحيح فى كل مرحلة، فإذا احسنا الاختيار، نستطيع الحفاظ على موقعنا القياى فى التقنية المتقدمة. فكل هذا يتوقف على حدة ذكاء وتوقد ذهن القادة السياسيين اليابان.

وتحقيقا لذلك، قام اكيوموريتا فى السبعينيات بتشكيل حلقة بحث، تعرف باسم جيوشا كاي كتيو كاي، كرابطة تجمع رجال السياسة والأعمال.

وقد تشرفت بعضوية هذه الرابطة. وفى كل عام أخذ موريتانيا يدعو صديقه هنرى كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكى السابق، ليخطب فى الحاضرين. ومنذ عدة سنوات مضت، أخبرنا كيسنجر: رغم أن ذلك احتمال بعيد، فإن اليابان قد تصبح قوة عظمى من الناحية العسكرية. ولست اعتقد أن كيسنجر كان يعنى أن اليابان ستكون مثل القباة بحيث تسعى لامتلاك صواريخ عابرة للقارات، أو تنجها لبناء سفينة حربية مثل السفينة الحربية القديمة (ياماتى)، وحش الحرب العالمية الثانية الكاسر. ولكنى أعتقد أنه كان يلمح أن تفوق اليابانى التقنى يتيح لها دورا دقيقا بغض النظر عن المدى الذى وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفياتى فى مجال أسلحة المنصات الفضائية.

واستخدام ورقة التقنية فى لعبة السياسة الدولية، يتطلب من القادة اليابانيين

امتلاك البراعة والشجاعة. ولكننى أشك فى وضوح رؤية أحدهم أو تفهعه للموقف اليابانى الجديد، فى إطاره التاريخى الصحيح. فشل أى لاعب بوكو ماهر عليه أحيانا أن يخامر وأحيانا أخرى عليه أن يكون حذرا. فالمباراة مازالت على قدم وساق. واليابان قوة اقتصادية وتقنية عظمى.. وليس أمامنا خيار سوى النزول إلى الحلبة. وإذا أردنا البقاء فى الحلبة، علينا إعادة تشكيل العديد من مؤسساتنا، بما فى ذلك نظام الضرائب. وعلى الرغم من أننا لم نتغلب بعد على تهريبى الهزيمة والاحتلال، فإننى أشعر بالقبطة لتغير توجهاتنا رغم البطء.

والملاحظ أنه فى الأربعين عاما الأخيرة، مرت كثير من الدول بمرحلة تغير عميقة، مثل انتقاد الستالينية الذى أجبر الاتحاد السوفياتى على الانفلات من عصمة القادة السياسيين. وأيضا الثورة الثقافية التى شنها ماوتسى تونج بقصد اقتلاع جذور القوم البرجوازية. علاوة على أن حرب فيتنام قد أدت إلى رؤية العديد من الأميركيين بلادهم فى معيار مختلف.. ولكن اليابان مازالت تخيم عليها حتى يومنا هذا عقلية مابعد الحرب العالمية الثانية. ولا بد أن يعمل تفوقنا التقنى على مساعدتنا فى اكتساب وعى جديد دون إصابتنا بالشيخوخة.. فالإدراك النضر المقعم بالجهوية شىء لا بد منه لبناء وتحقيق مجتمع يتسم بالنضج والأصالة.

## الفصل الثانى

### التعصب العنصرى: السبب الرئيسى

### وراء التعريض باليابان

فى ابريل عام ١٩٨٧ قمت بزيارة إلى واشنطن، بعد حوالى خمسة أيام من فرض الكونجرس العقوبات الاقتصادية على صناع اشباه الموصلات اليابانيين. كان مناخ العاصمة الأمريكية مليئا بالعداء الشديد تجاه اليابان. وفى المناقشات التى دارت مع الاصدقاء من الشيوخ وأعضاء الكونجرس، ذكرت لهم دون تورية أن التميز العنصرى، فى اعتقادى، يكمن وراء الخلاف التجارى بين بلدنا وقد أوردت بعض الأمثلة للدلالة على صدقى. وعادة ما يفزع الساسة الأميركيون وينفرون عند فتح موضوعات معينة مثل التمييز العنصرى. ولكن لم يملك هؤلاء الاصدقاء القداسى سوى الاهتمام بمرارة، والتجهم يعلو وجوههم عند إقرارهم بصدق ما اسوق فى حجج. والغريب أن أصدقائى الأميركيين سرعان ما يصرون أثناء النقاش معهم على أن العنصرية ليست السبب الخفى وراء هذا التحامل.. ويجنون فى حرب الباسفيك المبرر الوحيد للتوجس من اليابانيين. وفى رأى أن عدم الثقة المتنامى منذ الحرب العالمية الثانية، لا يمكن أن يكون السبب الوحيد الكامن وراء هذا التحامل.. بل لعل السبب يضرب بجذوره فى التاريخ إلى أبعد من ذلك كثيرا.

يشعر الغربيون، على الأقل فى أعماقهم، بالزهر العميق لقيامهم بصنع الحقبة الحديثة.. وأثناء لقاءاتى المتعددة مع الساسة فى واشنطن اهديت لهم اعترافى «إن القوقازيين (الجنس الأبيض)، قد صنعوا الحضارة المعاصرة، ولكن المزيج فى الأمر حقيقة ذلك الاعتقاد بأن التراث يسمح لكم بالتفوق والامتياز». فى القرن الثالث عشر اجتاح المغول بقيادة جنكيز خان وخلفائه روسيا وأوروبا الشرقية.. وكادوا يدخلون فهنا والبندهة. وقد اعملت جهوش المغول السلب والنهب والاغتصاب أثناء اجتياحها تلك

الاصقاع. ومع ذلك اتخذ القوقازيون اسلوب المغول فى تصنيف شعورهم، وحلقوا أجسامهم حتى فى تلك المشية المقوسة الساقين. تماما مثل هوس الشرقيين اليوم فى محاكاة اسلوب الخفافس، ومايكل جاكسون فى الملابس وطريقة تصنيف الشعر. فالغريبيون أثناء سطوة جنكيز خان قللوا اساليب قبائل المغول، حتى النساء فتن بتلك الاساليب الجديدة.

ورغم اندثار امبراطورية المغول بمرور الوقت، فالبعض يرجع جلور التخوف الاوروبى من الآسيويين، وهو ما يعرف بالخطر الأصفر، إلى المذابح الوحشية التى ارتكبتها المغول. وأما كان سبب ذلك التوجس.. فلا ينفي على اليابانيين تناسى أو تجاهل أن الجنس الأبيض متعامل على الشرقيين.

### الحمار الأمريكى: العنصرية أم صدارة العالم

بدا التعصب العنصرى الأمريكى واضحا جليا فى حديث لى مع ضابط كبير فى البحرية الأمريكية، فالبحرية الأمريكية تجهز مقدمات السفن المدنية مثل ناقلات النفط والحاويات بأجهزة سونار. أى نظام الكهرمان (امبر) بغرض تحديد مواقع الغواصات النووية. وجهاز (السونار) لا يستطيع الكشف عن هوية الغواصات روسية كانت أم أمريكية. فقط يبث إشارات إلى البنتاجون لتحديد البحرية الأمريكية بدورها، وهى تعلم مواقع غواصاتها، ما إذا كانت الغواصة أمريكية أم معادية.

وكان أن اقترحت على المسئول البحرى الكبير تجهيز السفن اليابانية التجارية بنظام الكهرمان هذا لجمع المعلومات حول المواد الخام، ثم تقديمها إلى البحرية الأمريكية لتقوم بتحليلها. فالاسطول التجارى اليابانى يجوب بحار الدنيا ومحيطاتها، والبحارة اليابانيون مشهود لهم بالخبرة والمقدرة مما يسمح بالاعتماد عليهم. ولدهشتى أجاب المسئول البحرى الكبير بقوله: إن مساعدة اليابان ليست ضرورية. وعندما أبدت إصرارى على الفكرة منها بالتفوق العدى للغواصات السوفياتية، أجابنى بقوله «إنه لا يستطيع مطالبة البحرية التجارية اليابانية بالمشاركة فى هذا الأمر. ووجدتنى اهادره بالسؤال عن موقفه، لو أن بريطانيا أو ألمانيا قد تقدمتا بمثل هذا العرض.. هل تجهز

سفنهم التجارية بأنظمة السونار هذه؟. اجابنى بصراحة بلن البنتاجون قد يقبل. هذا العرض!.

وحقيقة الأمر إن الأميركيين لا يثقون فى اليابان.. ورغم عدم استطاعتنا حل شفرة بيانات تلك الأنظمة، فإن الأميركيين قد قرروا ألا يطلبوا من اليابان مجرد جمع المعلومات. وقد تتوجه البحرية الأميركية يوما ما إلى الروس، فهم أجدر بالثقة من اليابان! ولذلك فعلى الشعب اليابانى إدراك مدى عمق التعصب العنصرى الأمريكى.

أثناء الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، أغارت طائرات الولايات المتحدة على المدن الالمانية، وقتلت العديد من المدنيين.. ولكنها ابدا لم تستخدم القنابل النووية ضد الالمان. على حين القت الطلّترات الأميركية حملتها من القنابل النووية علينا.. لمجرد أننا يابانيون. ورغم إنكار كل أميركى للدافع العنصرى وراء هذه الجريمة البشعة.. تبقى حقيقة ضرب هيروشيما ولجهازاكى بالقنابل النووية.. وينبغى علينا أن نتذكر هذا جيدا ودائما.. فما يزال نفس التعصب العنصرى البغيض يحكم أساس الخلاف التجارى مع الولايات المتحدة.

تنبع العنصرية الأميركية من الزهو بالتفوق الثقافى، ولكون الولايات المتحدة أمة حديثة العهد، يمتزج شعور الزهو لديها بالتكبر والعجرفة مما يشوه المفهوم الأمريكى عن الثقافات الأخرى.. خاصة الآسيوية منها ومثالا على ذلك، إن نظام التعليم الأمريكى الحالى لا يتيح للطلبة التعرف على المفاهيم الثقافية المختلفة. ولذلك فعلى الأميركيين أن يعملوا ويدركوا، مثلما وعى البرتغاليون الأوائل ووعت الارساليات التبشيرية الأسبانية، أنه كان لليابان حضارة متقدمة فى أواسط القرن السادس عشر. فقد شهدت فترة التوكيجلوا، الممتدة من ١٦٠٣ إلى ١٩٦٧، قيام عشرين ألف مدرسة خاصة فى أنحاء اليابان لتعليم القراءة والكتابة.. وقد بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم حينئذ لم يكن متوافرا لأية أمة أخرى. وفى ذلك الوقت الممكز كان الناس، بما فى ذلك القرويون، قادرين على القراءة والكتابة، عما لا يقل عن ألفى شخصية عامة. وتتمتع اليابان آنذاك بشبكة بريدية كاملة تمتد من ايدو (طوكيو حاليا) إلى كيوشو فى أقصى

الجنوب. كما كانت المكتبات المحلية تزخر بالوثائق والرسائل منذ ذلك الحين. .. حين تحاول الحديث مع الأميركيين عما حققته اليابان من إنجازات حضارية في الماضي.. تجدهم لا يملكون فكاً من استغراقهم في الحضارة الغربية.. مما يجعل حديثك يصيبهم بالملل والضجر.

.. واليوم تحتاز الحقبة الحديثة مرحلتها الأخيرة.. والوعى يتحول مركز الثقل الشيك جعل الأميركيين، لقوى عناصر الجنس الأبيض منذ الحرب العالمية الثانية، أكثر حساسية بشكل يكاد يقرب من الهستيريا، من اليابان والحقيقة إن كلا البلدين، الولايات المتحدة واليابان، يمر مرحلة انتقالية متشابهة.. الأمر الذي يجعل المنافسة بينهما أكثر حدة. ولم يكن الخلاف التجاري الأميركي الياباني ليقع لو أن المانيا الغربية أو بريطانيا هي التي حققت القوة الاقتصادية وليس اليابان. وليس يكفي إقرار بعض الأميركيين الصريح بتعصبهم العنصري، فعليهم تخلص أنفسهم من هذا التعصب الأعمى، ويجب على أميركا خاصة إدراك أن العالم على أبواب مرحلة زمنية تتسم بالتحول، نظراً لما تتمتع به الولايات المتحدة من قوة وأهمية. فالواقع إن قوة العالم اليوم، التقنية والصناعية والاقتصادية، آخذة في التحول التدريجي من الغرب إلى الشرق. ولست أدري إن كان هذا يعني بزوغ الحقبة اليابانية، ولكن ما يعنني في المقام الأول أن إصرار النخبة البيضاء الحاكمة على التحامل العنصري ضد اليابان والدول الآسيوية الأخرى، على الرغم من تنوع وتعدد الأجناس والثقافات في نسج المجتمع الأميركي، سوف يفسد بالضرورة قيادة الولايات المتحدة للعالم الحر.

ومع قرب انتهاء الحقبة الحديثة، التي صنعها القوقازيون، فنحن في العقد الأخير من القرن العشرين، على أبواب حقبة جديدة يشارك اليابانيون والأميركيون في صياغتها وتأسيسها. ولهذا ينبغي على الساسة الأميركيين توضيح الأمر لشعبهم بأن الزمن أخذ في التغير. وفي الحقيقة إن قادة الرأي الأميركيين، رجال الأعمال على سبيل المثال، على وعي يفوق القادة السياسيين بأن مرحلة انتقالية-عنيفة تأخذ مجراها الآن، ونظراً لأن التاريخ الأميركي قصير المدى ولا يتعدى قروناً قليلة لم يخض

الاميركيون قط جهرية التحول من مرحلة تاريخية رئيسية إلى أخرى. فقد برز الاميركيون كقوة عالمية اولى فقط منذ عقود قليلة مضت قرب نهاية الحقبة الحديثة. واليابان، تلك الدولة الشرقية، على وشك ان تخلفهم فى صيادين رئيسية عديدة.. الامر الذى يسبب إزعاجا كبيرا للأميركيين.

### اليابانى العالمى:

على اليابانيين بالطبع أن يعدوا أنفسهم أيضا لهذه الحقبة الجديدة القادمة. عليهم أن يصبحوا أكثر عالمية وأقل انمزالا. ويجسد بعض اليابانيين هذا المفهوم العالمى الجديد، مثل السيد موريتا الذى يشعر بالثقة والفخر بمنتجات شركته. كذلك يتعين على اليابانيين الآخرين، الذين تدعمهم التقنية الرائعة والثقافة المزدهرة، أن يكونوا أكثر ثقة واعتزازا بأنفسهم ولا معنى ذلك أن نصبح متعجرفين متفطرسين، ولكن إذا استمر شعورنا بالدونية والنقص، فلا يمكن لليابان أن تصبح عاملا فعالا رئيسية فى الحقبة القادمة. وحتى نكون جذيرين بالمستولية الملقاة على عاتقنا، يتحتم على اليابانيين تغيير اتجاهاتهم، وتعديل مفاهيمهم عن أنفسهم وعن مكانتهم.

فهناك مجموعة فى اليابان بحاجة ماسة إلى مفاهيم جديدة.. وهى الهيئـة الدبلوماسية. فباستثناء صفار السن والمعدن إعدادا خاصا من الموظفين، فإن الدبلوماسيين اليابانيين يتحملون جميعهم كل لبس أو سوء فهم يشوب اليابان. فسلوكهم فى الخارج يجسد ويحفظ فى الذهن ذلك النموذج السلبي الباهت.

منذ عدة سنوات، أمضيت شهرا فى ضيافة سفير يابانى، وهو رجل رائع علاوة على أنه لاعب جولف ممتاز. وفى أحد الأيام وبعد أن لعبنا معا مباراة طويلة فى أرقى نوادى المدينة طلبت منه التوجه لاستراحة النادى لتناول شراب ما، فرد على الفور: لا.. أفضل تناوله فى البيت. وقد اعتبر بقية أعضاء النادى رفض السفير المتحفظ للاختلاط، مثالا على الانمزالية واقتفارا إلى المودة، وربما يشعر اليابانى بالاسترخاء والراحة فقط مع يابانى آخر أو مع عائلاتهم، ولكن هذا السلوك القبلى والعشائرى يمنعنا أن نصبح عالميين. على أية حال، فقد رفض هذا النادى طلب العضوية الذى تقدم

به كل من رئيسى شركتى ميتسوبيشى وميتسوى العملاقين. فبعد تهيئة النادى مع صديقنا السفير، لم يعد فى حاجة إلى المزيد من الأعضاء اليابانيين الذين يستغلون الملاعب ولا يصادقون الأعضاء.

وبعض الدبلوماسيين يجلسون حالات أكثر سؤا. فقد ألف أحد السفراء كتابا مخجلا، عكس فيه إحساسه بالنقص والدونية. حيث قال بشكل قاطع، إن اليابانيين تنقصهم البنية الجذابة مثلهم فى ذلك مثل الاقزام. رجلا مثل هذا ومن هم على شاكلته لا ينبغي لهم العمل فى وزارة الخارجية.

وقد بدت لامبالاة الخارجية اليابانية تجاه الحكومة الأميركية جليلة فى حادثة المدمرة الأميركية (ذى تاورز)، فقد حاولت الخارجية اليابانية التستر على قيام المدمرة الأميركية، فى ٩ نوفمبر ١٩٨٨، بالتدريب على إطلاق النار فى خليج طوكيو المزدحم. وفى إمكان هذه المدمرة إطلاق ٣٦ قذيفة فى الدقيقة زنة الواحدة ٣٢ كيلو جراما مدى يبلغ فى أقصاه ٧٣ كيلو مترا وحسب أقوال البحرية الأميركية فإن التدريب لم يكن بالذخيرة الحية. على أية حال فقد استقرت القذائف بالقرب من فرقاطة حرس سواحل يابانية من طراز اوراجا (٣٧٣١) طنا التى استخدمت من قبل المدمرة الأميركية كهدف افتراضى. وكان من الممكن أن تؤدى الإصابات المباشرة إلى تدمير هذه الفرقاطة، ناهيك عن إغراق مئات من سفن الصيد الصغيرة. وقد ذكر التليفزيون الأمريكى أن الشعب الأمريكى سيثور غضبا ولن يتسامح أبدا، إذا أخذت ياروجة أجنبية فى التدريب على إطلاق النار بالقرب من ميناء نيويورك.

فى ذلك الوقت كنت وزيرا للنقل.. وجاء موقف الخارجية اليابانية مخزيا للغاية تجاه ذلك الحادث الذى وصفته بأنه مجرد حدث عابر كثير الوقوع، وطلبت من الحكومة إخفا للنبأ عن وسائل الإعلام اليابانية. ولكم أغضبنى هذا الموقف الجبان.. فواصلت الإعلام ستعرف الحادث بآية حال، ولذلك قمت بنشر الحادث على مسئوليتى. فالمدمرة الأميركية لم تنتهك المياه الإقليمية لليابان فقط، بل قامت بتدريباتها فى أحد الممرات المائية الأكثر ازدحاما فى العالم. إن فى ذلك انتهاكا أميركيا واضحا لمسيادة اليابان.

وقد شبه مسئول فى هيئة الدفاع، الحادث بإطلاق أعيرة نارية (فى جينزا) فى عز الظهيرة، ربما تعتقد القوات الأميركية أن مثل هذه التصرفات تعد أمراً مباحاً ومسموحاً به نظراً لقيامهم بالدفاع عن اليابان، وفقاً لمعاهدة الأمن الأميركية اليابانية. ولكن يظل من حق الاعتقاد بأن كلب الحراسة قد تحول فى هذه الواقعة إلى كلب مسعور. قد يبدو استخدامى لهذا التعبير أمراً فجاً.. وعذرى فى ذلك، أن ايتوسابورو شينيا، نائب رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالى، قد استخدم هذا التعبير حين كان وزيراً للخارجية فى الستينات، فقد اعتاد الإشارة إلى القوات الأميركية فى اليابان بالقول «السيد النبيل كلب الحراسة». وبدلاً من انتقاد شينيا لهذا التعبير، فعلى مسؤولى وزارة الخارجية مواجهة الأميركيين صراحة فى الحوادث المشابهة لحادثة المدمرة الأميركية، عليهم أن يقولوا للبحرية الأميركية «لا للتدريبات على إطلاق النار فى مياهنا الإقليمية». وإذا لم تقف اليابان بحزم وصلابة حين تحتم الظروف، فلن يحترمنا الأميركيون.. بل سيؤدى هذا إلى تعميق التعصب العنصرى لديهم. فعلى اليابانيين إدراك أننا قد وصلنا أخيراً إلى الموقف، والفضل يرجع إلى تفرقنا التقنى، الذى يمكننا بل يوجب علينا المشاركة الفعالة فى الحفاظ على أمن الولايات المتحدة. وقد بدأ بعض الأميركيين يدركون بالفعل هذا الواقع.. فذلك هو واقع العلاقة الثنائية بين بلدنا اليوم.

## الفصل الثالث

### المجحف... .. متى يكون؟

كلما زادت حدة اتهام المستولين الأميركيين بافتقار النشاط التجارى اليابانى إلى العدل، تملكتنى رغبة شديدة فى أن أطلب منهم الهدوء قليلا، والاهتمام بأداء واجباتهم الداخلية. وحين كنت وزيرا للنقل اشتبكت مع وليم فيرتى، وزير التجارة الأمريكى آنذاك، فى حديث ساخن لأنه لم يكن يعلم عما يتحدث.

فقد اشتكى أعضاء الكونجرس الأمريكى من أن المشاريع الإنشائية الضخمة فى اليابان، مغلقة أمام شركات المقاولات الأميركية. والحقيقة أنه فى ذلك الوقت كانت هناك شركة أميركية واحدة فقط لديها ترخيص للعمل فى اليابان، علاوة على طلب ترخيص بالعمل، تقدمت به شركة أخرى وكان مايزال معلقا. ويزعم الأميركيون أن اللوائح اليابانية والروتين الحكومى متحجر بشكل يستحيل اختراقه. وفى اعتقاده الخاص، أن لكل بلد أساليبه وعاداته الخاصة وعلى رجال الأعمال الأجانب أن يوائموا أنفسهم وفقا لذلك. وإذعاننا لضغوط واشنطن سمحت الحكومة اليابانية مضطرة لشركات الإنشاءات الأميركية بالمشاركة فى أجزاء من مشروع مطار (هانيدا)، على الرغم من أن عقود انشائه قد سبق إرساؤها. وجاء وزير التجارة فيرتى إلى طوكيو ليعبر عن امتنانه لهذا القرار اليابانى.

وأثناء اجتماعنا حضرت وليم فيرتى بالآ يتوقع معاملة خاصة للشركات الأميركية مرة أخرى. ومع ذلك، فقد ذكرت لوزير التجارة الأمريكى أن التسهيلات الخاصة بـجبانى المطار، ومحطات القطارات الفائقة السرعة كانت سيئة، لم تخرج عن الذوق المحلى الصرف وأضفت «إننى كنت أعتقد أنه فى استطاعة المعماريين الأجانب الأداء بشكل أفضل». فقد قمت حديثا بزيارة مطار طوكيو الدولى فوجدت الأعمدة غير مطلية حيث اكتفوا بتغطيتها بمادة مانعة للصدا.

فأخذت أبدى ملاحظاتي لأحد المستولين حول قبح الأعمدة مطالبا إياه بطلاء.

الأعمدة فى الحال؟.. فإذا بالمستول يقول: إن الأعمدة تبدو على هذه الحال منذ اختراع المطار عام ١٩٧٨. وعدت أسأل المستول عن تباين زخارف ألوان الأعمدة، الأحمر والأبيض والأسود. أجاب بقوله: إن ذلك يرجع لتحقيق التضاد.. فبادرته متسائلاً فكرة من هذه؟ فأجاب المستول بلهجة جادة لا يشوبها أدنى سخرية أنها فكرة مقال الطلاء.

فى واقع الأمر، يخلو المطار أيضاً من استراحة انيقة لتناول المربطات. فكثيراً ما يشعر المسافرون بالتوتر قبل إقلاع طائراتهم، ولا يستردون أنفاسهم إلا عند الهبوط. وقد يساعدهم الشراب فى حفظ توازنهم النفسى عند تقطى الإقلاع والهبوط. فكل المطارات فى الخارج بها استراحات مناسبة صغيرة فيتناول فيها المسافرون المشروبات انتظاراً للإقلاع حتى فى أثناء النهار.. حتى أصبح ذلك إحدى متع القيام بالرحلات.

**الوزير الأمريكى:**

إننى أعتقد أنه يمكن تحسين التصميمات المتعلقة بمطار طوكيو الدولى الجديد. وقد تفهم ولهم فيرتى موقفى وأوما مؤيدا لوجهة نظرى. ثم، وكما هو متوقع من وزير للتجارة، سرعان ما غير الموضوع إلى الحديث عن مطار (كانساي) الدولى الجديد، الذى تحت الإنشاء فى خليج أوساكا، قائلاً إنه يشعر بالغبطة للسماح للشركات الأمريكية بدخول المنافسة. وليته توقف عند هذا الحد، فقد استطرده مطالباً بعدد من الرحلات للطائرات الأمريكية مساوياً للرحلات اليابانية، حين استكمال منشآت المطار وافتتاحه للعمل فى ١٩٩٢ وفقاً للجدول المحدد، واعترضت على طلبه من فورى. فامتقع وجه الوزير الأمريكى مطالباً بتفسير أسباب الرفض.

ترجع اتفاقية الملاحة الجوية بين اليابان والولايات المتحدة إلى فترة الاحتلال الأمريكى. وقد كانت اتفاقية مجحفة للغاية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الهبوط والإقلاع من وإلى البلدان الأخرى. فوفقاً لهذه الاتفاقية تستطيع خطوط الطيران الأمريكية الانطلاق من اليابان إلى أية جهة فى العالم دون قيود. على حين أن خط الخدمة المستمرة الوحيدة الذى منح لليابان، وفقاً لاتفاقية ١٩٥٢، كان خط سان

فرانسيسكو - نيويورك - أوروبا. هو خط ليس مربحا مما جعل شركائنا تسقط استخدامه. وفي الاجتماع الذي تم بين رونالد ريجان وباسيرو ناكاسونى، منحت الولايات المتحدة اليابان رحلتين فى الأسبوع من سان فرانسيسكو إلى ريودى جانيرو مروراً بسان باولو. وأخيراً فى عام ١٩٨٥، وافقت واشنطن على منح شركة نيمون للشحن تسع رحلات اسبوعية على خط طوكيو سان فرانسيسكو نيويورك. وفي المقابل أصرت إدارة ريجان على الحصول على حق هبوط طائرات الشحن العملاقة فى اليابان، ومن ثم استخدام طائرات شحن صغيرة إلى مانيلا وتايوان وسيمول وعواصم آسيوية أخرى. على حين رفض الجانب الأمريكى طلبنا بالسماح لطائرات الشحن بالهبوط فى شيكاغو.

يوجد فى الولايات المتحدة ١٩ مطارا دوليا مقارنة بثلاثة مطارات فقط فى اليابان، طوكيو وناجويا وأوساكا. ومع الإقرار بأن مساحة الولايات المتحدة أكبر كثيرا من اليابان، فإنه يوجد هناك تباين كبير فى عدد الرحلات إلى كل من البلدين. ووفقا لإحصاءات شهر نوفمبر ١٩٨٨، قامت اليابان بـ ٢٠٤ رحلات ركاب فى هذا الشهر، بما يقل عن ٣٧١ رحلة قامت بها الخطوط الأمريكية. وأما مجال الشحن فللـيابان ٦٠ رحلة شحن جوية مقابل ١٧٠ رحلة شحن أمريكية. وفي هذا دلالة على مدى إجحاف هذه الاتفاقية، الأمر الذى يجعل خبراء الملاحة الجوية الأمريكيتين حريصين على مايتبعه الوضع الراهن لهم من امتيازات واسعة.

ولذلك لم تلق محاولات اليابان المتكررة فى إعادة التفاوض حول الشروط أذانا صاغية. ولكن هاهو فيرتى يريد المزيد من التنازلات!

وحين عرضت كافة هذه الحقائق على الوزير الأمريكى، قال إنه لم يكن يعلم بتاريخ هذه الاتفاقية. فاجبته على الفور: إن وزير الدولة الذى يجهل خلفية هذه الاتفاقية ليس مؤهلا لمناقشة عدد رحلات الطيران الأمريكية إلى مطار أوساكا. وسرعان ما اقترحت على فيرتى التباحث مع مسئول من وزارة الخارجية الأمريكية كان يتابع اجتماعنا. وبانزعاج واضح سأل فيرتى الرجل إذا كان الاتفاق الثنائى غير منصف

حقيقة. ولم بجانب مسئول الخارجية الأمريكى الصدق، فرد بالاجاب عما أصاب فيرتى بالارتباك، فقد كان يتوقع أن يلقى دعما من مسئول الخارجية. وهكذا يتخاضم وزير الخارجية الأمريكى مع مسئول الخارجية الأمريكية أمام وزير نقل يابانى.. بالله من موقف! فقد اعتدنا فى هذا الجانب من الباسفيك الظن بأن الحكومة الأمريكية صخرة راسخة. ولكن اتضح أن ذلك مجرد وهم. ففى داخل الحكومة وجهات نظر متباينة ومصالح مختلفة، مثل ما بين وزارة التجارة والمكتب التجارى الأمريكى. . . . .

فهناك ضغينة وحقد حقيقى بين فيرتى وكلايتون يوتو، ممثل المكتب التجارى الأمريكى، فقد تراشق الطرفان بأقذع الشتائم. لم يتفوه فيرتى بأى شىء سلبى حول يوتو فى حضوري، ربما خشية أن يكون الأخير قد بحث أحد رجاله لمراقبة زميله فى الحكومة الأمريكية عن كذب. على أية حال فبعد اختلافى الاخاد مع فيرتى، أوصا لى رجل يوتو وكأنه يقول تمسك بموقفك. فابتسمت متأملا.. الولايات المتحدة ليست متحدة بعد بدرجة كافية.

### الإبداع اليابانى

رغم كثرة انتقاداتهم للشعوب الأخرى، فالأميركيون مصابون بالعمى تجاه مآلاتهم المجهقة ومفاهيمهم ذات البعد الواحد. فعلى سبيل المثال يصير الأمريكيون على أن اليابانيين مجرد مقلدين وقد دحض أكهوميوتا هذا الاتهام موضحا القول بأن اليابان قد ادخلت تحسينات على التقنية الأمريكية وسوقتها، لمجرد إشاعة مضللة. ومع الأسف يصدقها الكثير من اليابانيين. والحقيقة، أن لليابان تاريخا محمزا بالإبداع. وإن إسهام علمائها ومهندسيها محل تقدير متزايد فى الخارج.

وهاهم الغربيون قد أصبحوا الآن أكثر تقديرا للأسالة اليابانية فى المجالات الثقافية أيضا. فقد اعتاد الفرنسيون إهمال الأدب اليابانى. ولكنهم فى السنوات الأخيرة شغوا فى تقدير لغتنا الجميلة، والفضل يرجع فى ذلك إلى التقنية اليابانية الرفيعة. ويدرس الآن العديد من المهندسين الفرنسيين للغة اليابانية، حتى لاتفوتهم شاردة أو وثيرة فى تقارير التكنولوجيا، كما بدأوا فى قراءة النوويات اليابانية الحديثة ليجتذروها خلفه

ورائعة، ومن الجدير بالذكر أن هذا التقدير الفجائي والجم يأتي من جماعة العلماء الفرنسيين، وليس من الكتاب أو المترجمين كما يفترض عادة. فالأدب فن خلاق يأتي من وحى الخيال.

علينا ألا نحبط أو نبطح هممتنا إثر هذه الاتهامات الأميركية المضللة بأننا مجرد ناسخين مقلدين.. علينا الثقة في أن موهبتنا الموروثة والتلقائية في مختلف الفنون والعلوم مقدرة حق قدرها. وأذكر هنا على سبيل المثال، قيام مهندس مؤسسة سوني بتغيير وتحويل المفهوم الأميركي عن جهاز الراديو. ففي الأيام الخوالي، كان على أفراد العائلة جميعاً الجلوس في غرفة المعيشة والاستماع المشترك للراديو. وكما كان يتفجر الخلاف بينهم حول البرامج المفضلة التي ينهى الاستماع إليها. والآن جاء نموذج الراديو المصغر، الذي قدمته شركة سوني ليغير كل هذا.. فامتلاك جهاز راديو خاص يكاد يصبح حقاً دستورياً لكل فرد.

أفلا يستحق مخترعو شركة سوني تقديراً خاصاً لافتتاحهم سوقاً جديدة كاملة. لقد كانت فكرة بسيطة.. خفضت عنها أفكار عظيمة.

والإبداع في اليابان ليس مقصوراً على الصفوة العلمية والثقافية.. يمكنك أن تراه في كل مكان.. بين شرائع الناس في شتى مجالات الحياة. وتنبع سيادة اليابان في التقنية الراقية من العمالة الميظنة المبدعة، فكل من يعمل في شركة ما يسهم في الإبداع ابتداءً من القبة وحتى القاعدة. فعبقرية واحدة ليست بكافية ويتطلب الأمر عدداً من المهندسين الأكفاء والفنيين المهرة لأخذ فكرة ما، أو اكتشاف محلي إلى المصنع لتحويله إلى سلعة. ولعل انخفاض حجم المنتجات المصيبة، يدل على المستوى الرفيع للقدرة التقنية في اليابان. فالامتياز في التصنيع يدل على عمالة متفوقة.

**العمية طائرة البوينج**

منذ سنوات قليلة تعرضت شركة بوينج لسلسلة من كوارث تحطم الطائرات، وقامت في محاولة منها لاستعادة الثقة بإعلان نتائج دراسة أجرتها حول عمليات التصنيع، ولم يفتأ الإعلان عن قيامها بتقويم نقاط الضعف في طائراتها. ونوهت الشركة أن إعادة

تدريب هيئة المشرفين ستسفر قريباً عن الوصول إلى مستوى لائق... ولكن ظروف الضعف يبقى في العمال. ونحن سنل رئيس مصنع بوينج في (سياتل) عن الحدة المطلوبة كي يصل العمال إلى المستوى اللائق، رد الرئيس سبع سنوات. لنفكر في هذا القول معاً للثيقة واحدة.. علينا أن نحلق في طائرات بوينج، بحصل أن بها خللاً، ومن المفترض أصلاً ألا ترتفع في الأجواء!

في ١٢ أغسطس ١٩٨٥، تحطمت طائرة بوينج تابعة للخطوط الجوية اليابانية ليلقى ٢٥٠ راكبا مصرعهم. ويعود سبب أسوأ كارثة في تاريخ الملاحة الجوية إلى رداءة تصنيع الطائرة. وقد استجوب البوليس الياباني مفتشى وزارة النقل، وواجه هؤلاء الرجال احتمال توجيه الاتهام لهم بالتواطؤ. ولكن قانون الولايات المتحدة لا يسمح بمقاضاة صانعي الطائرات بتهمة الإهمال. والمنطق وراء هذا القانون، إنه لمن الأفضل للمصالح العام وللجوية دون تكرار الحادث، حث مسترلي المصنع على وصف الذي حدث بدقة وصراحة بدلاً من مجرد انزال العقاب ببضعة أفراد. وبذلك يتعرض التشريع الأميركي أنه بدون توفير الحصانة للناس، فلن يدلوا بالحقيقة. وبالنظر إلى حجم الكارثة، يبدو ذلك المنطق أمراً غير مفهوم ليس فقط لأسر وأصدقاء الضحايا ولكن لليابانيين قاطبة.

وطبقاً لتقرير البوليس الياباني، فمستولية الحادث تقع على كاهل أربعة مسئولين في شركة بوينج، وقد اقترت الشركة بأن خطأهم أدى إلى تلك المأساة. لقد تحطمت الطائرة نتيجة خطأ في إصلاح الذيل الذي تحطم بسبب هبوط اضطراري عام ١٩٧٨. فبينما تتطلب الإجراءات السليمة تثبيت قطعة معدنية بين لوحى الفواصل.. نجد أن فنيى الشركة اخفقا في أداء هذه المهمة. فالفواصل اثبتت في كلا الجانبين دون أن تنفذ في الحواجز الثلاثة. ولذلك فقد انقصف ذلك الجزء الضعيف محيطاً نظام الهيدروليك ليفقد الملاحون السيطرة على الطائرة.

وهكذا يفقد ٥٢٠ إنساناً حياتهم لعدم كفاءة عمال شركة بوينج، ولافتقارهم إلى المبالاة في تثبيت ثلاثة فواصل بشكل جيد. أداء ردىء كهذا من قبل مؤسسة يابانية أمر لا يخطر ببال..

تلبية لرغبة إدارة ريجان. قامت الشركات اليابانية بشراء اشباه الموصلات من المصانع الأميركية. وعندما اشتكى اليابانيون من المعدل المرتفع للعيوب جاء الرد الأميركي، بأن العملاء اليابانيين لا يمكن إرضائهم بحال، فهم مصدر الشكوى الوحيد. والمفزع أن الشركات اليابانية مخطئة إلى حد ما في إصرارها على الجودة. ذلك الرد دفعني للسؤال هل انتهت الولايات المتحدة كدولة عظمى...

ربما ما يزال هناك أمل. فقد انخفض معدل عيوب اشباه الموصلات الأميركية، في السنوات الأخيرة، رغم أنه لا يزال أعلى من نظيره في اليابان بمعدل ٥ و ٦ مرات. خلق ياباني:

إليك هذه الواقعة المشهورة، عليها تبين أسباب تفوق الأداء الياباني عن نظيره الأميركي. الواقعة تتعلق بإحدى العاملات، شابة في مصنع كوماسوتو لاشباه الموصلات التابع لشركة تبيون للمعدات الكهربائية. لسبب ما كان معدل الرقائق المرجحة أعلى منه في مصانع المؤسسة الأخرى، وبذل مدير المصنع في اجتماعاته اليومية جهودا مضنية محاولا علاج المشكلة، وفشلت كافة الحلول والإجراءات التصحيحية في تخفيض معدل العيوب عن حد معين. وتحير الجميع في سبب عدم تمكن هذا المصنع بالذات من مجاراة نماذج الشركة.

و ذات يوم كانت بطلة قصتنا تسير في طريقها إلى المصنع.. وتوقفت لبرهة، عند مفترق لخط سكك الحديدية أمام المصنع، حين مرور قطار بضائع ضخمة. وشعرت الفتاة بالأرض ترتج تحت قدميها بينما تهدر عجلات القطار أمامها.. وفجأة ففز إلى ذهنها.. لعل هذه الاهتزازات السبب الرئيسي للمشكلة.

وبالرغم من عدم شعورها بالاهتزازات المואكة لمرور القطارات حين أخذت تؤدي عملها المعتاد في المصنع، فإنها ظلت تتسائل عن إمكانية تأثير الآلات الدقيقة بهذه الاهتزازات، وأسرعت بنقل ما يدور برأسها من مخاوف إلى رئيس ورديتها، وسرعان ما أمر مدير المصنع بحظر خندق يفصل المصنع عن خط السكك الحديدية ثم ضلله بالأماء. وبالفعل فقد امتنع الحائط المائي الاهتزازات وانخفض معدل المرجح بشكل حاد. كانت

العاملة آنذاك فى الثامنة عشرة من عمرها. ولكنها لاشك قتلى. زهوا بعملها فى مؤسسة نيبون للمعدات الكهربائية، مما جعل مشاكل العمل تستحوذ على رأسها الصغير حتى فى غير أوقات العمل.. ذلك النوع من القيم يعكس بدوره تفوق نظام التعليم فى اليابان.

فى الحقيقة، إن الدول الصناعية الرأسمالية منهكة تماما فى منافسة حادة، إن لم يكن فى حرب تجارية إذا جاز لنا التعبير. فالمعارك على قدم وساق بين الشركات الخاصة. وفى خضم المعارك حامية الوطنى هذه تتعالى أحيانا صرخات حادة من «قطاعات الهتيفة»، وهم هنا رجال السياسة والحكم، لتشويه الخصوم واتهامهم بالاجحاف وعدم الإنصاف مطالبينهم بقواعد جديدة. ولقد تحملت اليابان بصبر سنوات طويلة تلك الجلبة البلاغية الصادرة عن الولايات المتحدة. ولكن لا يمكننا الصمت إلى الأبد. فقد حان وقت المجاهرة والكاشفة بالقول الصريح.

## الفصل الرابع

### لتقف في وجه التهديد الأميركي

في حوالي عام ١٩٨٧، انتهجت الولايات المتحدة اسلوبا جديدا في مواجهة اليابان. فتنظرا للشعبية التي اكتسبها ميخائيل جورباتشوف في الغرب، ولانكساص التهديد المنهكت من «امبراطورية الشر»، أصبحت حملات التعريض باليابان امرا متواترا وأكثر حدة، ومن ثم أضحت طوكيو مسرحية الموسم يصب عليها سياسي بعد آخر جام غضبه. وبدلا من استعراض الحقائق ووزنها، تقدم الكونغرس صفوف المهاجمين وكان به مسا من الجبن. وقام عدة شيوخ بتعطيم أجهزة تسجيل توشها بمطارقهم على درجات الكابيتول... لكم كان عملا مخزيا!

ورقة التكنولوجيا،

خلال زيارتي إلى واشنطن في ابريل ١٩٨٧، المح رجال السياسة الأميركيون إلى سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي، بما يعنى ضمنا أنه سرعان ما يلتئم شمل عنصري الجنس الأبيض، القوقازي، في صداقة وطيدة مخلقين اليابان وراهم في العراق.

ويجب ألا يخشى مستولو السياسة الخارجية في اليابان من هذا التهديد السخيف. فالإيمان تسيطر على التكنولوجيا الراقية التي تعتمد عليها القوة العسكرية لكلا البلدين. ولسوء الحظ، لم تستخدم اليابان بعد ورقة التقنية بالمهارة المفترضة. على الرغم من امتلاكها القوة للجهر بقول لا أميركا، فإن اليابان لم تجرب بعد هذا الخيار. فنحن اشبه بللاعب البوكر الذي يمتلك الورق الرابع ولكنه اعتاد على كشف أوراقه.

انتفضى من التقى بهم من المشرعين الأميركيين استياء حين فاجأتهم بالقول إنهم يفتقدون المصداقية، لأن الكونغرس يعضى فى سلوك شاذ يعكس الانغماس والاستغراق فى الذات... متجاهلا فى ذلك أهداف الإدارة الأميركية. ومضيت مضيفا: ولعل قرار العقوبات الاقتصادية لأفضل مثال على ذلك.. فلا يوجد مجلس تشريعى فى الدنيا يستحق هذا الاسم يصدر تشريعا كهذا. فما كان من هؤلاء المشرعين سوى الانفجار بالضحك لمدارة ارتباكهم.

وعلى الرغم من ذلك على أن أقرو بعد أن أدى النزاع، حول اشبه الموصلات بين الهابان والولايات المتحدة، إلى تدهور الوضع إلى حد فرض العقوبات، إن السبب يرجع في ذلك إلى عدم رفض الهابان لمطالب الولايات المتحدة في المرحلة الحرجة. فذلك الرجل الوغد الذي يطأطأ موافقا عند كل منعطف.. كان ياسيرو ناكاسونى رئيس الوزراء الهابانى السابق.

بعد فوز الحزب الليبرالى الديمقراطى الساحق فى انتخابات ١٩٨٦، اندفع ناكاسونى فجأة وبتهور، ليعيد الولايات المتحدة بإمدادها بالتقنية العسكرية المتقدمة. وبدلاً من استخدام هذه السلعة الثمينة فى المساومة بصدد المطالبة بالتعامل بالمغل - رفض العقوبات التجارية على سبيل المثال - ضيع تلك الورقة الراحعة دون مقابل. ربما قصد ناكاسونى من وراء ذلك الالتزام استاء معروف لأميركا عليها تعترف يوماً بالجمل وتره العطاء. فقد كان ناكاسونى السياسى الهابانى الوحيد الذى يعنى تماماً ما يعنيه هذا الالتزام.. ومدى حاجة البنتاجون الماسة لمعدات تقنية معينة قابلة للاستخدام العسكرى. بل لم تصدر صرخة احتجاج يابانية واحدة سواء من الحزب الحاكم أو من أحزاب المعارضة. بل لم تلتقط قيادة الحزب الليبرالى الديمقراطى، المتشككة فى نومورو ناكاشيتا، كيش مازاوا، وشنتارو أبى، المفزى العميق وراء تصرف رئيس الوزراء. وما يدعو للأسف، أن الساسة الهابانيين لم يدركوا بعد أهمية التقنية اليابانية المذهلة، على حين يمتصرون الخوف أحشاء الأمريكيين. فالصدارة فى التقنية الراقية هى مصدر القوة العظيم لليابان. ولسبب أو لآخر، لم نستخدم بعد هذا المصدر بفاعلية واقتدار فى الساحة الدولية. ولست أرى علة ذلك، ربما يفوق الأمر طاقتى على الفهم. فعلى الرغم من تلك المهزة المذهلة... يحج رؤوسنا - وزارة الهابان إلى واشنطن لتقبل كل رغبات البيت الأبيض... إلى من أجاز بالشوكى من السياسة الخارجية لليابان...؟

### **فشل ناكاسونى العظيم**

وكل ما حصل عليه ناكاسونى مقابل تسليمه للتقنية اليابانية. كان صداقة رونالد ريغان. ولا يستطيع المرء قيادة أمة فى الأوقات الصعبة بمجرد النوايا الطيبة. فكم

تباهى ناكاسونى مزهوا ل مجرد وضع اسمه الأول بجوار اسم الرئيس ريجان.. ولكن ادارت وسائل الإعلام وأسه حين أبرزت العلاقة بين «رون ويساس». وتبقى الحقيقة مع ذلك أنها كانت علاقة من جانب واحد. فلقد كان ناكاسونى رجلا امعة لا يملك سوى تقبل كل رغبات ريجان، مما جعله يهدد ويخون مصالحنا الوطنية الأساسية. وقد سألت مؤخرا أحد مساعدى ريجان.. «ألم يحدث مرة أن اختلف ناكاسونى بحدة مع الرئيس أو رفض له مطلباً». فرد المساعد بابتسامة ساخرة بأنه لم يسمح بحدوث ذلك قط.. ثم أضاف.. ان ناكاسونى رجل مدحش وصديق عظيم للولايات المتحدة.

لقد أدرك ناكاسونى مدى تفوق التقنية اليابانية عن نظيرتها الأميركية. كما أدرك قلق الينتاجين المفرط نتيجة اعتماده على الرقائق اليابانية. ومع ذلك، ولاسيابه الخاصة، لم ينس بكلمة إلى الولايات المتحدة. ترى هل كان لدى حكومة الولايات المتحدة شيء ما حوله يتعلق بفضيحة رشوة اللوكهيد عام ١٩٧٦، أم ترى لديها معلومات محرجة أو اتهامات ما حول فضيحة سياسية أخرى؟ وأيا كانت الأسباب، فلم لم يضطرب ناكاسونى مستفيدا بهذه المزية؟ لكم كنت أفتى لو أنه كشف أوراقه جميعا.. وكان عنيفا على الأقل بما يكفى للقول «لدى حكومتى وجهة نظر مختلفة بهذا الصدد»..

وأثناء حكم ناكاسونى برزت إلى السطح مسألة الجيل التالي من المقاتلات الحديثة من طراز إف إس اكس، المصنعة من قبل شركة ميتسوبيشى للصناعات الثقيلة. لتصبح مثارا للجدل بين طوكيو وواشنطن. ومرة أخرى وليست أخيرة، أذعن ناكاسونى للضغط الأمريكى ليوافق على التطوير والإنتاج المشترك للمقاتلة الحديثة إف. إس. اكس، أية صفقة سريعة أبرمت؟. لا أعلم، كل ما أعلمه أنى راقبت ما يجرى بقلب يفتنه الحزن.

تعد شركة ميتسوبيشى للصناعات الثقيلة نموذجاً من الطراز الأول للشركات ذات الطاقة التقنية الرفيعة فى اليابان. وكبير مهندسى الشركة رجل غير عاى عمل فى حقن المصواريخ الأمريكية المستخدمة من قبل فى قوات الدفاع اليابانية. وعلى سبيل

المثال، لقد انتج أفضل أنواع الصواريخ أرض جو فى العالم. وكان فى اعتقاد كبير مهندسى الشركة أن المقاتلة اف اس اكس سوف تصمم وتصنع بالكامل فى اليابان. غير أن البنتاجون اصيب بالذعر حين اطلع على تصميمات هذه المقاتلة.. فالتصميم مذهل.. ولا تستطيع اى طائرة مقاتلة اخرى أن تدانى مقاتلة ميتسويشى الحديثة. فبإمكانها إسقاط اف ١٥، واف ١٦ بسهولة. وبدا كامبير واينبيرجر، وزير الدفاع الأمريكى، مشدوها وهو يتفحص إمكانات المقاتلة الهائلة.. مما دفعه بشكل مسعور، إلى محاولة إعاقة شركة ميتسويشى عن تطوير الطائرة المقاتلة.

ولسوء الحظ، اليابان لا تقوم بتصنيع محركات نفائة وحين كنت عضوا فى مجلس المستشارين، لسنوات مضت، سعت لبناء المحركات دون جدوى، فقد تم تجاهل محاولاتى، ولذلك يتطلب إخراج تصميم المقاتلة اف اس اكس إلى الوجود شراء محركات اف ١٥ واف ١٦. وفى حال رفض الولايات المتحدة بيعها، يمكننا شراء محركات فرنسية. ففرنسا أحد تلك الدول التى يدعو رئيسها للسلام، فى حين يجب رئيس وزرائها العالم لبيع السلاح. وإذا رفضت باريس الصفقة يمكننا فى هذه الحالة شراء محركات نفائة من موسكو، رغم احتمال أنها ليست على نفس الدرجة من الجودة. وتستطيع المقاتلة اف اس اكس مع المحركات الأميركية الوصول إلى ٩٥٪ من سرعة اف ١٥ واف ١٦. ويعوض هذا الفارق البسيط فى السرعة قدرة الطائرة على الدوران ٣٦٠ درجة فى مدى يبلغ ثلث القطر الذى تحتاجه اف ١٥ واف ١٦. وطائرات الميج. إذ تحتاج المقاتلات الأميركية وهى فى أقصى سرعتها إلى ٥٠٠٠ متر، كى تدور دورة كاملة على حين تفعل المقاتلة اف اس اكس ذلك فى حوالى ١٦٠٠ متر. وتستطيع مقاتلة ميتسويشى اللحاق بطائرة معادية، والانقضاض مباشرة عليها ومن ثم تدميرها بواسطة الصواريخ الباحقة عن الحرارة. ولدى المقاتلة مثلث عمودى أسمى تحت مقعد الطيار، مصمم على شكل زعنفة سمكة القرش يسمح للمقاتلة بتغيير ارتفاعاتها، والتحرك اماما، تنقض وتقلب دون أن يتغير نظام طيرانها، لك أن تصور كمثال على ذلك، بمباراة تستطيع أن تدور ٣٦٠ درجة فى أى اتجاه دون أن تتحرك

للخلف أو للامام. إنها فكرة رائعة.. لابد أنها قد واثت مهندسى الطيران الأميركيين..  
ولكن شركة ميتسوبيشى كانت مستعدة لتصنيع الطائرة المقاتلة.

لقد كانت هذه المقاتلة بمثابة مفاجأة لوزارة الدفاع الأميركية، تشابه تلك المفاجأة  
التي فجرتها المقاتلة زيرو فى المراحل الأولى لحرب الباسفيك، حين هيمنت المقاتلة  
اليابانية على الاجواء.. لم يتصور رجال البحرية الأميركية آنذاك أن البحرية  
الامبراطورية لديها ما يقارن بمقاتلاتهم.. وخرجت المقاتلة زيرو لتثبت تفوقها.. والآن  
ها هى اليابان تبنى سلاحا أشد فتكا.

كانت الولايات المتحدة عاقدة العزم على إيقاف اليابان عن تصنيع المقاتلة اف اس  
اكس. لعل الأميركيين فى مباحثاتهم مع ناكاسونى قد اشاروا إلى فضيحة قديمة فى  
جراب رئيس الوزراء.. أيا كان السبب، فقد أذعن ناكاسونى لتصنيع مقاتلة ميتسوبيشى  
مشروعا يابانيا أميركيا مشتركا. وفى وقت لاحق من نوفمبر ١٩٨٨، قام مسئولو  
إدارتى ريجان وناكاشيتا بالتوقيع على مذكرة التطوير والعمل المشترك، على أن يتفق  
المقاولون الرئيسيون فيما بينهم على حصص العمل.. ومع ذلك حاولت شركة جنرال  
دينامكس العملاقة، الهيمنة على تقسيم حصص العمل. وحول إحدى النقاط إبان  
المفاوضات صرح ناطق الشركة الرسمى بأنه إذا لم يوافق الجانب اليابانى على اقتراح  
الشركة الأميركية، يمكن عندئذ تقسيم الجناح الرئيسى إلى جزئين يمين ويسار لبنائهما  
بشكل منفصل، من قبل الجانبين الأمريكى واليابانى. وقد كانت هذه قطرة من غيث  
الأفكار العجيبة التى خرجت بها شركة جنرال دينامكس.

النقطة الحاسمة فى الخلاف المتعلق بالمقاتلة اف اس اكس تكمن حقيقة، فى رغبة  
المقاولين الأميركيين فى سرقة الخبرة اليابانية. فبدون المرشحات الحزفية والكربونية، لم  
يكن فى إمكان هؤلاء بناء مقاتلة من الطراز الأول.. فذلك هو السبب وراء ضغط  
المتناجون للتطوير المشترك. وقال بعض رجال الاعمال اليابانيين - ربما والقهر يغلبهم -  
سنمنضى إلى آخر الطريق مع واشنتطن بخصوص المقاتلة اف اس اكس من أجل إجمالى  
العلاقات الثنائية بين البلدين، على الرغم من أن التطوير المشترك أمر غير مرغوب

فيه. إننى أرفض هذا الموقف، فالتنازل عن التطوير المستقل لهذه المقاتلة خطأ فادح.. ولا ينبغي علينا تحت أية ظروف أن نخوض فى كل هذا.

فإذا تقدم المقاولون الأميركيون بمطالب غير منطقية حول تقسيم العمل المتعلق بالمقاتلة، يجب على اليابان أن تنسحب من مشروع التطوير المشترك. إن ذلك سوف يجبر الولايات المتحدة على التعامل مع تفوق اليابان التكني، وسوف تتضح قدرتنا على بناء الطائرة بمفردنا. كان ينبغي على المفاوضين اليابانيين القول «لقد تقرر الإنتاج المشترك بواسطة ناكاسونى وريجان. أما الآن فتوجد ادارتان جديدتان فى كل من طوكيو وواشنطن. لقد أعدنا النظر فى المشروع، ومن ثم قررنا بناء المقاتلة اف اس اكس فى اليابان» .. .. علينا أن نعلم، بأننا إذا لم نسدد الضربات بقوة فسوف يدفعنا الأميركيون إلى الوراء كالعادة. فالبلد ذات اليد الطولية تستطيع أن ترفع قيمة المراهنة.

وحين سنحت لى الفرصة، فى مناسبات قليلة، للحديث مع ناكاسونى فاتحته فى أمر المقاتلة.. فأجابنى بقوله «اوه.. أنت متتبع للموضوع؟ بالطبع لابد أنك فعلت.. لقد توصلت إلى حل وسط بشأن المقاتلة كى أحافظ على استقرار العلاقات الثنائية» ومضى مستطرداً. «حين كنت المدير العام لهيئة الدفاع فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧١، كان الانزعاج مستهدداً بالأميركيين بالفعل.. من جراء الخطوة الرابعة فى بناء قواتنا الدفاعية». كان من الممكن تفهم موقفه لو أنه جعل الولايات المتحدة أكثر احتراماً لليابان. ولكن ما فعله ناكاسونى لم يكن مجرد تسوية أو حل وسط.. ولكن كان خيانة للبلاد.

لقد كان رئيس الوزراء فى وضع يستطيع معه أن يقول لا لمطالب الولايات المتحدة، حيث تملك اليابان اليد العليا فى مجال التقنية. فقراره يبعث على الأسى التام. وحاشا لواشنطن أن تشكر اليابان، بل إنها تتحدى فى التهديد ولى النزاع. وكما قال كلايتون يوتر «إنهم يعتقدون أن ممارسة الضغط أفضل أسلوب للتأثير على اليابان». يسى: بعض اليابانيين فهم موقفى قائلين «إنك تحاول إثارة رعب الولايات المتحدة..

وتلك لعبة شديدة الخطورة... ومن الأفضل أن تتوقف». ولكننى لست بالرجل الذى يطلق التهديدات. فغنى عن القول، إنه من الأهمية بمكان بناء مشاركة عادلة مع الولايات المتحدة فى هذا الوقت. ولهذا فعلى اليابان إذا اقتضت الظروف، رفضا حازما لمطلب أميركى، أن تعلن رفضها صراحة ودون لبس، فكلمة لا جزء من عملية المساومة بين الأنداد. أما الإذعان والميل إلى قبول الحلول الوسط فلا يخدم المصالح الوطنية. فغفونا التكنولوجيا يتيح لنا بشكل مطرد إمكانية مقاومة ضغوط واشنطن. ولكننا حتى الآن لم نستخدم أوراقنا بفاعلية قصوى فى ساحة السياسة الدولية. ولا نستطيع فهم السبب فى ذلك، فعندما تمنحنا التقنية قوة ونفوذًا فى مجالات رئيسية لا يتقدم قادتنا بثقة وفاعلية لأخذ زمام الأمور.

خلال حديثى مع جلين فوكوشىما، وهو خريج جامعة هارفارد، ومتخصص فى شئون اليابان، ويعمل مع ممثل المكتب التجارى الأمريكى، سألته عن أشد المفاوضين اليابانيين من وجهة نظره. فذكر على الفور ماكانو كورودا وكيل وزارة الصناعة والتجارة الدولية آنذاك. والغريب أن وسائل الإعلام اليابانية قد دأبت على وصف كورودا بالتشدد وبإثارة المتاعب، وبأن تعليقاته الصريحة عام ١٩٨٧، كان لها أثر على الكونجرس الأمريكى، مما دفعه إلى تمرير قرار التعريفة الجمركية المضادة على أشباه الموصلات اليابانية. والغريب أنه على الرغم من وصف الأميركيين إياه علنا بالعناد وأشياء أخرى كثيرة، فإنهم يكتنون له الاحترام. فإذا اعتبر كورودا مطلبها أميركيا ما غير منطقي فهو يرفض أن يتزحزح عن موقفه قيد أنملة. وعندما تكون كلمة لا هى الإجابة الصحيحة يقولها ويتمسك بها. والذى يميز كورودا عن غيره من المستولين اليابانيين، أنه لا يخضع للتهديدات الأميركية مع إبداء التواضع والاحترام الشديد. فالأميركيون مثل حامى البغية، البلطجي، الذى يعتقد أن عضلاته المفتولة ستقهر الرعب لدى منافسه الشاب فيبالغ فى إظهارها. ولكن كورودا يقف ثابتا ملحوا بقبضته ليقول «أنتم من سيندم» دون أن يجفل عند الهجوم.

وكورودا ليس بالرجل الاحق الذى يرفض لمجرد الرفض. فهو يشرح بعناية الاسباب

المنطقية لقرارات اليابان. فالتفسير والتوضيح جوهر المفاوضات. ومع ذلك يدعى الأميركيون أن غالبية الساسة والبيروقراطيين اليابانيين، يسهبون في البيانات الغامضة غير المباشرة بحيث لا يتمكن الأميركيون من معرفة حقيقة موقف طوكيو. وحين يأتى رد الفعل الأمريكى حاداً على اقتراح ما غير واضح، يرتبك الجانب اليابانى ويسرع ليحتسى بكلمة نعم على المطلب الأمريكى. دون أن يعنى الموافقة فعلاً. أنه يحاول فقط، أى الجانب اليابانى، تخفيف حدة المواجهة. إنه لأمر مؤسف حقاً، إن ممثلى اليابان قد اعطوا انطباعاً، أن اليابان لا تتحرك سوى بممارسة الضغوط الخارجية عليها. فذلك الانطباع، عن الحساسية البالغة تجاه الضرب على الموائد والخشية من فرض العقوبات، ذو أثر ضار على الدبلوماسية اليابانية.

ولتجاوز أوجه القصور هذه فى الهيئة الدبلوماسية، فإننى اقترح ان يستعان بالقطاع الخاص بحيث يخصص له نصف أعضاء الهيئات الدبلوماسية فى الخارج، فلا يقتصر العمل بالسفارات على موظفى وزارة الخارجية. فقد دخل آلاف المدراء اليابانيين فى مبارزات حامية الوطنى مع نظرائهم الأميركيين والاوربيين من أجل الخروج بصفقات مريرة. والعديد من هؤلاء قادرون على الدفاع بفاعلية عن مصالح اليابان. «أكيو موريتا»، على سبيل المثال، يمكن أن يصبح سفيراً رائعاً لليابان لدى واشنطن.. وهنا فقط سنرى تغيراً فى علاقة اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية.

## الفصل الخامس

### الأمن القومي.. وعصر الباسفيك

ربما تؤدي مواجهة مباشرة وصريحة مع واشنطن حول قضية مهمة إلى أصداء مثيرة، قد تصل إلى حد اصطدام الإدارة والكونجرس معا، ولابد في هذه الحال أن تمتد هذه الآثار عبر الولايات المتحدة لتثير عاصفة من ردود الفعل. ويقودني هذا الافتراض إلى حد أن قيام اليابان ببيع اشياء موصلات إلى الاتحاد السوفياتي، سيدفع العديد من الأميركيين إلى المطالبة بعودة احتلال اليابان. ورغم كل هذه المخاطر، يتوجب علينا التعبير عن آرائنا صراحة، والدفاع عن مصالحنا الوطنية. ولم يجانب أكله موريتا الحقيقة حين قال: إن العلاقة بين البلدين لا يمكن فصمها في مختلف الظروف والأحوال. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست نهاية العالم بالنسبة لليابان. ربما كانت الولايات المتحدة كذلك لعدة عقود مضت بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن ليس الآن. فإذا واصلت الولايات المتحدة إزعاجنا، فينبغي علينا أن نبخ الأميركيين صراحة أن اليابان سوف تحدده دورها في إطار أكثر اتساعا.. فلدينا العديد من الخيارات... ربما نتخذ خطوة جريئة.

#### ممارسة لعبة السياسة الطبيعية \*

بعد تقارب الرئيس ريتشارد نيكسون مع الصين الشعبية، عام ١٩٧٢، حالة مثيرة، تستحق الدراسة والتأمل من قبل اليابان. ووفقا لمصادري الخاصة، فقد نجح العرض الأميركي للتقارب نتيجة الرعب الصيني من التقنية الأميركية الرفيعة. وقد بدأت عملية التقارب عام ١٩٧١ حين اطلع هنري كيسنجر ماوتسي تونغ وشوئين لاي على صور التقطتها الاقمار الصناعية عن القوات السوفياتية على طول الحدود الصينية السوفياتية. واعتقد أن كيسنجر قد اطلعهم ايضا على صور اشتباكات **\* Geopolitics** : علم يعنى بتأثير العوامل الجغرافية والبشرية والاقتصادية في سياسة الدول وخاصة الخارجية

الحدود، التي وقعت عام ١٩٦٩ عند نهر يسورى. فقد انفجر القتال حين احتلت كتيبة للجيش الأحمر جزيرة شنباو، وسرعان ما تمكنت قوة صينية أكبر من طردهم. ودفع السوفيات بمزيد من القوات معاودين احتلال الجزيرة. وهنا صعدت الصين القتال بدفعها فرقة كاملة للمشاة إلى أرض المعركة.. واستطاع جيش التحرير الشعبى دحر المدافعين السوفيات، واخذوا يرفعون الأعلام الصينية عاليا، ويطلقون صيحات النصر. وجاء الاحتفال الصينى بالنصر مبكرا، فقد انتهز السوفيات السحب المفاجئة التي أخذت تلف الجزيرة، مصاحبها ضباب كثيف ليبياغفهم عند الفجر بدفع ارتال من المدرعات والآليات، واطمقت القوات السوفياتية على الجزيرة من كل جانب وامطرها بوابل من القذائف والنيان لتحصد المشاة الصينيين. وحين انتشع الضباب كانت الجزيرة مغطاة بأكوام من الجثث الصينية. ولاقام المذبحة زحفت المدرعات السوفياتية فى اتجاه المشاة الصينيين لتمحق كل مقاومة، ويبدو جليا أن كيسنجر اطلع زعماء بكين على المرحلة الأخيرة من المذبحة. وسجد زعماء بكين مسبحين لنيسكون، وليوافقوا من فورهم على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن، خاصة وأن صور الأقمار الصناعية قد اقنعتهم بعجزهم الفعلى من الناحية العسكرية، نتيجة افتقادهم إلى وسائل الاستطلاع التقنية الدقيقة وأنظمة التسليح الكاملة. لقد لعبت واشنطن بورقة التكنولوجيا باقتدار ودهاء بالغين.

وفى عام ١٩٧٨، اندلعت اشتباكات حدودية بين فيتنام والصين. فقد أراد دنج شياونينج، رئيس الأركان الصينى ان يلقن الفيتناميين درسا فائرا النزاع بغيا شديدا. وتخفض الدرس عن نتيجة عكسية، حيث تم سحق القوات الصينية، ويرجع الفضل جزئيا إلى تأييد موسكو لفيتنام. ذلك أن السوفيات امدوا فيتنام بصور التقطتها أقمار التجسس التابعة لهم تكشف بدقة استعدادات القوات الصينية فى قاعدة كوانج تونج، وتحركات فرق المشاة ووحدات المدرعات ومواقع القوات فى أرض المعركة. ونتيجة لهذه المعلومات الثمينة، سمحت فيتنام للقوات الصينية بالاندفاع إلى العمق نحو الجبال لتباغتها بهجوم بالصواريخ المضادة للدبابات، مما أوقع الوحدات الصينية فى ورطة أدت إلى تدميرها.

وقد صورت أقمار التجسس الأمريكية هي الأخرى هذا الهجوم الصيني الفاشل وبعد تعنيف ساخر لرؤساء بكين على وقوعهم في هذا المأزق، أطلعهم مسئولو إدارة كارتر على صور تفصيلية للعملية، وقد أطلعت أنا أيضا على هذه الصور، وتأثرت الزعامة الصينية من جديد من سحر التكنولوجيا الذي قللكه أميركا، الأمر الذي دفع بالعلاقات الجديدة قدما إلى الأمام.

والآن يهدد الأمريكيون بإحراز نفس النتائج مع الاتحاد السوفياتي، بمعنى التقارب مع الروس. وكأنهم يقولون لنا في الواقع «في إمكاننا بناء علاقة وثيقة مع موسكو قبل أن تدرؤا ماذا يجري حولكم، كما سبق وفعلنا مع الصين.. وهنا لن نعود في حاجة إلى اليابان. ولكن إذا كان في استطاعة الولايات المتحدة الحداد، فاليابان بالمقابل يمكنها أن تفكر وأن تتفادى خداعهم.

فالعديد من رجال الأعمال اليابانيين يشتد حماسهم منذ أوائل السبعينات لتنمية منطقة سيبريا، فالمنطقة غنية بالمواد الطبيعية مما يجعلها منطقة جذب شديد. واليوم تهدو هذه الأفكار شديدة الواقعية. بل يذهب بعض رجال الأعمال إلى أبعد من هذا حين يقولون.. إذا أعادت موسكو جزر هوكايدو الأربعة التي تحتلها منذ عام ١٩٤٥، فهم بذلك يفسحون الطريق لعقد معاهدة سلام، مما يدفع اليابان بدورها إلى إنهاء تحالفها مع واشنطن لتصبح دولة محايدة. وبذلك تحصل اليابان على حقوق الامتياز لتطوير سيبريا. فاليابان لديها (ماجليف) القطار الفائت السرعة، الذي تفتقر إليه الولايات المتحدة، وإلى تقنيات أخرى كثيرة وبذلك تكون اليابان من وجهة النظر السوفياتية الشريك الأفضل.

وقد تكون خطوة الافتتاح لفتح شهية موسكو للتويع بالحصول على نظام الخطوط الفائقة السرعة من أجل سيبريا. وهذا سوف يصطدم في الحال مع الحظر الذي تفرضه لجنة الرقابة على الصادرات بالسوق الأوروبية المشتركة (كوكوم).

ولسوف تزعم اللجنة أن ليس من حق اليابان تصدير التقنية العالية إلى موسكو. ولكن ما لجرم في دفع سيبريا إلى القرن الحادى والعشرين عبر تحسين خطوطها

الحديدية. وذلك لتقليل مسافات المنطقة الشاسعة، وزيادة حركة الناس والسلع... الأمر يتطلب أن نحصل على تأييد بعض الدول الأخرى وسد الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة لإعاقة المشروع. وبريطانيا وفرنسا بارعتان في ممارسة هذا النوع من المناورات طوال الوقت. وإلى أن يصبح لليابان قادة بتقنون السياسة، لن نعتبرنا الولايات المتحدة لاعبين ذوي أهمية.

### أسطورة المجانية

حين قاربت مرحلة احتلال اليابان على نهايتها، انتاب القلق والهم الولايات المتحدة، خشية أن تصبح اليابان من جديد قوة عسكرية خطيرة، مما جعلها تأخذ على عاتقها مسئولية حمايتها. وعلى الرغم من إدعاءات المتحدثين الرسميين الأميركيين، فإن الرادع النووي والقواعد الأميركية في اليابان لاتضمن الأمن الياباني. وأنا أعلم ذلك من تجربة شخصية كتبت عنها في حينها منذ عشرين عاما مضت. فما يعرف بالظلة النووية ليس أكثر من مجرد وهم.

وكما سبق ونهيت مرارا وتكرارا، إن المزايم التي يرددها رجال الكونغرس الأميركي بشكل دائم وصاحب عن مجانية الحماية الأميركية لليابان لاصحة لها على الإطلاق، لقد اعتقد اليابانيون وآمنوا بأسطورة المظلة النووية وبالدفاع المجاني الأمر الذي جعلهم يشعرون بالامتنان ويفضل الولايات المتحدة.

وبغض النظر عن الاستفادة بمعناها السلبي من الحماية الأميركية، فاليابان، بفضل هيمنتها على التقنية المتقدمة، كانت العامل الأول لمباحثات الحد من الأسلحة بين واشنطن وموسكو. لقد رأى خبراء الأمن والسياسة الخارجية جليا أن إمساك اليابان بذفة أسس التكنولوجيا، سيَجبر القوتين الأعظم في النهاية على اتباع سياسة الوفاق. وإدراكا منه لطاقة اليابان الكامنة هذه، كان كيسنجر يلح دائما إلى تهيجة كهذه. وللأسف الشديد، فقد بلغ الساسة اليابانيون من الجهل بالأمور العسكرية والفنية قدرا اعجزهم عن دحض أسطورة المظلة النووية والرد على انتقادات الكونغرس عن الحماية المجانية هذه. وفي الجانب الآخر، فما زال التردد يحول دون إقرار القادة الأميركيين بأن التقنية اليابانية أمر حاسم وهام للأمن الأميركي.

لقد أصبحت حكومة الولايات المتحدة معنية بشكل جدى بتبعات تحالف اليابان - الغنية تكنولوجيا - مع قوة أخرى. وقد حث بعض الساسة وخبراء الأمن اليابان على تحمل مسئولية أكبر فى شئون الدفاع الإقليمى، مثل حماية طرق بحرية تصل إلى عمق ١٠٠٠ ميل فى المحيط الهادى. ومثل هذه الاقتراحات بحاجة إلى عناية جادة. ومع ذلك وأيا كان قرارنا بالنسبة للتحالف مع اميركا، فإن قواتنا المسلحة بحاجة إلى إعادة تنظيم. خاصة وأن تشكيلها الحالى صمم وفقا لاستراتيجية البنتاجون المفايرة لأولويات اليابان. ولذلك يتوجب علينا الآن إعادة بنائها كى تصبح أكثر كفاءة وأصعب اختراقا بفضل تجهيزها بوسائل التقنية المتقدمة. فعلى المعتدى، أن يعلم بأن اليابان سترد الصاع صاعين.. وهذا يتطلب التركيز على اساليب واستراتيجيات تؤدى إلى إحباط العدو ورده على أعقابهِ خائبا.

القوة البحرية اليابانية ليست مناسبة تماما لتأدية هذا الغرض. فالـيابان لديها سفن حربية تشارك فى المناورات البحرية الأميركية فى المحيط الهادى. ولكنها من ذلك النوع الذى يستند قوائمه فى دقائق ثم يقف مشلولا. ولهذا فهو لا تشكل شيئا من الناحية الأمنية. والحقيقة، فإن المناورات المشتركة مع البحرية الأميركية ليس لها علاقة بسياسة اليابان العسكرية التى تقتصر وفقا للدستور على العمليات الدفاعية.

وقد اعترف قائد بحرى أميركى بعدم فاعلية الترتيبات الأمنية الحالية. فقد اخبر الجنرال شارلز ديك، القائد السابق للجيش الأمريكى فى اليابان طلبية كلية الدفاع اليابانية، بأن احتمال الغزو السوفياتى لهوكايدو، الجزيرة الرئيسية القريبة للاتحاد السوفياتى، يعد فى الحقيقة صفرا.

وثناء زيارة إسرائيل طال القائد السابق لقوة المدرعات الإسرائيلية لليابان، أربك هيئة الدفاع حين سأل عن الأسباب التى تجعل اليابان تعتمد على المدرعات فى قواتها الدفاعية، بينما هى جغرافيا منطقة أرض جبلية. ومضى خبير المدرعات الكبير يسأل عن الهدف من نشر الدبابات فى هوكايدو، ذات الطابع المكشوف نسبيا... قائلا: على اليابان تدعيم قوة الغزو السوفياتى فى البحر قبل أن تتمكن من الانزال. بل مضى يجادل فى مدى فاعلية تجهيز قوات الدفاع البحرية بالطرادات.

ووجهة نظر «إسرائيل طال» صحيحة مائة في المائة، فكل هذه التجهيزات غير الملائمة من صنع البنتاجون. حيث تمكنت واشنطن من تأكيد سيادتها العسكرية، ومن أنها الحليف الذي ينبغي الاعتماد عليه، بواسطة قيام البنتاجون بتشكيل القوات المسلحة اليابانية لخدمة الاستراتيجية الأميركية.

ويرجع خلل السياسة الخارجية لليابان نتيجة أربعة عقود من دبلوماسية الإذعان والخنوع. فقد ساءت قيادتنا واشنطن على طول الخط وحول كل شيء. وأن نتولى شئوننا الدفاعية بأنفسنا فهو أمر أقل تكلفة من استمرار الترتيبات الحالية مع الولايات المتحدة. فقد اخضعنا مصالحنا الأمنية إلى استراتيجية أميركا العالمية لنُدفع الكثير من نفقات القوات الأميركية في اليابان. ورغم هذا لم يتوقف بعض أعضاء الكونغرس من الزعم بأن عمليات الحرية الأميركية، أثناء الحرب العراقية الإيرانية، كانت «للدفاع عن مصالح اليابان على حساب الدم الأميركي».

وإذا كان اللوم سيقع على كاهل اليابان في نهاية الأمر بسبب الخسائر الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، فإن تلك الترتيبات الأمنية غير مشمرة وذات أثر عكسي. لقد حان الوقت لرئيس وزراء اليابان كي يقول «نحن سوف نتولى حماية أنفسنا بما لدينا من قوة وحكمة». وهذا سوف يستتبع بدوره تضحيات معينة، على الرغم من أن ذلك لا يبدو محتملا من الناحية السياسية، ويمكننا اتخاذ هذا الموقف مع توفير اجماع شعبي. فلدى اليابان الكثير من المصادر التقنية والمالية، لإنشاء قوة دفاع عسكرية ولا يعني هذا أنني اقترح إلغاء المعاهدة الأمنية في القو. فذلك ليس موقفا واقعيا. فعلاقة اليابان بالولايات المتحدة ذات أهمية جفرية ونحن ندين بالكثير لهذه المعاهدة، إنما الحقيقة التي أود إبرازها أن استبعاد هذا الخيار، ولا أقول مجرد التفكير فيه يعني حرمان اليابان من ورقة مهمة للمساومة، فالיום، لم يعد التحالف الأمني أمرا لا غنى عنه، فلدينا المصادر الكافية للحفاظ وللقيام على المستوى الحالي لقدراتنا الدفاعية.

والغريب أن كلا من اليمين واليسار قد أصبح عاطفيا للغاية تجاه التحالف الأمني، لدرجة بات معها استحالة قيام حوار وطني حول هذه المسألة. ولكن أردنا أم لم نرد،

ورغمنا عن تلك العاطفة الجياشة، ينبغي علينا ألا نأخر طويلا في إعادة تقييمنا لهذا التحالف ومن ثم اتخاذ قرار.

الحزب الليبرالي الديمقراطي بتشكيلته الحالية لن يقرب هذه القضية. ولذلك لا بد من إجراء تعديلات عديدة في الصورة السياسية؛ أولا: على أحزاب المعارضة أن تتوقف عن مواقفها ذات الجانب الواحد المحض سوفياتي أو المحض صيني. ثانية: على أحزاب المعارضة أن تتواصل إلى مشاركة متكافئة مع الحزب الليبرالي الديمقراطي في القدرة على صنع القرار السياسي.. .. نعم، سوف يؤدي هذا بدوره إلى إعادة تخطيط القوى السياسية، بمعنى حدوث انشقاقات وإعادة تجمعات. ولكن فيما بعد سيكون لدى الهابان قدرا اكبر من المرونة في المجال الأمني، خاصة إذا ايد الشعب هذا التكتل الجديد.

### الازدهار الإقليمي:

تنتشر حاليا الأغاني الشعبية اليابانية في أنحاء شرق وجنوب شرق آسيا محدثة اثرا يشابه ما أحدثته ظاهرة انتشار موسيقى البوب، الموسيقى الشعبية الأمريكية، في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. فلنكم نرنعنا على نغمات البوب.. وكم فتنا بأسلوب الحياة الأمريكية، الأمر الذي دفعنا إلى خلق مجتمع استهلاكي على غرار النمط الأمريكي.

تري ما مصدر الحيوية اليابانية الحديثة؟

يعود الفضل في الظاهر إلى ما لدينا من تقنية متقدمة علاوة على أسلوب الحياة. وبالنسبة، فإن الباعث الرئيسي لهذه الحيوية هو صناعتنا التقنية التي نتصدر بها الجميع بما في ذلك الأميركيون. فقد كان التقدم التكنولوجي دائما عاملا أساسيا في التغيير، سواء في العصر الحجري أو البرنزوي أو في عصر الكمبيوتر. فالتقنية تفسح السبيل أمام الحضارة التي عليها معول النجاح والازدهار الثقافي. وتتحذر الأمم حين تنغمس وتستغرق في الذات ليصبح أسلوب حياتهم أكثر أهمية من العمل، مما يجعلهم يحملون أسس تقدمهم، أي صناعاتهم بسبب انسياقهم وراء المحرم والمحافظة على أسلوب الحياة.. .. تلك هي عبرة التاريخ.

لقد نالت اليابان، وليس الغرب، سبق وحقت النصر فى اشباه الموصلات - الرقائق الجديدة - والمنتجات غير المعيبة، نتيجة قدرتنا على صقل الاشياء. حين رأى الراحل أندريه مالرو، وزير الثقافة الفرنسى قتال بوذا المستقبل فى معبد هوريوجى فى كيوتو قال إنه يرمز إلى السمو الأبدى الذى يتجاوز الجنس والدين. عظمة الكائن الاسمى أو بوذا. ومضى متابعا «وعلى العكس من ذلك نجد لوحة المسيح على الصليب للرسم رودريجيز، وما يمثّلها من الفن الواقعى الغربى الدينى، يشويها التناخر والتشوية إلى حد أنها باتت منفردة، بما قد يؤدى إلى الابتعاد عن الدين. فكل من يتأمل هذا التمثال يحنى رأسه ويضم يديه فى ابتهاج جليل.. ويتأهب شعور بوجود قوة سماوية وروحية. فالتمثال يجسد موهبة اليابان الخلاقة فى دعم القيم الفنية والجمالية التى نبتت أصلا فى الهند لتصل إلى شواطئ اليابان عبر الصين وكوريا. ويمكن للمرء القول إن اليابان قد اضافت اللمسة الأخيرة لثراث جنوب شرق آسيا العظيم.

ونحن نعوذ هذه الموهبة إلى موقع اليابان الجغرافى كجزيرة منفصلة عن قارة آسيا، مما يجعلها المحطة الأخيرة للحركات الدينية والثقافية التى انتشرت عبر القارة الأم فى الأيلام الغابرة. فالطاقة التى قد تفرقت، على سبيل المثال إبان إشراق عظمة الفن البوذى فى الأراضى الأخرى، قد عادت وتجمعت فى الجواهر، لقد جعلتنا حادثة جغرافية خبراء فى الصقل والتجميل والتحسين.

فيناور جيندا، الرئيس السابق لقوات الدفاع الجوية وعضو المجلس الأعلى علاوة على أنه حجة فى العقائد العسكرية، قد لاحظ بعمق تأثير الموهبة على صنع السلاح. فى الغرب استنظت رياضة الشيش من القتال، ولكن سيف المبارزة بأنواعها لم تكن أكثر من سكاكين مطبخ أنيقة. ورغم أن السيف مجرد أدوات لقتل البشر، تظل السيوف اليابانية مع ذلك قطعاً فنية رائعة صنعها حدادون مهرة منذ أكثر من ألف عام.. فسوفنا تتمع ببشية رائعة أنيقة متوازنة. وتأمل تلك السيوف، يدفع المرء، حتى غير اليابانى، إلى الاحساس بالكمال والجمال الغامض. لقد صنعنا سلاحا بتارا ثم حولناه إلى تهرية جمالية أخاذة.

وقال لى جيندا ذات مرة «اليابان ستكون على مايرام فنحن قادرون على حماية أنفسنا» وحين سأله عما يعنيه قال «بفضل مالدينا من تكنولوجيا». ومعنى ما يعنيه أن موهبتنا الوطنية فى تحسين وتهذيب كل شئ من الفن البوذى الى اشياء الموصلات، لى حجر الزاوية فى أمن اليابان. وقد وافقت جيندا تماما، وقلت له إننا يجب ان نمضى قدما لنطور تكنولوجيا جديدة ذات تطبيقات متنوعة دون أن نصبح قوة عسكرية رئيسية، ورد جيندا بأنه يتعين على اليابان أن تسبق الجميع بمقدار خمس سنوات فى مجالات التقنية، ثم تحاول ان تتقدمهم بعقد كامل، وبامتياز تخطى العالم بعشر سنوات تكون اليابان فى مأمن خلال عام ٢٠٢٥. ومع ذلك يبقى السؤال... هل يمكن للساسة اليابانيين استخدام مالدينا من تقدم تقنى بفاعلية فى الحلبة الدولية؟

فى حوار دار بينى وبين صحفى أميركى، شرحت له بعمق كيف ان الرجل الأبيض، خاصة الأميركي، لم يحمل الأمانة جيدا.. وقلت له ان الدول النامية فى المناطق التى خضعت لسيطرة القوقازيين، أو فى تلك التى ما تزال تتلقى مساعدات الغرب ونصائحه، تعيش فى حالة من الفوضى والارتباك. انظر إلى افريقيا وأميركا الجنوبية والوسطى.. انظر إلى الشرق الاوسط والفلبين، وجه «الصحارة الوحيد»، الذى يهين عليه الولايات المتحدة فى آسيا، فعلى الرغم من الوهم الأميركي الكاذب فإنها - اى الفلبين - ليست الاواجهة زائفة للديمقراطية. مما يدل على أن هناك خطأ جوهريا فى ذلك التصور الأميركي.. فالنوايا الطيبة قد أدت إلى نتائج سيئة.

ومضيت اذكر له.. ربما كان الحكم الأميركي أكثر كرما من نظيره الاسبانى، ولهذا. فالفلبينيين أكثر دفئا وتكيفا مع الأميركيين. ورغم ذلك، فالولايات المتحدة لم تعلمهم أبدا مفهوم الديمقراطية الحققة. وقد اقترح على ذات مرة سينفيل ج. سولاز، عضو الكونجرس ورئيس اللجنة الفرعية الخاصة بجنوب شرق آسيا والباسفيك، مساعدة مانيلا. فقد طلبت حكومة اكينو كمية ضخمة من المساعدات الأجنبية، يمكن استعمال جزء منها لتعويض كبار الملاك عن إمكانية مصادرة اقطاعياتهم فى عملية الإصلاح الزراعى.. ومضى عضو الكونجرس مضيفا بحماس، «ربما تتمكن طوكيو وواشنطن من

تقاسم هذه المساعدات». يالها من طرافقا... .. إننى محاط برجل يريد أن يصب المال فى بلد يعانى من حوة واسعة بين الأغنيا - والفقراء. بلد مازالت فيه طبقة من صغار البيروقراطيين مويوة بالفساد تماما مثل حالها إبان حكم ماركوس. فمن يعتقد أن دفع الأموال إلى الفلبينيين سيعيد البلاد إلى رشدها.. لهو رجل يجهل تماما أحوال الفلبين. فسولاز لم يفهم أين تنتهى هذه الأموال. ويتعين على الفلبينيين، أن يحلوا تناقضاتهم الاجتماعية.. فتدقق المال من الخارج لن يحل أى مشكلة.

إن مساعدة الفلبين تتطلب أولا تحديد العوامل السلبية التى تعطل فى ملاح الأراضى. فهذه الطبقة باقطاعاتها الشائعة وامتيازاتها السخيفة تنهب ثروات الشعب. وليس لدى أية تعاطف مع هذه النخبة المستغلة. إن الإحجام عن إجراء إصلاح زراعى بعيد المدى وواسع النطاق، يمثّل الإصلاح الزراعى اليابانى بعد الحرب العالمية الثانية، لابد أن يدفع الفلاحين البؤساء إلى تفجير انتفاضات راديكالية فى أنحاء الريف. وإذا لم تتحقق العدالة الاجتماعية وتخرج طبقة متوسطة، فلن يكون كبار الملاك فى مأمن أيضا. فإذا استولى العسكريون على السلطة وتبنوا سياسات يسارية مثل المصادرة والتأمين، فإن ذلك سيؤدى إلى نهاية كبار الملاك.

عليكم أولا الإطاحة بالمستغلين.. فذلك ترسخ الديمقراطية. فديمقراطية الفلبين الأميركية هذه ليست سوى واجهة جوفاء تفتقر إلى الجوهر. لن يكون اتفاق ملايين الدولارات لتعويض كبار الملاك عن اقطاعاتهم مجرد مضيفة للمال فقط، بل سيؤدى إلى تقويض قدرة الفلبينيين فى الاعتماد على النفس، وفى حل مشاكلهم بأنفسهم. فمساعدة النفس أمر حاسم بالنسبة للأمم، شأنها فى ذلك شأن الافراد. ويعتقد الاميركيون، غير مدركين ما الذى يدفع الناس للعمل، إن إغداق الاموال يضمن السعادة. وربما يرجع اعتقادهم هذا لكونهم امة حديثة العهد.

لقد حدثت الصحفى الأمريكى عن أحد شيوخ القبائل فى جزيرة تروك وكيف مضى يتفجع على ايام الحكم اليابانى.مقارنا إياه بالحكم الأمريكى.فى مكرونيسيا. فقد قال لى متحدثا اليابانية بطلاقة: إن أولاده تعلموا الكسل فقط واللامبالاة من الاميركيين.

فقد افسد الحكام الأميركيون، بالمال ويتوجهاتهم المادية المعضة، الاجيال الشابة فى بيلار وتورك وفى شتى انحاء مكرونيسيا. فالحضارات على سبيل المثال تنمو فى الجزيرة، ولكن بدلا من زراعتها، علمت الإدارة الاميركية أبناء الجزيرة كيفية استيرادها.

ولا يشعر الأميركيون بادننى احترام لثقافة السكان المحلية، وفقا لأقوال الشيخ. وتحرم ارسالاتهم التبشيرية العلاج بالأعشاب وأساليب التداوى الشعبى، فغير مسموح للأهالى باستعمال أعشابهم الخاصة بالحرق والجروح.. وهى غالبا ما كانت أكثر فاعلية من مستحضراتهم الكيميائية الحديثة. بل أخذت الاغاني والرقصات الشعبية فى الذبول لأن الإرساليات منعت الاحتفالات المحلية. فمثل الأميركيون فى ذلك كمثل البرابرة الذين يحطمون ثقافات الأهالى المحلية ليفرضوا ثقافتهم الخاصة دون أن يدركوا ما يفعلون.

فى الأيام القوالى، كان سكان الجزيرة يقيمون احتفالا للحصاد يشبه احتفالات الخريف فى اليابان، وربما قام رجال من البحار الجنوبية بتعليم ذلك لأسلافنا. حيث يتجمع القرويون فى لىالى القمر للرقص ودق الطبول. يقوم الشباب باختيار فتياتهم فهو موسم للزواج. وبالطبع فإن الاحتفالات الريفية لا تخلو من بعض المجون والفسق، مما جعل المبشرون يتدخلون لمنع الفحشاء، فحرموا الاحتفالات الأرضية ليجعلوا احتفال الحصاد مقصوراً على تقديم القرابين إلى الرب. ويضع القريون هداياهم من الأطعمة على مذبح الكنيسة لياكله فى النهاية القس وأفراد عائلته، ويوضع الشيخ باستيا.. نحن لا نزرع الطعام من أجل المساوسة. وهكذا لم يكن المبشرون مدركين كيف أساء الأهالى تفسير تقواهم وورعهم.

وانتهيت محاضرتى القصيرة على الصحف بالإشارة إلى أن الدول الآسيوية التى أصبحت مزدهرة اقتصاديا، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة... الخ. كانت جميعها تخضع لليابان فى وقت ما قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. وقرر ان اليابان قد أسأت للبلاد كثيرا أثناء النزاع ولكن ظلت الروح المتوهجة تأخذ مجراها.. فبطريقة ما

كانت للسيطرة اليابانية جوانب طيبة. إن دول جنوب شرق آسيا كانت هي القدر الوحيدة التي حققت تقدما سريعا في البنية الاجتماعية والاقتصادية. ويرجع الفضل إلى الجهد المكثف وإلى مساعدة اليابان. إنك لا تستطيع قول هذا عن أى مكان هيمن عليه القوقازيون. ولم يحرر الصحفي الأمريكى جوابا امام قولى هذا.

· إن معجزة آسيا، والتي قمستها مجموعة الفهود الاربعة، جنوب كوريا تليمان سنغافورة وهونج كونج، لمثل رائع للتنمية. وعلى اليابان أن تكون قوة دفع للأزدهار الإقليمى. بدلا من التوجس من هذه الاقتصاديات الصناعية الجديدة. فعبر المساعدة الملائمة والحساسة وكذلك القيادة الواعية تصبح اليابان جزءا من آسيا المستقبل. ومع بزوغ حقبة المحيط الهادى، الباسفيك، ستكون هذه المنطقة أكثر حيوية وأهمية لليابان من الولايات المتحدة الاميركية.

#### الاتحاق بالجماعة الدولية؛

لاتخاذ موقفنا في الجماعة الدولية، يتعين علينا ألا نكون تابعين. كما لا ينبغي أن نطغى بثقلنا كدولة عظمى. نحن فقط بحاجة إلى القدر الصحيح من الثقة بالنفس كأفراد وكامة. فالكثير من اليابانيين يرون اليابان كتلة منعزلة عن بقية العالم. كما لو كنا نسير في خطوط متوازية لا تلتقى أبدا إلا في دوائر منغلقة. وتنبع تلك النظرة، في أحد أجزائها، من العزلة اللغوية والثقافية.. ناهيك عن العوامل الجغرافية فهي أكثر أهمية. ولذلك يتوجب علينا نبذ هذه الخاصية اليابانية في النظر إلى العالم الخارجى.

كيف يمكن لنا نحن الغرباء المنعزلين الاتحاق بالعالم؟ بالطبع ليس وفقا للرجل الذى تملاء الفرحة الغامرة لمجرد الجلوس إلى جوار رئيس الولايات المتحدة في قمة الديمقراطية الصناعية السبعة. فالاسلوب الأمثل يكمن في كلمة (لا) في القضايا المهمة مثل المقاتلة اف اس اكس، فاتباع اسلوب مستقل يلفه المنطق والكبرياء. سيغير مفهوم اليابانيين عن العالم. اسلوب يكون بمثابة جواز المرور الذى يُعبر عن بلوغنا النضج كامة مساوية للولايات المتحدة. فكل الامرين هما مطلبان أساسيان للانخراط

فى الجماعة الدولية. وبواسطة طرح دور الامعة التابع نستطيع كسب احترام العالم، والصين الفضل. مثال على ذلك.

ولهذا يتعين على اليابان والولايات المتحدة أن يشكلتا ثنائيا ليعملا معا على حل مشاكل العمورة. فالشاركة العادلة ستؤكد مكانة اليابان فى العالم، واعتقد ان واشنطن ستجنى فوائد من اتباع هذا الاسلوب.. وتستطيع اليابان وفى علاقة متساوية كهذه أن تختلف مع الولايات المتحدة مع شرح اسباب الخلاف بعناية. كما يتعين على الحكومة اليابانية أن ترفض تلك الدعوة الخاصة التى تطلقها مجموعات ضغط محلية، تعطى بشغف إلى الحماية الأميركية لخدمة لمصالحها الضيقة.

اليوم... تركز انظار العالم على اليابان ويرجع ذلك إلى ازدهار الاخيرة وراثتها. وبالطبع فإن المال يتحدث.. ولكن لدى اليابان ايضا تقاليد وثقافة وينابيع اخرى من الابداع.. وتقنية متقدمة لا يمكن لواشنطن أو موسكو تجاهلها. ولكى تعطى بالتقدير والاعتبار، يتعين علينا حين تبرز قضايا تتعلق بالمصالح الوطنية الحاسمة، أن نقول لا للولايات المتحدة الأميركية.

## الجزء الثانى

الفصل السادس  
اليابان والولايات المتحدة شريكان  
أم سيد... وعيد

رغم احترامي للممثل الأميركي عن الولاء والعدل، لأننى بالتحديد أقدر فى الواقع هذه القيم، ولذلك لا أستطيع التفاوض عن الكثير من ممارسات واشنطن.

واعود لأكبر مثالا على ذلك الموقف الأمريكى تجاه المقاتلة (أف أس أكس)، لأنها من القضايا ذات الطبيعة الفاصلة. وتؤثر الخيارات التى يتبناها القادة بعمق فى الضمير الشعبى وبالتالي فى توجهات المجتمع. وأحيانا تكون الأمم غير مدركة للمغزى المهم الذى ينطوى عليه مسار ما.. وحين يدركون ذلك المغزى يكون الوقت قد أصبح متأخراً. والنزاع بشأن المقاتلة (أف أس أكس) يعد إحدى هذه الحالات .. ولذلك لا أملك منع نفسى من التعجب .. فما الذى على وجه الأرض كان فى ذهن كل من طوكيو وواشنطن ؟ هل يعقل أن يعالج أمر ما، يتعلق بالأمن وعلى هذه الدرجة من الأهمية، بهذا القدر من اللامبالاة؟

قليل من الأميركيين أو اليابانيين قد تنبهوا للمغزى الذي يشتمل عليه الخلاف بشأن المقاتلة (آف أس أكس). وقد برر أحد أعضاء الكونغرس إصرار الجانب الأميركي على التطوير المشترك على أسس الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة. ويظل هذا تبريرا متكلفا بعيد الاحتمال.

لقد أجبرتنا واشنطن على التطوير المشترك وكان على اليابان ان تدفع للامر الأمريكى. والغريب عدم حدوث أى رد فعل بين الجمهور فى كلا البلدين. وذلك سبب آخر لما ترمز إليه مسألة المقاتلة فى علاقة البلدين : فكلا الشعبين، الأمريكى واليابانى، يأخذ هذه الترتيبات المصحقة وكأنها أمر واقم ومضمون.

ويتضمن لغز المقاتلة (أف أس أكس) مفاوضات لم يسبقها مثيل تمثلت في مذكرة

رسمية للتفاهم موقعة من مسئولى إدارتى ريجان وتاكشيتا فى نوفمبر ١٩٨٨ .  
وجاءت إدارة بوش وأصرت على إبراز شروط أساسية وإعادة المفاوضات بشأن  
المذكورة. كإجهاه الولايات المتحدة صخيفا ومرعيا، وكانت صورة اليابان الراكعة أكثر  
سوما. كان ينهض علينا القول «الاتفاق اتفاق» ونرفض إعادة فتح باب المفاوضات  
بصدده مذكرة التفاهم تلك. ولكن بدلا من ذلك، خضعنا بجبن وخسة إلى الضغط  
الأمركى. واستبيح القارئ عذرا فى إعادة الحديث عن مأساة المقاتلة (أف أس أكس)  
لأوضح مدى الإجحاف الذى لحق بنا.

أظهرت تجارب المقاتلة (أف أس أكس)، أنها متسقة مع دستور اليابان الذى ينص  
على عدم الدخول فى حرب. ولذلك تقتصر مهامها القتالية على اعتراض الطائرات  
والسفن والقوات المعادية، التى قد تغزو اليابان، كما أنها تدعم القوات الأرضية  
الصدقية. وتعنى كلمة تدعم، أن (الاف أس أكس) ليست طائرة هجومية، فهى لا  
تستطيع ضرب أهداف العدو الخارجية بشكل مباشر. مما يعنى أن طيارى قوات الدفاع  
الجوى لابد أن يعملوا فى نطاق المجال الجوى اليابانى فقط، دون أن يمتدوا بالقتال إلى  
أراضي العدو.

ومنذ سنوات عديدة مضت، اتخذ الحزب الاشتراكى فى اليابان موقفاً معارضا  
لصفقة طائرات الفانتوم التى قامت هيئة الدفاع بشرائها، بدعوى أن لهذه الطائرات  
قدرات هجومية بما لا يتفق والدستور اليابانى. وحلا للنزاع، تم انتزاع آلة القذف من  
طائرات الفانتوم.

أما المقاتلة (أف أس أكس) فقد صممت بما يتفق مع الطوبوغرافيا اليابانية، وفق  
القيود الخاصة التى ينص عليها دستور اليابان، فمهام المقاتلة تقتصر على الدفاع،  
حيث يمكنها أن تشتبك وتدمر الطائرات المقيمة فوق ذلك الاقيانوس الضيق. وقادت هذه  
السمات الخاصة إلى مزايفة الحكومة على إنتاج المقاتلة محليا بدلا من شراء الطائرات  
الأمركية.

فطائرات إف ١٥ المصنعة فى اليابان وفقا للترخيص الممنوح، بها نقاط ضعف من

الناحية الميكانيكية، ومعرضة للحوادث أكثر من تلك المصنعة في الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٥ نجحت اليابان في تطوير طائرة تدريب، دون تجاوزات مكلفة، مما يدل على الكفاءة اليابانية في ديناميكية الهواء. وهكذا كان المهندسون المذنبون والعسكريون على ثقة تامة بتصميم المقاتلة (أف أس أكس) ذات المحركين، مما جعلهم يسقطون من اعتبارهم طائرة أف ١٦ ذات المحرك الواحد.

ويرغم كل ذلك، فقد حول الضغط الأميركي المقاتلة (أف أس أكس) إلى مشروع تطوير مشترك لتحسين نموذج الطائرة أف ١٦. مما أثار مسئولى هيئة الدفاع ومؤسسة ميتسوبيشى وأشعرهم بأنه قد تم الغدر بهم. وقد التقيت برئيس مؤسسة ميتسوبيشى ويناثيه السيدين يوتارو ليدا وتاكاشي يامادا للتأكد من حقيقة هذا الأمر. وفي أثناء حديثنا قارنت صفقة المقاتلة بالزواج سبق الإعداد، أى التقليدى : «فقد توقعنا عذراء فى الحادى والعشرين من عمرها فإذا بنا أمام مطلقة فى الثلاثينات» وتدخل يوتارو ليدا مصححا قولى «إنك تبالغ بعض الشيء .. دعنا نقول إنها فى نهاية العشرينات».

لماذا يطمعن علينا تقبل هذا الزواج الإجبارى؟ المشكلة كما سبق ووضحت هى عدم رغبة المسئولين اليابانيين فى مواجهة واشنتن. فهم يعتقدون أن الرضوخ احمد عاقبة من المواجهة.. حتى لو أدى بنا إلى الخنوع والاستسلام، وينبع هذا الاتجاه العام من هزيمتنا فى الحرب العالمية الثانية. وأن وصف هذا الاتجاه بالسياسة الخارجية يعد وصفا مغلوطا. فالحقيقة المجردة، أنه اتجاه يهتق عن واقع خاضع مستكين لدولة تابعة.

فمشروع المقاتلة (أف أس أكس) يكلف عدة بلايين من الدولارات، وبالمقاييس ينتقل الدفاع الجوى اليابانى إلى القرن الحادى والعشرين. والاستسلام الجبان لواشتنن فى امر حاسم كهذا يظهر للعالم بجملاء أن القوة هى الطريقة المفضلة للتعامل مع اليابان .. أى كلما زاد سخف القضية فما عليك سوى أن تكثف الضغط.

فى المراحل الأولى لحرب الباسفيك، سيطرت المقاتلة اليابانية زهرو على الأجواء، الأمر الذى أدهش البحرية الأميركية. ونظرا لاختلاف عالم اليوم، فلا اعتقد أن الاميركيه هاينزلون اسرى الماضى، ورغم أن اليابان بلد صديق.. فقدوتها على إنتاج

مقابلة جديدة من طراز زيرو، قد يثير في النفس الأميركية ردود فعل قوية كلمنة صند ذلك الماضي. ولعل ذلك يفسر تحذير البنتاجون الغرب، قبيلا تدخل الكونجرس والمكتب التجاري في الأمر.

وفي عام ١٩٨٧، زار فريق من خبراء الطيران التابعين للبنتاجون اليابان في مهمة للكشف عن الحقائق. وحتى ذلك الوقت، كان موقف الولايات المتحدة، أن إنتاج المقاتلة (اف أس أكس) امر متعذر من الناحيتين الاقتصادية والتقنية. ولكن الزيارة قلبت ذلك الموقف رأسا على عقب، فقد انطلق الفريق محذرا من أن في استطاعة صناعة لطيران اليابانية يوما ما تهديد السيطرة الأميركية المهيمنة في هذا المجال. منذ ذلك اليوم، تم الربط بين المسائل التجارية والمسألة الأمنية.. ليتضمن للمنطق الأميركي عن فرض مشروع التطوير المشترك. ومن الواضح جليا أن اليابان لم تكن ترغب في هذه الترتيبات.

ورغم أن مشروع التطوير المشترك جاء ملبيا للمصالح الأميركية، قام كلود.ف. بريستوتيز، مسئول المكتب التجاري السابق، بشن هجوم عنيف على ذلك المشروع على صفحات جريدة واشنطن بوست. مدعيا أن ذلك المشروع يدفع اليابان خطوة كبرى نحو أهدافها المرجوة في تصدر صناعة الطيران .. التي هي أحد آخر معائل السيادة التقنية للولايات المتحدة الأميركية. ثم مضى مطالبه اليابان من فورها بشراء طائرات أميركية من طراز (اف ١٦، واف ١٧)، سواء من المخزون أو بإدخال تعديلات طفيفة عليها. كما دعا إلى ضرورة حصول الشركات الأميركية على نسبة ٥٠٪ من حصص العمل في التطوير وفي الإنتاج. وأبلا كان هدف الكاتب، فقد جاءت المقالة ملزمة بالنقد اللاذع غير العقلاني. كيف لا، وقد تهدت برستوتيز في شراء اليابان مقاتلات بات الكل يعرف أنها ستصبح غير ذات قيمة في غضون السنوات القليلة القادمة .. وذلك تكون اليابان الدولة الوحيدة التي تحتاج (اف ١٦)، هذا. بهذا على أن الولايات المتحدة جادة في حماية اليابان؟. يبدو أن بريستوتيز، الذي عرض المعارضة على مشروع التطوير المشترك، قد أصبح خلصا لواء تلحين الصناعات

التقنية الأميركية وحمايتها. ورغم إذعان اليابان، فقد أخذت واشنطن في تصعيد الأمور في محاولة منها للفوز بكل المزايا. كم كان مربعا رؤية مدى القسوة والتوحش التي يمكن أن يتحول إليها الأميركيون.

وقد وضعت التعديلات التي ادخلت في ابريل ١٩٨٩ على المذكرة الأصلية قيودا شديدة على التكنولوجيا المتعلقة بالمقاتلة أف ١٦، فعلى اليابان الحصول مسبقا على موافقة الولايات المتحدة في حالة استخدام المقاتلة لأغراض مختلفة أو لنقلها إلى دولة أخرى. وتمنع التعديلات اليابان بشكل حاسم من تطبيق هذه التقنية العسكرية في أغراض مدنية أخرى. وذلك على الرغم من عدم وجود شروط مكتوبة حول اشكال التقنية الدقيقة الأخرى التي تمهد بها اليابان الولايات المتحدة، فقط مجرد تأكيدات شفوية. بل أكثر من هذا، يتعين على اليابان إطلاع الولايات المتحدة على كل التقنية الجديدة المنبثقة عن التطوير المشترك. وتعهذات اليابان تجاه الولايات المتحدة المتعلقة بالتقنية المتقدمة مسجلة كتابة، على حين أن تعهذات الأخيرة لا تعدو التعهذات الشفهية.

١٠. إلحاح الآن الشروط الأساسية المجعفة في مشروع التطوير المشترك.

١- تحويل التكنولوجيا اليابانية إلى الولايات المتحدة دون مقابل.

٢- قيام اليابان بدفع تكاليف البراءة والرخص للتقنية الأميركية.

٣- تمنع اليابان من نقل التكنولوجيا، بما يتضمن برامج الكمبيوتر، التي تتحكم في الطيران، وأنظمة التسليح الإلكتروني.

٤- يحظر على اليابان تطبيق هذه التقنية على أغراض مدنية.

٥- حصول شركة جنرال داينساكس على ما يفوق ٤٠٪ من حصص العمل.

... معاهدة نموذجية من معاهدات الجانب الواحد .. اليس كذلك؟ .. وقد كان في استطاعة إدارة بوش الخروج بهذه الصفقة الثقيلة، فالـيابان شارقة لاذنيتها في فضيحة بورصة طوكيو، والمجلس التشريعي يدوّه لم يكن مطلعا على الشئون الدفاعية. والحكومة كعادتها دائما متعثرة جهنا وإذعاننا. ومن المثير أيضا أن الأحزاب السياسية

فى اليابان لم تنع جانباً نزاعاتها حول فضيحة الرشوة، لهفوض ممثلوها فى نقاش جزى فى محاولة منهم لإعاقه هذه الاتفاقية الحاوية. فالشرط المتعلق بمخصص العمل خاصة يطرح مشكلة كبيرة أمام الحضور. ولو أن الأحزاب المعارضة أطلقت على هذه الشروط، فمن المحتمل أن يصر المجلس التشريعى على مواجهة مشروع الميزانية.

إن طرح مسألة الأمن الوطنى يساعد اليابانيين على نبذ توجههم التخاضلى الجانح تجاه الولايات المتحدة، إلى جانب إدخال تعديلات على المفاهيم التى تمخضت عن الاحتلال الأمريكى. فقضية المقاتلة (أف أس أكس) مثال على ذلك الحلل بين طوكيو وواشنطن. لا ينفى لنا القبول بالحلول الوسط فى أمر كهذا. إن بناء مقاتلة مدفوعة أصيلة، حتى ولو بتكلفة تزيد على الـ (١٦)، قد يزيل الغموض الذى يلف الدستور اليابانى، الذى وضع أساساً بناءً على الإيعازات الأمريكية.

والسؤال الصحيح هنا.. هل من المسموح لنا تولى شئوننا الدفاعية بواسطة قواتنا المسلحة ؟ فإننتاج مقاتلة يابانية على شاكله.. أف أس أكس.. سيزيل الشعور بالذنب بأن قوات الدفاع قد انتهكت الدستور اليابانى.

أما بالنسبة للأسلحة النووية، فقد قال شارل ديجول ذات يوم إن الدول الكبرى مثل فرنسا لا يمكن لها أن تلقى بمصيرها فى أيدي أمم أخرى. وعلى الرغم من أن الأسلحة النووية قد فقدت مفزاها الاستراتيجى، فقد حصلت عليها فرنسا، كما عملت الحكومات المتلاحقة على دعم قواتها القتالية، وقد قبل أعضاء حلف الناتو الموقف الفرنسى فى الحصول على رادع نووى مستقل، ونحن أيضاً نجد أن تطوير مقاتلة وطنية أمر مهم. لإعادة النظر فى مذكرة التطوير المشترك للمقاتلة يأتى فى جوهر مصالحنا القومية.. وسوف يسهم هذا فى بناء علاقة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

#### إعادة للنظر بشأن الدفاع اليابانى

خرج نظام الأمن اليابانى ملتبساً بالعبوب منذ بدايته. فقد انتهكت قوات الدفاع عن احتياطى البوليس الوطنى الذى انشأه الاحتلال الأمريكى (١٩٤٥-١٩٥٢). فى عام

١٩٥٠ في أعقاب انفجار الحرب الكورية. وبذلك جاءت قوات الدفاع نسخة مصغرة من القوات العسكرية الأميركية. ولأن ميزانية الدفاع تعكس إجمالي الناتج القومي المحدود آنذاك بالمقارنة مع الانفاق العسكري الأمريكي، ومع ازدياد الناتج القومي الإجمالي، زادت بالتالي ميزانية الدفاع. وفيما عدا استلاك أسلحة نووية، فقد بقيت قوات الدفاع نسخة من القوات العسكرية الأميركية.

في الحرب العالمية الثانية، جعلت الولايات المتحدة الأميركية نفسها شرطياً للعالم الحر، لتتدخل عسكرياً في أوروبا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط. أما اليابان فتستطيع القتال في حالة تعرضها للهجوم، وعلى أراضيها فقط. ولذلك يختلف وضع اليابان الدفاعي من الناحية النوعية، بحيث يعمين أن يعكس السلاح والقوة القتالية هذه الحقيقة. وعلى سبيل المثال، فالآلة الحربية للمقاتلة (أف أس أكس) تختلف عن تلك الموجودة في (أف ١٦)

لماذا تحتفظ اليابان بقوة مدرعة ضخمة في جزيرة هوكايدو، التي هي عبارة عن عمر جبلي؟ وما هي حاجة قوات الدفاع البحرية للبرجمات الضخمة؟. تنتشر المدرعات على أساس الافتراض بأن الواحدة المدرعة المعادية ستعني رأس جسر ومن ثم تندفع إلى الجزيرة. ووفقاً لهذا الافتراض، فالذي تحتاجه القوات البحرية المدافعة لاهتلاك المهاجمين في الماء - زوارق فائقة السرعة مجهزة بالصواريخ، وليس البوارج، فالزوارق أكثر فاعلية وأقل تكلفة. وكما ذكرت مسبقاً، فقد اعترف قائد عسكري أمريكي ضمنياً بضالة الترتيبات الأمنية الحالية وعدم فاعليتها ولكن حين أخبر شارلز ديك، القائد السابق للجيش الأمريكي في اليابان، طلاب كلية الدفاع اليابانية، بأن احتمال غزو سوفياتي لليابان يبدو صعباً .. كان يعتقد أن ذلك يعود لفضل قوات الدفاع اليابانية وإلى معاهدة الأمن المشترك اليابانية الأميركية.

في الحقيقة إن القوات العسكرية لليابان مجرد احتياطات للاستراتيجية الأميركية العالمية. وعملها مجرد تنكئة للقوات الأميركية في منطقة شرق آسيا. أما حماية اليابان فهي مجرد تحسين حاصل. وبهذا ينظر معظم اليابانيين إلى الأمور الحربية

وكانها من المحرمات، متجاهلين بذلك مسألة الأمن القومي، لتصبح القوة الدفاعية لليابان بذلك أشبه بجموعة من أوراق اللعب المتناثرة، يرغم وجود جواكره في لعبة وهمية.

وبغض النظر عن بلايين الدولارات العديدة التي تنفقها اليابان في محاولة امتلاك كل أنواع الأسلحة فلبية لرغبة قطاعات الأسلحة الثلاث، فما يزال الهباء الدفاعي لليابان غير ملائم. فعلى سبيل المثال، مراكز القيادة التي تسيطر على محطات الإنذار المبكر وأسراب المقاتلات، والتي تشكل أول خط دفاعي لليابان، لم توضع في مواقع حصينة تحت الأرض. فهي مكشوفة، مثل البطة الباردة، في انتظار هجوم العدو. على حين نشترى نحن المزيد من البوارج والمدرعات. فالجبان في وضع تحفه المخاطر لأن قواتنا الدفاعية صلبة وفقا لرغبات واشنطن فحسب. فنحن بحاجة إلى أسلحة تلائم وضعنا الخاص، ومن أجل الحصول على تلك الأسلحة، لابد من تقليص حجم ميزانية الدفاع.

إن الافتراضات الاستراتيجية الحالية تقوم على اساس خاطئة .. كل عام تصدر الولايات المتحدة على ان تزيد اليابان من قواتها الدفاعية وأن تتحمل قسما اكثرا من العبء. ونحن بدورنا نرفع الميزانية العسكرية كل عام، فالوضع بات يشبه البقرة المقدسة الشرهة التي لا تكف عن تناول الدولارات. وما يزال الكونغرس الأميركي يلقي علينا اللوم لعدم الإنفاق بما فيه الكفاية، ومن دواعي السخرية، أن المقدمات الخطأ تجعل من هذا الإنفاق استثمارا ضخما فيما لا طائل من ورائه، مع أن إعادة تنظيم القوة العسكرية، يمكن اليابان من تخفيف العبء عن دافعي الضرائب ورفع مستوي قدراتنا الدفاعية في آن واحد.

لست انادى بأهمية الأسلحة الوطنية فقط من أجل الزهر القومي، أو مجرد القول بأن أسلحة القوات الدفاعية يجب أن تصنع محليا .. فلقد كانت المقاتلة (أفد اس أكس) فرصة لا تعوز للسيطرة على مسألة الإنفاق العسكري. التي باتت أقرب إلى المحرمات لا يجوز المساس بها، أو لإعادة تقييم شراكة اليابان والولايات المتحدة بما يتضمنه ذلك من الكشف عن عقليتنا المتخاذلة.

... يجب علينا أن نفعل هذا على ضوء أهدافنا، وليس ضمن إطار الاستراتيجية

الأميركية، فالقطاع المحض أميركي المصداق ربما يكون ذا اثر مضاد. فالأميركيون سيهتكون بمصالحهم القومية .. ولهذا فعلينا نحن حماية اليابان. وستنلجأ إلى الولايات المتحدة طلبا للمساعدة فيما نتعجز عن أدائه.

منذ عدة سنوات حين انفجرت حملة المصارحة «جلاسكوست» قامت موسكو بدعوة هيئة الدفاع والصحفيين اليابانيين، لمشاهدة مناورات الاسطول السوفياتى الموجودة بالمحيط الهادى، فى بحر اليابان، وسببت الدعوة انزعاجا شديدا للولايات المتحدة، فأخذت ترعى لوزارة الخارجية فى محاولة منها لعرقله تلبية اليابانيين للدعوة.

واعتبرت هيئة الدفاع الدعوة فرصة ثمينة للإطلاع عن كثب على البحرية السوفياتية وأبدت رغبتها فى الذهاب. ولكن وزارة الخارجية، الوسيط المتحمس لواشنطن، أحيطت هيئة الدفاع التى اضطرت الى استبعاد الدعوة. وبالسخرية فقد ذهب الصحفيون اليابانيون بينما منع المتخصصون العسكريون من إلقاء نظرة مباشرة على القوة البحرية السوفياتية. اعتقد أن هذا يعد تدخلا أميركيا سافرا فى مصالح اليابان الوطنية.

فى وقت لاحق قال الكاتب توشيسوجو تاوكا الذى غطى الزيارة لصحيفة اساهى شيمبون « تختلف البحرية السوفياتية عن الغربية فى عدة أوجه. فبإوارجهم أقل جودة والتجهيزات تختلف بشكل لا يصدق عن البوارج الأميركية واليابانية. ومن المحتمل أن الأميركيين لم يرغبوا أن يطلع مسئول الدفاع اليابانى على هذا بأم أعينهم، خشية أن تقلل اليابان من خطر التهديد السوفياتى الأمر الذى يجعل اليابانيين يشعرون بالقرام أقل تهاد. واشنطن، ومن لم يتزعمون إلى اتباع أسلوبهم الخاص فى الدفاع».

إن استنتاجات تاوكا تصدح بالحقيقة. و تعامل المسئولين الأميركيين مع اليابان يذكرنى بالمثل الجسور إلى الفيلسوف السياسى مؤسس التوكيجيوا و احتفظ بالناس تابعين وجهلة». فربما فكر المنتاجون أن إدراك اليابانيين، فائض واشنطن الرئيسيين، يتفوق قواتهم البحرية قد يجعلهم يقترحون تخفيض ميزانة البحرية لتقليص العجز الفيدرالى. وربما يرجع السبب الحقيقى إلى عدم إدراك الشعب الأميركي نفسه ان

السوفييات ليسوا نفا للبحرية الأميركية، لهذا لم يرغب الجنرالات أن يعرف الشعب ذلك من التقارير اليابانية . حين افكر أن وزارة الخارجية في اليابان مجرد خايم للبتاجون في هذا الصدد، لا أدري هل اضحك أم أنفجر باكيا!

الهيست اليابان دمية في يد الولايات المتحدة ؟ نحن بالفعل هكذا على الأكل في النواحي العسكرية، غير قادرين على التحكم في الاقتصاد والتكنولوجيا اليابانية .. على حين نحصر واشنطن، ضاربة بالنتائج عرض الحائط، على السيطرة على سياستنا الدفاعية.

يذكر اليابانيون جيدا أن الولايات المتحدة دولة صديقة تقوم على حمايتنا منذ الحرب العالمية الثانية. ورغم ذلك فإن الإدعاء، الذي يكرر دوما في قاعة الكابيتول، بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن اليابان، يبدو اليوم إدعاء أجوف. قد يتقبل ذلك قلة من المستولين في هيئة الدفاع، وإذا سلمنا بأن معاهدة الأمن المشترك، تبقى حجر الزاوية في الدفاع القومى اليابانى، فإن الترتيبات الخاصة التى وضعت فى السنوات المبكرة التى اعقبت الحرب يمتنع تغييرها بشكل كبير.

تسمح القواعد الأميركية الحديثة، فى اليابان، لواشنطن بنشر قوة عسكرية تحدد من الشاطئ الغربى إلى الكيب تاون، فتلك القواعد أكثر أهمية للاستراتيجية الأميركية العالمية من مجرد الدفاع عن اليابان. أى ضابط أميركى كبير يعترف بهذه الحقيقة، فهى مسجلة فى تقارير وزارة الدفاع، وإنه لمن الغريب حقا، أن تخصص الميزانية العسكرية اليابانية عدة بلايين من بالدولارات للإنفاق على القوات الأميركية المتواجدة فى اليابان . وانطلاقا من مبدأ الإستفادة من جراء استخدام الاميركيين لهذه القواعد، تصبح اليابان معذورة فى المطالبة باتعاب استخدام أراضيها، ذلك هو وضع المائيا الغربية الأساسى، ورغم أن بين لا تطالب هى الأخرى بالانعاب، ومسألة القواعد سبب آخر يدفعنا إلى إعادة النظر فى الأمن القومى، ولذلك فهى تستحق أن تكون فى مقدمة أولوياتنا.

غنىما أقوم بالحديث عن تشتت الدفاع، يطلق على النقاد غالبا عن الوطن أو الخارج

« القومي الجديد... » « المحوري » أو « المتصلي للبحرين » ، الذي يزيد إحياء فترة ذلك الازدهار المشترك لشرق آسيا العظيم . أو ذلك « المدافع عن الغزو الذي حدث في الثلاثينيات من هذا القرن » . هذه التهم تؤكد نهاية مدى ضيق افق هؤلاء الناس... إن وصف إنسان بالجنون لمجرد أنه يفكر في أمن بلاده يدل على مدى التعيز والعجرفة.

### هل تنظر الولايات المتحدة لليابان كشريك مصلو؟

عندما يقول غالبية اليابانيين « إن الولايات المتحدة شريك لا يمكن لليابان الاستغناء عنه » فهم يعبرون بذلك عن إعجابهم واحترامهم لأميركا . لكن يخالض الشك دائما حين يدعو الأميركيون اليابان « الشريك المساو » ، إنهم في الحقيقة يعنون أن اليابانيين أقل مكانة ، وصاروا بعد غير جديرين بإعجاب واحترام الأميركيين.

لماذا يختلف شعور كلا الجانبين بالآخر؟

أحد الأسباب يرجع إلى التراث المتعلق بحروب الباسفيك ، عقلية المنتصرين والمهزومين . وتستطيع أن ترى ومضات هذا التراث في مقالة جيمس فالوا في المجلة الشهرية (اتلانتك) - عدد مايو ١٩٨٩ . فقد مضى الكاتب يقول « إن عدم احتواء اليابان يعرض مصالح أميركية عديدة للخطر » : أي قوة أميركا من أجل الاستمرار في سياستها الخارجية وطرح قيسها . ويضيف الكاتب أسفا « هناك شك بأن الولايات المتحدة مثقلة بالديون للدرجة أنها لا تستطيع أداء مهامها كما ينبغي لدولة قائمة تقوم باكتشاف الفضاء وعليها تحسين المدارس ، وصيانة قواعدها العسكرية في اليابان حتى لا تضطر الأخيرة لبناء جيش خاص بها » . الخ ، يوضح هذا التعليق الخاص بالقواعد الأميركية بنجلاء دوائج الولايات المتحدة .. اعني أن الهدف الحقيقي لتوجيه القوات الأميركية في اليابان خرافة قولتنا العسكرية عن كتب.

.. ويعتبر الأميركيون أمثال فالوا أن لديهم قهما مطلقة ، وشعورا بالتفوق الخلقى وبأن الحق في صياغة قلمانا وإفئالها ما يفئئهم هذا الشعور المكتفد بما يلفئهم عما يسببه « قهم » في « تقديم » قيمهم الرفيعة إلى الدول الأخرى . فما هو فالو يختم مقالة بالقوله « نحن الذين الحق في حيادية مصالحننا وقيمنا » .. بلغهم عدم تطابقها مع قيم ومصالح اليابان » .

وقالو على حق عندما يقول إن قيم ومصالح البلدين ليست متطابقة. ولكن علينا أن نتذكر، إنه لا نتحتم علينا رؤية العالم طبقا للرؤية الأميركية كي نصبح شركاء. يمكننا أن نتفق على ألا نتفق في أمور كثيرة .. فالمساواة لا تعنى بحال العطاشين. وتلك هي المفالطة في أطروحة قالو، فهو يريد احتواء اليابانيين ليجرد انهم مختلفون على حين ان- على اليابان والولايات المتحدة الحفاظ على مصالحهم وقيمهم سواء أكانوا حلفاء أم لا ؟ . فنتحن لدينا شراكة ويجب أن يمنع كل منا للأخر حرية التفاوت .. بعض التفاوت. فبدون الحبس الوطنى، ذلك الحبس القوي بالهوية وبالجلوس، لا يمكن أن يكون هناك حبس بالعالمية، فقط تكون هناك عالمية مسطحة جوفاء. فالدولة التي دأبت على قول «نعم» لخليفتها دولة ذليلة خاضعة .. ولا يمكن أن يقال إنها صنو لتلك الدولة الخليفة.

قال لى ذات مرة سياسى أميركى صديق «يجب الحفاظ على العلاقات الأميركية اليابانية، فكما تقول، إن ذلك أمر مهم لكلا البلدين ولتيمة العالم». فلجئته معلقا «حسنا، إذا كان ما يربطنا زواج شرعى، فالزوجة تستطيع الرد على زوجها بالقول .. أما الخليفة فعطل في خوف دائم من استغناء الرجل عنها وطردها. ولذلك فعلها تلبية كافة أوامره .. لا تتصور للحظة أن اليابان خليفة لأمريكا» . وبهت الرجل لهذا التعبير المجازى .. ولكننا انفجرنا ضاحكين.

يبالغ كثير من الأميركيين في رد فعلهم، اليوم، إذا حدث وتهورت اليابان وتصرفت كدولة مستقلة، كما حدث بشأن المقاتلة أف أس أكس . فسرعان ما يلجأ الكونغرس لاسيوطه المعروف في تلفيق الاتهامات وشن هجوم عنيف مشلحا وقع مع مجموعة ميتسوبيشى كسلوب للنيل من المؤسسة. فقد زعموا أن ميتسوبيشى تساعد ليبيا في بناء مجمع كيميائى لإنتاج الغازات السامة. وحين ظهر زيف هذه الإدعاءات قاما، لم يمنع هذا هؤلاء المشرعين الأجلاء من المطالبة بضرورة تعهد اليابان بعدم مساعدة الليبيين في بناء مصانع مستقبلا. وذلك موقف يشبه براءة رجل ما من تهمة السرقة، فبدلا من الاعذار .. ينبرى دعاة الاتهام مطالبين إياه بالتعهد بعدم السرقة مرة ثانية. ذلك هو البلد الذى يباهى بمعاملة اليابان معاملة ندية.

سيقول الأميركيون: « ايشهارا أنت رجل ذو مهول عدوانية، رجل مقاتل غير متعاون .. تقول بإمكان اليابان تغيير الميزان العسكري الدولي بمجرد استبدال الاتحاد السوفياتي بالولايات المتحدة في بيع اشباه الموصلات » . إننى اقر أن ذلك قول يبعث على الاستفزاز .. ولكن لدى سبب قوى لذلك وإليك الآن ما حدث.

كنت في واشنطن عام ١٩٨٧ ، عقب إصدار الكونجرس لقراره المتعلق بلشبه الموصلات. وفي حفل استقبال عبر أعضاء الكونجرس عن فرحتهم بالنصر في مسألة تصحيح اشباه الموصلات، بعبارات يشوبها الحث والتشفي مثل « لقد اوقعنا بهم هذه المرة » أو القول « قمنا بتأديب اليابان قليلا » . كان الشعور بالعداء تجاه اليابان في كثافة بقعة الزيت، ولم تمنع الكياسة بعض أعضاء الكونجرس من الإدلاء بتعليقات جولة في حضوري، فقال أحدهم « هناك تغييرات عميقة في العالم بدأت تأخذ مجراها لتؤثر جنوبا في العلاقات اليابانية الأميركية » . لقد سمعت نفس هذه التعليقات في طوكيو من قبل، ولهذا لم تكن جديدة على مسامعى ومع ذلك تظاهرت بعدم الفهم وسألت العضو عما يعنيه فقال بصوته أجش « لقد تحسنت العلاقات السوفياتية الأميركية بشكل ملحوظ، ومن المحتمل أن تنحل الشراكة بين واشنطن وطوكيو » . فاجبته بدورى ضاحكا « هل تعنى أن الأميركيين والروس قد أعادوا اكتشاف هويتهم المشتركة كقوقازيين » فأوما محدثي الأميركي موافقا. واستطردت بدورى قائلا إذا لم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى التحالف مع اليابان .. تصبح اليابان حرة بذورها في البحث عن أصدقاء آخرين في العالم .. خاصة حين تنطلق موسكو بحثا عن التقنية المتقدمة .. وهذا ينطبق مع نفس المنطق الأميركي الجديد. فإذا باعت اليابان للاتحاد السوفياتي اشباه موصلات معينة، وهى البلد الوحيد المنتجة لها على نطاق واسع، ألا تواجه الولايات المتحدة حينذاك موقفا صعبا . وتوتر الجو فجأة فتدخل عضو الكونجرس المضيف مهددا « إنه لمن الجكر الآن القول بأن التواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد انتهت » .

وعلى الرغم من الجوال القليل الذى ساد موقفا، فقد استطعت تكوين أصدقاء ..

استطيع التحدث معهم بصراحة. إننى احترم الأميركيين دائما لسبب واحد، إن غالبيتهم لا تقطع علاقة شخصية نتيجة لتبادل حوار ساخن.

ومع ذلك، لم استطع تجاوز الأيماة التى ابداها عضو الكونجرس موافقا حين تساءلت عن علاقة الوراق الأميركي السوفياتى بانتساء كلا الجانبين الى الجنس الأبيض. بالطبع، إن الصداقة مع السوفيات تبدو امرا طيبا للغاية بالنسبة للأميركيين ولكن إذا كان هذا يعنى نهاية التحالف الأميركي اليابانى، فما الذى كنا نفعله طوال الأربعين عاما الأخيرة؟

ما كان يمكن لعضو الكونجرس هذا، أن يقول لسياسى المانى أو فرنسى «قد نتغلى عنكم»، حتى من باب العيث و التهديد الطفولى المتبثق عن الشعور بالإحباط لخلل أصاب الميزان التجارى. ويشعر الأميركيون بالحرج الشديد عندما أقول إن الجنس القوقازى متعامل على الأجناس غير البيضاء.. فلكل البشر مشاعر وميول يفضلون عدم الخوض فيها. ولذلك فإن إبراز مشكلة العنصرية بعد أنتهاكا لإحدى المحرمات الأميركية. ولكنى سلكت تلك المخاطرة لأنها تظهر بجلاء حقيقة العلاقة الثنائية بين بلدينا. وبالطبع، فإننى لا أعنى هنا أن اليابانيين شعب بلا أخطاء، فالتعصب العنصرى ما يزال منتشرأ فى اليابان، فقط أرى أنه يتعين على الجانبين الأمريكى واليابانى الإقترابذلك بوضوح.

حدثنى ذات مرة أحد رجال الأعمال اليابانيين عن موقف تعرض له وزوجته فى أحد المطاعم الأميركية.. قائلا «لقد ذهبتا فى إحدى الامسيات لتناول العشاء فى مطعم بنا شبه خال .. لكن النادل اعترضنا قائلا أن المعظم كامل العدد.. ومنعنا من الدخول». ولم تؤثر هذه الحادثة فيه .. فهو من رجال الأعمال المعجبين بالولايات المتحدة ويعرف البلد جيدا. كما أنه، على العكس منى، رجل لبق كيس، لا يتذمر من التعصب العنصرى. ورغم تجربته تلك فما يزال يتحدث باحترام عن المجتمع الأمريكى. ومضى يقول «رغم ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تكون أكثر عظمة، ثولا ذلك الشعور المعادى للأجناس غير البيضاء».

وربما لأننى أبرز المشكلة العنصرية واتناول بالحدث موضوعات أخرى محرجة، اندفع أحد الشيوخ الأميركيين ذات مرة معسائلا « إنك رجل صريح مباشر مُستغفر بالثمنية لكوكنا يابانيا .. فما الذى جعلك على هذا النوال المفاير؟ فاجبتة ضاحكا: حين كنت مراهقا صغيرا ضرتى أحد الجنود الأميركيين دون سبب، ومضيت اسرد عليه القصة الكاملة. فى عام ١٩٤٦ كنت فى المرحلة المتوسطة، اعيش فى سوشى، منتجع هادى على ساحل البحر يسكنه حوالى ١٥ الف نسمة، يقع فى جنوب طوكيو على مسافة ساعة بالقطار. وقد تركز فى هذه الناحية العديد من القوات الاميركية حيث كانت توجد مستودعات ذخيرة البحرية الامبراطورية السابقة.

وفى أحد ايام أواخر شهر أغسطس كنت اسير عائدا من المدرسة إلى البيت سالكا أحد الشوارع الرئيسية، لم يكن قد مر سوى عام على انتهاء الحرب، وكان اليابانيون لا يزالون ينفضون رعبا من الأميركيين. وظهر فى الاتجاه المضاد للشارع ثلاثة جنود أميركيين، أخذوا يتقدمون نحوى بينما هم يتلذذون بالتهام المرطبات. وقد أخذ المحكام الجدد الشارع لحسابهم الخاص، وبدا الجنود مختالين بالنصر دون مراعاة لأحد. لم يروفتى سلوكهم .. فاخذت امضى فى طريقى متظاهرا بعدم رؤيتهم، وحين اوشكت على تجاوزهم، قذف أحدهم بالمرطبات فى وجهى.. إنه أيضا لم يرتاح لسلكى. فما كان منى سوى تجاهله والمضى قدما فى طريقى. كان بعض اليابانيين يراقبون مايجرى والرعب يملأهم خشية وقوع مكروه.. واذكر اننى شعرت حينها بالاعتزاز

وبدا التائر واضحا على الشيخ الأميركي، فقد اخذ الأمر بجدية بالغة .. واستطردت مضيفا.. إنها واقعة حقيقية، ولكنى قصدت تقديم تفسير طريف لصراحتى .. فلا تبالح فى استنتاجاتك.. لقد وقع هذا منذ زمن طويل، ولم يجعل منى معاديا للأميركيين. بل أصبحت مفتونا فيما بعد بموسيقى البوب.

لكنه قال:- «ولكنك لم تنسى ابدا تلك الحادثة»؟

فاجبت - «أظن انى لن انساها».

الغريب أن الشيخ الأميركي عاودنى بعد فترة وجيزة فى تلك الأمسية ليسال «بالنسبة لتلك الحادثة .. هل كان هؤلاء المجنود من السود؟ فأجبته مذهبولا، لا، اثنان منهم كانا شقراوين والاخر كان شعره احمر .. وكان النمش يملأ وجوههم .. هكذا عكس عضو الكونجرس، على نحو غير متعمد، تعصبه العنصرى حين اخذ يحاول كصديق معرفة أبعاد الحادث بالنسبة لى.

إننى لم اسرد هذه الحادثة لمجرد الهزل من التعصب العنصرى عند الأميركيين البيض فهناك سبب تاريخى معين يتعلق بالتمهاجات القوقازيين نحو الأجناس الأخرى. فقد صنع الأوروبيون غالبية الحقبة التاريخية المعاصرة، مما يجعلهم يشعرون بالتفوق على الأفارقة والشرقيين. على حين عجز هؤلاء عن انجاز عملية التحديث بالسرعة المطلوبة مما أدى إلى استعمارهم. ورغم أن اليابانيين كانوا الوحيدىن، من الأجناس غير البيضاء، الذين تفادوا الوقوع فى براثن السيطرة الغربية، فإنه ليس بالمستغرب أن ينظر إلينا الأوروبيون والأميركيون أيضا بازدراء.

ولكننا الآن على اعتاب حقبة جديدة، حيث تصبح اليابان والولايات المتحدة لاعبين أمامين، فاستمرار هذا التعامل يعرض الثقة المتبادلة والتعاون المشترك للخطر. ولذلك يتعين على الجانب الأمريكى مواجهة هذا التعامل العنصرى تجاه اليابان والتغلب عليه.

ويكمن فى قلب التعامل العنصرى القوقازى، وعى طبقى مكثف وتحامل على اناس من نفس الجنس أو الجماعة الغربية ولكن من طبقة اجتماعية مغايرة. فالتبلاء الأوروبيون يحتقرون العامة وأبناء الطبقات الاجتماعية الأدنى، فقط لمجرد أنهم ليسوا من مستواهم الاجتماعى المتميز. بينما تحقت العامة التبلاء وتطلع فى ذات الوقت إلى ثقافتهم ومكانتهم الاجتماعية. وفى آخر الأمر، برز وهم الديمقراطية، فى أن الناس خلقوا متساويين لمواودة العداوة الواضحة بين أبناء مختلف الطبقات العليا والسفلى والوسطى. فالتبلاء يتجهون زهوا بحمايتهم الرغبة السهلة، ويمارسون البذر اليسير من الأعمال اليدوية ولا يقرّبون التجارة، متجاهلين الحقيقة فى أنهم يستفيدون من كدح العامة. فالطبقة الأرستقراطية تنظر باحتقار إلى الطبقات الأخرى لمجرد أنها تعمل. وقد تقدم هذا الوعى الطبقى إلى المرحلة المعاصرة، فما يزال فى المجتمعات الغربية

اليوم نماذج غير عادية بين الطبقات، وما يزال أيضا هناك تحصيل كلى تجاه الطبقة العاملة. على سبيل المثال فى الولايات المتحدة لا يمكن لأعضاء الصفوة فى المؤسسات، القيام بكتابة رسالة على الآلة الكاتبة، أو أداء مهام السكرتارية لأنفسهم، رغم أن عملهم يعتمد على الحركة وسرعة الانجاز . التزول إلى آلات المصنع والتعرض للاتساخ والعرق أمر يفوق تصورهم.

وتحدد الخلفية الطبقية، بدرجة كبيرة، نوعية التعليم الذى يتلقاه الأمريكى. فلا تبادر الإدارة العليا، ذات التدريب العالى، سؤال ذوى الياقات الزرقاء عما لديهم من اقتراحات لتحسين العمل. وحتى إذا فعلوا، فليس لدى هؤلاء العمال الكثير مما يمكن قوله. وفى اليابان يختلف الوضع تماما، ولعل العاملة الشابة اليابانية التى تحدثنا عنها سابقا لأبلغ مثال على ذلك. فقد استخدمت معرفتها وتدريبها لتكشف أسباب العيب فى أشياء الموصلات المنتجة فى المصنع الذى تعمل فيه.

على أية حال، بلاد قليلة هى التى يتسم بناؤها الاجتماعى بالمساواة مثل اليابان. عندما قام ليخ فاونسا، الرئيس السابق لمنظمة التضامن البولندية، بزيارة اليابان والتجول فى مصانع عديدة، رأى مدى سهولة وبساطة التداخل والتعامل بين العمال وبينه والمشرفين والمسؤولين. وقد علق على ذلك بقوله ان اليابان بلد اشتراكى نموذجى. وقد كانت ملاحظة دقيقة وصحيحة ونابعة من القلب.

لا يوجد فى اليابان، فميز مكشوف على أسس الموقع.. الطبقة .. أو الدخل. الكل يعرف التعبير ولكن جيل ما بعد الحرب ليس لديه شعور عما يعنيه التعبير على وجه الدقة. فى أوروبا وأميركا التمييز أمر مسلم به . فكل من التقيت بهم فى الغرب من رجال سياسية وأعمال وصحافة، يهتمون إلى النخبة .. وحين أبرزت مسألة التمييز لم يخلوها على محمل الجد.

وتعكس الفروقات الطبقية فى جذورها اثر الكنيسة الكاثوليكية على الحضارة الغربية. فالمفاهيم الكاثوليكية تمجد الروح أو العقل وتحقر البدن. ونتيجة لتلك المفاهيم، يحتقر رجال الدين والنبلاء العمل. خاصة العضلى واليدوى، لأنه يرمز إلى

اللحم. على الرغم من أن تلك الصفوة لا تستطيع العيش بدون عمل العلف. وأن لديها بالتاكيد رغباتها الشهوية، فهنا يبرز التقسيم المصطنع المتكلف للمجتمع إلى طبقات كمبرر لتفوق هذه الصفوة.

لى لأكوكا، رئيس شركة كرايسلر وحامل لواء التعريض باليابان، يجسد عبر أحاديثه وإعلاناته التلفزيونية، ذلك الصنف من المدراء الأميركيين الذين أصبحوا واسعى الغراء على ظهور العمال الأميركيين - وبدلاً من انتقاد أساليبه فى ابتزاز الأموال والعمولات الضخمة بقسوة، نراه يصبح بطلا شعبيا لدرجة أنه ذكر كمرشح مناسب لرئاسة الجمهورية. وشعبية لأكوكا تبلغ درجة غير معقولة من السخف. ولهذا فإننى اتفق مع أكيو موريتا فى تعليقاته العنيفة على المدراء الأميركيين أصحاب الرواتب الضخمة. فالمستهلكون اليابانيون يوصفون عادة بالسذاجة، ولكن ذلك يصبح موضع شك بالمقارنة مع العمال الأميركيين.

لقد عانت فى الماضى، مجموعات معينة فى اليابان من التمييز لأسباب تاريخية وسياسية. ولكن يبقى التمييز سمة ثابتة فى المجتمعات الغربية، فالوعى الطبقي والانتهاكات العنصرية راسخة بعمق فى النفس القوقازية. ويغض النظر عن كيفية ودرجة اعتراض الأجناس غير البيضاء على هذه الحقيقة، فلن يتخلص الغربيون من تعصبهم العنصرى على نحو سريع.

يمنع التاريخ الأمم احقابا من التفوق والانحطاط، لذلك لا ينبغي لهذه التقلبات المؤقتة المتعلقة بالفرقات أن تظل حواجز دائمة بين الناس. فكما تقول اغنية شعبية يابانية .. انت ما تزال تبكى مشهدا ما .. بينما مشهد آخر بدأ يلوح فى الأفق .. والزمن يمضى قدما.

وإذا كان الاتجاه السائد فى الولايات المتحدة أن الناس يأنفون سماع ذلك من رجل يابانى، فهم دون شك حالة مستعصية. فمازلت أؤمن أن شراكتنا سوف تتحدد بدرجة

كبيرة المرحلة المقبلة في التاريخ الإنساني. ولكن إذا ما اندفع الأميركيون قائلين: « من قام بدعوة اليابان إلى الحفل » ، فعلى اليابان هنا أن تستعد لمواجهة مستقبل يحفل بالكفاح.

## الفصل السابع

### أيها الأميركيون .. انظروا في المرأة

من الملاحظ أن الأميركيين يرون هذه الأيام في أوقات عصيبة، فإلى فترة قريبة كانت الولايات المتحدة تقتصر بلا منازع العالم الحر من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، الآن، وفجأة يبدو أن اليابان سلبت القوة الاقتصادية. الأمر الذي جعل الأميركيين في كافة مجالات الحياة يعانون من الاضطراب والإحباط والتوجس بشأن بلدهم.

ورغم أن غالبية المعن الأمريكية من صنع أيديهم، فإن البعض يفضل إلقاء اللوم على اليابان، مدعين أن إغلاق الأسواق اليابانية أمام المنتجات الأميركية يجعل اليابانيين تجارا غير منصفين. ولكن هؤلاء... من لا يستطيعون تقييم أنفسهم سواء كانوا أفرادا .. شركات أو أعمى، يواجهون مستقبلا غير معروف. كم أود أن أصدق أن الولايات المتحدة، بقوتها الضخمة، ستعمل على جمع شتاتها وتتقدم هادئة من جديد. ولكن هناك مؤشرات كثيرة تدعو للقلق.

في أكتوبر ١٩٨٢، خرجت النيوزويك تشير إلى أن غالبية الأميركيين يرون اليابان مصدر تهديد يفوق كثيرا الاتحاد السوفياتي، واستعمال تعبير مصدر «تهديد» قد يكون مناسبا في حالة قيام الولايات المتحدة بتنظيم شئونها الداخلية. ولكن عوضا عن ذلك، أخذ الكونجرس ينظر إلى اليابان نظره إلى كبش فداء، مستخدما في ذلك أساليب مستبدة في محاولة الدفع بنا جانبا وإزاحتنا عن الطريق. إن الخلط بين عدو عسكري مفترض ومنافس اقتصادي، أي اليابان، ووصفه بمصدر خطر يدل على مدى خطورة اللبس لدى الولايات المتحدة. إن توقف الأميركيين عن سياسة لي الذراع وفرض العقوبات الاقتصادية، والالتفات بدلا من ذلك إلى العمل وإعادة ترتيب بلادهم سيكون أكثر إنصافا وإنصافا.

اليابان تستطيع المساعدة عبر التعاون المشترك، ولكن النتائج تعتمد أولا على

الجهود الأميركية، دعونا نتحدث صراحة، إن مشكلة الولايات المتحدة ليست فى قوة اليابان الاقتصادية، وإنما فى ضعفها الصناعى. وكما أشار كبار المدراء اليابانيين، يمكن السبب الرئيسى فى هذا الضعف فى ضيق الأفق الموجود فى جنبات الولايات المتحدة، وبعض الأمريكيين الذين لا يعلمون حقائق الأمور، يضعون قوائم طويلة فى شروق وآثام النموذج الإدارى اليابانى، مطالبين باتخاذ إجراءات تصحيحية. بالطبع، هناك عوائق تقف حجرا عثرة أمام تحرير التجارة فى اليابان. ولكن رجال الأعمال على استعداد دائم للتوصل إلى تعديلات معقولة. ولكن يتعين على الأميركيين أولا حل زمرة مشاكلهم الداخلية، قبل رفع اصبع الاتهام فى وجه طوكيو أو أوساكا.

قام أحد أصدقائى بتأسيس شركة متوسطة الحجم مع إنشاء فرع لها فى الولايات المتحدة. وصديقى هذا مقتنع تماما أن الفصل الكامل بين رأس المال والإدارة فى الولايات المتحدة يعود بالضرر على العمل. فقد قال ذات مرة إن رجلا مثل كونوسيكى ماتسوشيتا لن يطلق عليه رب الإدارة فى الولايات المتحدة، بل لا يمكنه النجاح هناك أصلا. ماتسوشيتا هذا يعد نموذجا فريدا للثروة الطائلة الناجمة عن العمل الشاق. ابتداء العمل فى سن التاسعة كموزع لدفايات الفحم، ثم أسس امبراطورية ماتسوشيتا للإلكترونيات، ليصبح رجل الصناعة الأول فى اليابان. وهو يعد أيضا نموذجا للرئيس المالك للشركة.

الشركات فى اليابان إما مملوكة ومدارة عائليا، وإما شركات مساهمة يربط التضامن النفسى بين إدارتها وحملة الأسهم. على حين يدير الشركات فى الولايات المتحدة مدراء محترفون نيابة عن المساهمين. وغالبا ما يصبح هؤلاء أعداء لأصحاب الأسهم إذا انخفضت الأرباح. ترى ما هى تبعات اختلاف النظامين؟

وفقا لأكبر موريتنا، إن الولايات المتحدة تتطلع لعشر دقائق إلى الأمام على حين تنظر اليابان لعشر سنوات. إن المدراء الأميركيين، ذوى النظرة القصيرة يتقلون الأموال بشراخه من جهة لأخرى لزيادة الأرباح الفعلية. وقد كتب بينتر دراكر، خبير الإدارة ينتقد النموذج الاقتصادى الأمريكى الذى يهتم بالأرقام دون الجوهر، فالكثير من

المدراء الأميركيين يهمل الأنشطة الأصلية لشركاتهم سعياً وراء الهوس بالاندماج والامتلاك. وقد كتب بيتر دراكر محذراً: إن العديد من المؤسسات الأميركية محكوم عليها بالإخفاق إذا لم تعاد إلى الاقتصاد الحقيقي حيث تعتمد الاستثمارات والأرباح على إنتاج السلع وتقديم الخدمات .. ويفهم اليابانيون معنى رأى دراكر جيداً.

فهؤلاء المدراء الذين يسعون بشكل مسعور وراء العائد السريع يفقدون لا محاولة الأرباح على المدى المتوسط، أى فى مدى عشر سنوات. لكن المستثمرين المؤسسين الأميركيين لا يهتمون بمستقبل شركاتهم فى العقد القادم، فقط ينصب اهتمامهم كما يقول كيو موريتا على العائد السريع والمرتفع لرؤس أموالهم. وإذا انخفضت الأرباح قليلاً يسرع المدراء بإغراق السوق بالأسهم، قبل أن تبدأ قيمتها فى السقوط؛ يتنهى على الأميركيين الاستماع جيداً لأكبر موريتا.

وقد أبرزت دراستان أميركيتان هذه النقطة، الأولى تحت عنوان «صنع فى أميركا» استعادة حافة الإنتاج؛ نشرت من قبل فى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عام ١٩٨٩، والثانية «المنافس العالمى: إلحقيقة الجديدة». وتزخر الدراستان بقدر كبير من المعلومات عن كيفية تحسين الولايات المتحدة إنتاجها الصناعى. ولكن قلة قليلة من الشركات الأميركية نسبياً العففت إلى النصائح الصادرة من مواطنيهم. دون شك، توجد بعض الاستثناءات البارزة مثل شركات، كاترپيلار وجنرال إلكتريك وفلوريدنا للطاقة والكهرباء، التى قامت بتصحيح أخطائهما. على حين استمر الباقى فى لعبة المال على نحو محموم.

ولعل أبرز مثل على ذلك، بيع مركز روكفلر إلى مؤسسة ميتسوبيشى مقابل ٨٤٦ مليون دولار. فقد قررت السلطة التنفيذية لمركز روكفلر الحصول على أرباح سريعة باستثمار المال فى سوق المال بمقد الصفقات وشراء السندات، فذلك أفضل من وجهة نظرهم من المحتلكات الشائعة. وقد طرحت الصفقة على ما يقرب من ١٧ شركة يابانية وأخيراً قامت ميتسوبيشى بشراء المركز.

لا يساعد اللعب فى أسواق المال على تقدم للصناعة أو تقديم الخدمات، فى المدى

الطويل، ولكنه على العكس يضعف الشركة. وتطل هذه الظاهرة بوجهها القبيح الآن في اليابان ايضا. والحكومة من جانبها تقوم بفرض ضرائب على ارباح رؤوس المال. واتخاذ إجراءات أخرى مشددة لكبح جماح حصى المضاربات. وينعج تحرك السلطات من إدراكها أن الانهماك بالربح السريع يضعف بالضرورة الطاقة الإدارية.

في الكثير من الشركات الأميركية الكبرى، ذات عقلية العشر دقائق، تنفصل فيها الملكية عن الإدارة بالكامل. وأصحاب الأسهم لا يكفون عن المطالبة بأرباح عالية مما يشجع الإدارة على الدخول في لعبة المال. وهذا بدوره يحقق الجهد لدعم المريحة من خلال الأبحاث والاستحداث لمنتجات جديدة ولزيادة نسبة المبيعات، مما يتيح الحصول على حصة أكبر في السوق على نحو تدريجي. من المسلم به، أن مؤسسة ميتسوبيشي تعد نموذجا فلذا لاسلوب العشر سنوات. فحين لا يمتلك رجل الأعمال، مثل كونوسيكى ماتسوشيتا، المؤسسة فقط بل يديرها بنفسه، بحيث يصبح مسئولا عن عملية الإنتاج، بما في ذلك مستوى معيشة آلاف الموظفين والعمال. لابد وأنه يمتلك رؤية عريضة شاملة. على حين نجد أن عقد العمل الأميركي لا يزيد معدل مداء على بضع سنوات. وإذا اهتزت الأرباح أو انخفضت فسرعان ما يفاجأ الموظف بالطرده. نظام كهذا يجبر المدراء على التركيز فقط على المعائد السريع. وذلك هو الاختلاف الجوهرى بين الاسلوب الأمريكى المغموم وبين اسلوب عمل الشركات اليابانية ذات النظرة البعيدة نسبيا. فالشركات اليابانية تركز على التوسيع المطرد والقبض للأسواق.

ولا أعنى هنا أن الشركات اليابانية متفوقة على مثيلاتها الأميركية فى كافة الأوجه. ومع ذلك، فإننى أرى أن الولايات المتحدة ستكون فى وضع أفضل، إذا توقفت النقاد عن التعريض باليابان، والتفتوا قليلا لشئونهم الداخلية.

فبالانقذادات الحادة تجعلهم مستاءين للغاية من نحو الاقتصاد اليابانى وأزدهاره، وينفى على هؤلاء النقاد القيام بتحليل موضوعى وجاد لمعرفة أسباب ازدهار الشركات اليابانية. وعليهم أيضا دراسة الاقتراحات الصحيحة المعدة من قبل ذويهم من الخبراء الأميركيين. ومن ثم استغلالها لإنعاش الشركات الأميركية.

هذا وقد حددت لجنة الإنتاج الصناعى (أم . أى . تى) ست حلقات ضعف فى الصناعة الأميركية مقارنة باليابان:-

#### ١- الاستراتيجيات المتخلفة

٢- إهمال المصادر الإنسانية (الفوارق الطبقة الكبيرة).

٣- انهيار التعاون (فالولايات المتحدة تتقدم العالم فى الأبحاث الرئسية للتكنولوجيا الرفيعة، ولكن النتائج لا تستخدم بفاعلية من قبل التصنيع. كما أن ضعف الاتصال والتنسيق يعوق تدفق الأفكار ومعرفة مطالب المصانع من مراكز الأبحاث).

٤- الضعف التقنى فى التطوير والإنتاج.

٥- العمل لتحقيق أهداف متضاربة من قبل الحكومة والصناعة.

٦- محدودية الافق.

إن النظرة بعيدة المدى فى التعامل مع اصحاب الأسهم وتثبيت الاسعار مع مقاولى الباطن لهى حجر الزاوية فى قوة الصناعة اليابانية. على حين تشينى العديد من الشركات الأميركية اساليب إدارية مناقضة لأسباب وجودهم، فبدلا من القيام بإنتاج سلع وتقديم خدمات نراهم يتبعون اساليب شاذة لمجرد تلبية رغبات المساهمين فى زيادة الارباح. ولهذا يتوجب على رجال الأعمال الأميركيين الالتفات إلى حكمة بهتر دراكر فى أن الإدارة تشمل كافة أنواع التكنولوجيا.

إننى أأمل ألا تكون الولايات المتحدة متغطرسة، لدرجة أنها لا ترفع سواعد الجهد، وتتخذ كل ما هو ضرورى لتنشيط الصناعة والاقتصاد. حيث تشر وتزدهر هنا فقط القدرات الأميركية الضخمة فى ميادين التقنية العالمية لتسهم فى الثراء المرحلة المقبلة . إن الهجوم الأمريكى على الممارسات التجارية لليابان والمطالبة بالإصلاح، ليس بالموضوع الأبيض والأسود، فبعض النقاط مشروعة وبعضها الآخر غير مشروع. ومع ذلك فهناك أمر مؤكد: على النقاد الأميركيين أخذ حمام بارد... والتوقف عن إثارة الضجة.

تقول صحيفة النيويورك معلقة على شراء مؤسسة سوني لشركة كولومبيا للإنتاج السينمائي بمبلغ ٣,٤ بليون دولار.. «لم يتلقف اليابانيون هذه المرة بمثابة أخرى، ولكنهم اشتروا قطعة من روح أميركا» ولكن من الذى عرض قطعة الروح هذه للبيع؟ ولم يكن الهجوم على مؤسسة ميتسوبيشى عادلا ايضا. فقد اخبرنى هاجيما تسهوى، مدير عقارات ميتسوى وقتها « أن مجموعة روكفلر عرضت علينا الموقع أيضا، وقد قبلنا المبادرة وقمنا بمقعد الصفقة .. إن رد الفعل السلبى من قبل الأميركيين لأمر مؤسف للغاية بالنسبة لى كرجل يابانى» وبعدها بأيام قليلة اطلعتنى رئيس تارو اندو على واقعة مماثلة.

يسود الولايات المتحدة شعور بأن اليابان تقوم بشراء أميركا، فالعلاق العاطفى بمؤسسات مثل كولومبيا وراى بوستى فى نيويورك أمر مفهوما. ولكن على العامة فى الجانبين الأمريكى واليابانى، الذين هاجموا هذه الصفقات بحجة أنها مشيرة للاستفزاز، ودراك أن الصفقة تتطلب طرفين.. وأن الأميركيين هم الذين عرضوا هذه الممتلكات للبيع. وما يزال بعض الأميركيين يعترضون على قيام الشركات اليابانية الشربة بشراء عقارات تذكارية فى هاواى ولوس انجيلوس ودالاس وأماكن أخرى كثيرة. لكن دعونا نلقى نظرة على أصل هذا الموقف، ولنضع جانبا نموذجية الإدارة اليابانية . إن السياسة النقدية للولايات المتحدة كانت محل بحث محافظى البنوك المركزية للدول الصناعية الرئيسية، المعروفة بمجموعة الدول الخمس، وقد أدى هذا البحث، ان اصبحت اليابان قوة نقدية عظمى واثانة لواشنطن.. وبالتالي حصلت اليابان على بلايين الدولارات، اشترت بها العقارات كنتيجة مباشرة لسياسة إدارة ريجان فى إضعاف الدولار مقابل الين اليابانى المقوى.

وتشبه هذه الاستراتيجية المالية، الخطة العظمى التى وضعها الاحتلال الأمريكى لليابان لفترة ما بعد الحرب. ووجه الشبه أن النجاح الأول انتهى إلى فشل ذريع فى النهاية، فنتيجة للبيستوى اليابانى السلمى، الذى صممه الولايات المتحدة، والذى لا يمكن تعديله لأسباب سياسية عملية، جعلت اليابان من نفسها بلدا وفق ما تريده

واشنطن : دولة صناعية تتبع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولا تشكل تهديدا عسكريا لأحد. والنتيجة أن قطاعنا الصناعي أصبح يبرز نظيره الأميركي بريقا وإشعاعا.

و.. تكرار الموقف، فقيام إدارة ريجان بتخفيض قيمة الأوراق المضراة، الدولار، جعل الصادرات الأميركية أكثر قدرة على المنافسة وانخفض العجز التجاري الأميركي. ومع ذلك، وفي نفس الوقت أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم، ووفقا للظروف الحالية، وأما كانت الخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة لإنعاش اقتصادها، فمع حلول العام ١٩٩٥ تبلغ إجمالي الدين الأميركي إلى اليابان ١٠٢ تريليون دولار على الأقل، وتصبح إجمالي الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة في حدود ٧٠٠ بليون دولار.

إن ٢ تريليون مبلغ كبير حقا، ومن المتصور أن يتصاعد هذا الرقم. حتى لو استقطنا فوائد فروج الشركات الأميركية في البلدان الأخرى، تظل فوائد هذا الدين حملا ثقيلا. فعلى حساب ٦٪ سنويا ، فهذا يساوي ١٪ زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة. إنها دائرة مفرغة من العجز والدين والفوائد الباهظة.

ويتم تدريجيا إخضاع العجز في الميزانية الفيدرالية للولايات المتحدة، إلا أن الدين العام يتزايد بشكل صارخ. ففي الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ تزايد معدل الدين الإجمالي بالنسبة للناتج القومي الإجمالي بدرجة ضخمة، والمشكلة أن هذه الدين لا تستخدم وفق أساليب تتضمن السداد فيما بعد، فقد انخفضت حصة الولايات المتحدة في الناتج القومي الإجمالي العالمي من ٣٦٪ إلى ٢٢٪. بينما ارتفعت حصة اليابان من ٦٪ إلى ١٦٪، وتلك نتيجة أخرى لسياسة الولايات المتحدة في إضعاف الدولار تجاه الين الياباني القوي. وعلينا تذكر هذه الأرقام جيدا وحفظها في ذهن عتة التخطيط للمستقبل، مع العلم أن الأرقام لا تكشف كل الحقيقة.

وربما يبدو غريبا. أن يرتد كيد الولايات المتحدة إلى نحرها. فكل تنازلات اليابان باتت تؤثر سلبا على الولايات المتحدة، ولهذا بالتحديد علينا أن نقول لا لواشنطن حين

تتطلب الظروف ذلك. قالحزم المباشر لطوكيو يسرع فى شفا- الاقتصاد الأمريكى. ولعل سقوط الحكام الديكتاتوريين فى أوروبا الشرقية يوضع مصير هؤلاء الذين يحيطون أنفسهم برجال امعة لا يجيدون سوى كلمة (نعم).

وقد أسهم اقتتان المدراء الأمريكيين بشراء السندات الحردة والحصص الجرفاء، فى هبوط القدرة الأمريكية على المنافسة. فقد حل الإفراط فى الاقتراض محل الاقتصاد فى الإنفاق. فالكثير من المدراء لم يعد يهتم بالحصول على الأرباح عبر الطرق التقليدية : أى الكسب عن طريق إنتاج جيد وبأسعار مقدور عليها. ولعل لى لاوكا أبرز مثال على ذلك، فقد اعتبر يوما مرشحا مناسباً للرئاسة الأمريكية، بينما هو مدير عديم الخلق وفقا للمعايير اليابانية فقد خان مدير شركة كرايسلر صناعة السيارات الأمريكية. استغل ارتفاع سعر الين الذى جعل استيراد السيارات أكثر كلفة، ليرفع اسعار سيارات كرايسلر بحجة دخول منتجات يابانية فى صناعتها. لقد حصل لاوكا على مكافأة ضخمة من الشركة، لأن موافقها وافقوا على خفض مخصصاتهم إنقاذا للشركة. المدراء اليابانيون غير محصنين ايضا ضد اغراءات القتل السريع فى المضاريات فى الأسهم والعقارات.. ولكن مازلنا يعمدين عن مثل هذه التجاوزات الصارخة.

لا يكلل أو يخلل الساسة والمدراء الأمريكيون عن تقديم النصائح الغيبية إلى اليابان، بينما يتعد سياساتهم الصناعية كثيرا عن مبادئ العمل الصحيح. لم تصل اليابان إلى سيادتها المالية عبر اساليب ملتوية أو غير منصفة. فقد ربحت الفائض المالى الضخم عبر العمل الشاق. ولذلك لا يحق لدولة اخرى الاعتراض على اهدافنا أو اساليبنا. وإليكم المثال التالى. المتعلق بهيئة المعونة الخارجية..: فمن واجبتنا ايضا العمل لصالح الجماعة الدولية، ولذلك فإن القرارات حول برامج المساعدات والأولويات تخص اليابان وحدها. ولينس واشتطن. الاقتراح الأمريكى، بأن تتعاون اليابان والولايات المتحدة فى إمداد حكومة اكينو بـ ١٠٠ بليون دولار لتعويش كبار الملاك الاثرياء عن

أراضيهم المصادرة لصالح الإصلاح الزراعي في الفلبين، اقترح ساذج. فليس صحيحا أن النوايا الحسنة تؤدي إلى دخول الجنة، فكثيرا ما تلقى بنا إلى هاوية سحيقة من خلال اتخاذ أساليب باهتة. ومن الضروري أن يعرف الشعب الياباني أن العديد من أوامر واشنطن، حول كيفية استخدام برامج المساعدات الرسمية، يحتوي على هذا القدر من العجز وعدم الجدوى.

وبالنسبة للطوارئ، تخطط اليابان لتغذية صندوق المعونة بحوالي ٦,٥ بليون دولار من الفترة ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢، بمعدل ١,٣ بليون سنويا. وهذا يعادل الناتج القومي الإجمالي للفلبين مرتين ونصف، وثلاث ناتج تايلاند. وقد أنشأت سندات توميرا صندوقا بحوالي مائة مليون دولار فقط لحسن طالع الرئيس كوري اكينوا

قد يلف الولايات المتحدة الحزن والغم من وضع اليابان كدائن للعالم، ولكن ذلك قد حدث نتيجة لارتداد سياسة إدارة ريجان. فاليابان لديها المرونة الكافية للتكيف السريع مع أي موقف جديد. والأميركيون يحاولون دفعنا إلى الحلف معتقدين أنهم أوقفوا بنا هذه المرة. ولكننا شعب ذو عزيمة وإصرار.. نحتمل مالا يطاق .. نكذب دائما .. وأخيرا نحقق أهدافنا. ونحن ندق كعوبنا فعلى الأميركيين أن يكونوا من الحكمة لهتراجعوا.

بالطبع، لا نستطيع رفض كل المطالب التجارية للولايات المتحدة. ولكن لو اتخذ كلا الجانبين مواقف حازمة.. بشأن المقاتلة أف أس أكس، من قبل اليابان أو بشأن المعادلات التجارية المتعلقة بالمعونات التجارية من قبل إدارة ريجان .. من المؤكد أن النتائج كانت ستؤدي إلى علاقة أكثر إيجابية. فالمسائل الاقتصادية المتعلقة بمبالغ طائلة من الأموال تخرج أسوأ ما في باطن طوكيو وواشنطن، وتبدو عاطفة الأميركيين الجليشة، تجاه صفقتي شركة كولومبيا ومركز روكفلر، بالنسبة لليابانيين نتيجة لإطلاق الأميركيين الرصاص على اقتدامهم بأنفسهم، أي من فعل أيديهم. في عام ١٩٨٥ كان قادة الولايات المتحدة مضطربون ملء أشفاهم على اكراه اليابان بقبول تخفيض قيمة الدولار .. ولكن الطلقة طاشت بطريقة ما.. لتخرج اليابان أكثر تدفقا وازدهارا ..

على الأميركيين تأمل المثل الصيني القائل:  
«حين تسوء الأمور عليك أولا النظر في المرأة».

## الفصل الثامن

### نعم .. لا أميركا

رغم إيماني العميق بضرورة مواجهة الولايات المتحدة، إلا أن هناك أوقات يتعين فيها التوصل إلى تفاهم عبر التسويات .. أوقات نقول فيها نعم إذا كانت المطالب الأميركية تلبى بوضوح المصالح المشتركة لكلا الجانبين. سألت يوما جليم فوكوشهما، أميركي من أصل ياباني يعمل في المكتب التجاري الأميركي، عن المسائل التجارية التي تعتزم واشنطن إثارتها في المرة القادمة. فأجاب، «نظام التوزيع، الذي يستحيل إصلاحه من جانب السياسيين اليابانيين دون ضغط أميركي»

ورغم التحفظ على ضرورة الضغط الأميركي على اليابان، فإنني أقر أن نظام التوزيع اليابانية للبيع بالجملة والتجزئة شديد التعقيد، مما يجعله أحد أكبر متاعب اليابان، جيش من الوسطاء يرفع أسعار السلع الاستهلاكية إلى أرقام فلكية. منظمات عدة ومصالح خاصة، ناهيك عن السياسة، حيث يعتمد هؤلاء على هذه الشبكة المعقدة كمصدر للدخل.

نحن لا نستطيع أن نرفض بجفاء كل مطالب الولايات المتحدة . ومثال على ذلك، مسألة السماح بدخول الأرز الأميركي إلى السوق اليابانية، التي تضع مبادئ حرية التجارة في مواجهة إجراءات حماية السوق. مناطق المدن، التي أمثل إحداها، لاتعترض على الأرز الأميركي، على حين يقف الريف حنجراً عشرة أصام تحرير سياسة الاستيراد. ونجسد صرخة الفلاحين هذا الاتجاه «ولا حبة واحدة من الأرز الأجنبي».

اتخذ وزير الزراعة والغابات والثروة السمكية، في وزارة تاكيشيتا، موقفا معارضا لسياسات الاستيراد. ومع تقديري للسيد تاكاشي ساتو، فأصواره على أن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ضرورة للأمن القومي لم يعد أمرا ذا بال. فقد أصبح الاقتصاد العالمي متاخلا ومتشابكا، لدرجة أن الرئيس جيمي كارتر لم يمنع صفقات المهرب إلى الاتحاد السوفياتي حين قام الأخير بغزو أفغانستان. ومن المحتمل أن مزارعي الوسط

الأميركي، قد رفضوا الحظر بقوة. واليابان عميل أكثر ثراء وأفضل، ولذلك لا تستطيع أى حكومة أميركية منع صفقات الغذاء عنا. ويبرز معارضة سياسة تحرير الاستثمار حجة عاطفية كالقول بأن زراعة الأرز تقليد ثقافى يابانى. والحقيقة إن المزارعين اليابانيين قد يعجزون عن منافسة الزراعة الأميركية، مع أخذ التغيرات التى ستطرأ على الريف اليابانى فى الاعتبار. ورغم ذلك، فعلى اليابان فتح أسواقها أمام الأرز الأمريكى.

ويسرى ذلك أيضا على قطاع الإنشاءات فمن الواجب السماح لشركات الإنشاءات الأميركية بالمشاركة فى المشاريع العامة. وهناك توجس عام من السماح للشركات الأجنبية للعمل فى اليابان. ولم يعد السبب سرا، فتكاليف المشاريع العامة ترتفع بنسبة ٤٠٪ عن مثيلاتها فى أوروبا والولايات المتحدة. والدول الأخرى تهاجم احتكار المقاولين اليابانيين للأعمال الإنشائية.. ولذلك لابد أن يخضع هذا القطاع للإصلاح أيضا.

#### ٢ لا لليابانيين؛

اعتاد الأميركيون مناصرة مبدأ الفرص المتساوية، والآن بدأ مستولو التجارة فى الولايات المتحدة المطالبة بالنتائج المتساوية أيضا، وهو تغير يرجع على الأرجح إلى إغلاق السوق اليابانية. ولهذا يتعين إزالة القيود وأساليب الاحتكار أمام المنتجات الأميركية. وهو حل لن يؤدي إلى انتهاء هذه المشكلة. فالنشاط الاقتصادى الذى لا تقوده قوى السوق، سرعان ما يفقد زخمه وحيوته اليوم. وعلى الشركات اليابانية أن تخوض المنافسة فى مواجهة شركات العالم، وليس فى مواجهة الشركات المحلية الأخرى. أن الإصرار الأمريكى على المساواة فى النتائج، أى الشراء الإجبارى والحصص المماثلة، لمجرد حجة فى أن اختلاف الاقتصاد والنظام السياسى اليابانى، يعوق حيوية وفاعلية الشركات الأميركية. فكيف يمكن لهم أن يصبحوا أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة فى سوق تقتصر على منتجاتهم؟.

وفى نقاش صاحب دار حديثا مع رونالد مورس، وهو متخصص فى شؤون اليابان

ويعمل فى مكتبة الكونجرس، اعترف رونالد أن الخلاف التجارى بين اليابان والولايات المتحدة نتيجة فعلية للنظام السياسى والاقتصادى الأمريكى. ولم يجانب رونالد الحقيقة حين قال: إن على الأمريكين فتح أعينهم على الحقيقة فى أن العجز التجارى مع اليابان، الذى يبلغ ٤٩ بليون دولار، يعود فى الأساس إلى الأخطاء الأمريكية.

الكثير من المشتريات الأمريكية من اليابان ليس سلعا كاملة، وإنما أجزاء تدخل وتجمع فى المصنوعات الأمريكية، ثم تباع تحت أسماء أمريكية، فالمصانع اليابانية عبارة عن محطات خارجية تعمل لتغذية الصناعات الأمريكية، إن قوة اليابان الاقتصادية وضعف القدرة الأمريكية التنافسية ليس مجرد مقارنة بسيطة، فالاقتصاد البلدين أصبح متاخلا ومتشابها لدرجة أن قبول اليابان لمطالب إدارة بوش التجارية المعقولة، سيعمل على زيادة قوة الصناعة فى اليابان. وحتى يومنا هذا فإن كل تنازل اقتصادى انتزع من اليابان أسفر عن هذه النتيجة. وكما جاء فى تقرير رئيس لجنة التنافس الصناعى، بأن السوق اليابانية كلما أصبحت أكثر اتساعا باتت الصناعات الأمريكية أكثر عرضة للمعاناة، على حين تأمل الإدارة الأمريكية من خلال المطالبة الجادة بتحرير السوق اليابانية بالكامل فى إضعاف الشركات اليابانية وإفكارها.

ومع ذلك لا يجوز أن يستخدم هذا الاحتمال لتبرير رفض اليابان فتح أسواقها. ينبغى أن يكون التفاعل مع أسواق العالم هدفا، ولهذا يجب إبلاغ دعاة حماية السوق صراحة ودون مواربة أن منع المنتجات الأمريكية من النفاذ إلى السوق اليابانية، بات أمرا غير مقبول. علينا أن نقول لا للعناصر المفرطة فى انتقاداتها لنا فى واشنطن، وأيضا لا للنماذج التقليدية فى طوكيو، التى تعتقد أن فى إمكان اليابان، أن تقوم بالتصدير إلى الأبد دون أن تستورد. فمن أجل صالح الغالبية العظمى من اليابانيين، يتعين على ساستنا أن يصدوا أصحاب المصالح الخاصة الضيقة.

لقد هاجم بعض اليابانيين المباحثات الثنائية حول إزالة العوائق التجارية التى عقدت فى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ معتبرين ذلك تدخلا أمريكيا سافرا فى الشؤون الداخلية لليابان. لست أوافقهم هذا الرأى، فصراخهم المتعالى كلما دخلت الحكومة مفاوضات

"ضغط اجنبى.. ضغط اجنبى" ليس إلا مضيق للوقت، فهناك مالا يحصى من قلاع الحماية التى يمكن أن تتصدع بدفعة خفيفة، ونظام التوزيع اليابانى أحد هذه القلاع. وقد أثار المسؤولون ورجال الأعمال الأميركيون مسألة نظام التوزيع فى اليابان لسنوات عديدة. والحقيقة إن هيركل يوارو، بطل روايات اجاثا كريستى، سيصاب بالحيرة والارتباك حول كيفية وصول السلع إلى المستهلكين فى اليابان.

إن إنشاء خطوط انسيابية مباشرة للتوزيع عوضاً عن هذه القنوات المتشابكة الملتوية، سيعمل على توفير مالا يقل عن ٣٠٠ ألف موظف. ولن يتحول هؤلاء إلى عاطلين لمدد طويلة، فنقص العمالة الحالى سيمتدح إيجاد فرص عمل جديدة وبشكل سريع.. إن المستهلك أحق بالعطف من أى شخص آخر. فتكاليف هذا الجيش الجرار من الموزعين فى مجالى توزيع الجملة والتجزئة، أحد الأسباب الرئيسة فى ارتفاع الأسعار. وقد يزيد نظام توزيع مختلف فى ثراء المؤسسات، ولكن اليابان ماتزال بعيدة عن مجتمع الوفرة. لقد بدأ واضحاً منذ مدة، أن التباين بين الناتج القومى الإجمالى ومستوى حياة الفرد، يجب أن يتقلص من خلال تخفيض الأسعار. ولكن لم يتخذ مع الأسف أى إجراء بهذا الصدد، لأن الإبقاء على المصالح الخاصة، مازال يمثل مصلحة الكثير من رجال السياسة.

إن تكلفة الحياة اليومية عالية للغاية. حيث إن ثمن قذح القهوة فى المدن يبلغ ٥٠٠ ين أى مايعادله ٣,٥ دولار.. سعر جنونى. كما أن منتجات اليابان الرئيسة مثل آلات التصدير وأدوات الزينة والسلع الالكترونية تزيد ٢٠٪ على مثيلاتها فى نيويورك أو لوس انجليوس. فلا عجب إذن مع هذه الأسعار الشاذة المناهية للعقل، أن يرتاب الناس فى قيام الكارتلات العالمية بتحديد أسعار منتجاتهم فى الخارج فى الولايات المتحدة.

ويشهد هذا التناقض الرهيب فى الأسعار على تعقيد وتكلفة نظام التوزيع فى اليابان. إن المستهلكين من فئة الموظفين ذوى الاجور النابتة، اناس منسيرون، ضحايا الإجهال المجرم لعملية السياسة. فعلى الساسة المشاركة والمساعدة فى خلق إجماع شعبى

فى مواجهة الأسعار الفلكية. فى عام ١٩٨٩ أصدرت هيئة التخطيط الاقتصادى تقريراً أكد زيادة أسعار السلع الاستهلاكية بحوالى ٤٠٪، عن مثيلاتها فى نيويورك. والغريب أن هذه السلع تخضع كلها لقوانين الحكومة وقرى الأسعار هذا يعنى فى ظل تساوى الأجور، أن اليابانى فى طوكيو يشتري أقل من الأمريكى فى نيويورك بحوالى ٤٠٪، وبعبارة أخرى، إن الموظف فى مؤسسة أوتشاشى الذى يكسب حوالى ٤٠٠ ألف ين أى ما يعادل ٢,٧٥٨ دولار، يستطيع أن يعيش فى مستوى المقيم فى متهانن الذى يكسب ٢٤٠ ألف ين أى ١,٧١٤ دولار فى الشهر. ولذلك، فإن تخفيض الأسعار بنسبة ٤٠٪ يعادل ارتفاع الأجور حوالى ١٦٠ ألف ين، أى ما يقابل ١,١٤٧ دولار. فالحصول على سلع وخدمات بأسعار معقولة هو المدخل إلى مستوى المعيشة المرتفع.

ويبرز البيروقراطيون ورجال السياسة إهمالهم لجماعة المستهلكين بالقول إن ارتفاع الأسعار ظاهرة يابانية خاصة، ولا ينبى لنا التخلص من سماتنا المزاجية غير الملموسة، التى تعزز اقتصاد اليابان، مثل أسلوب الإدارة اليابانى، والتزام الموظفين نحو شركاتهم، لمجرد تلبية الأساليب والقيم الأمريكية. ورغم قولهم هذا، يبقى استمرار الحل الوطنى تحت شعار الحفاظ على الهوية الثقافية لليابان، أمراً جديراً بالازدراء. إن إلغاء سيطرة الحكومة نتيجة الحاح الولايات المتحدة، شريكنا التجارى، اتاح للمستهلكين فرصة الحصول على منتجات أقل تكلفة وأفضل نوعية. ولم يؤثر ذلك فى سلامة هويتنا الثقافية.

ويرمز النزاع المتعلق بإدخال هواتف السيارات الأمريكية إلى امتيازات البيروقراطية المنطوية على مفارقة عجيبة. فقد أصرت وزارة البريد والاتصالات على السيطرة على موجات الراديو وعلى تنظيم هواتف السيارات، من قبيل إعاقه الشركات الأمريكية. والنتيجة أن هاتف سيارتى يابانى الصنع غير موثوق به، فغالبا ما يتوقف عن العمل عند إشارة المرور، كذلك يتوقف الهاتف على القور إذا صرت السيارة أسفل الطرق العلوية التى تتقاطع فى طوكيو، ويمكن مراقبة أفضل أنواع أجهزة الهواتف اليابانية

بسهولة. فعادة ما ينتصت رجال العصابات على سياسى ما أثناء محادثته مع عشيقته حتى يتأتى لهم ابتزازه فيما بعد بمبالغ طائلة. فالتنصت أمر متاح للدرجة أن لا أحد يجرؤ على مناقشة امور جادة وسرية عبر هاتف السيارة. ومن المفترض ان الهواتف الأميركية متقنة الصنع، وقد حاولت جاحدا الحصول على أحدها ولكن الروتين الحكومى احبط كل محاولتى. فالمنطق البيروقراطى الملتوى، حرم المستهلك اليابانى من عدد لا يستهان به من المنتجات الرخيصة.

ويقع إرهاب آخر عنيف على دافعى الضرائب نتيجة للمزايدات على المشروعات العامة التى تعم اليابان، المعروفة باسم (دايجو). والدولة متغاضية تماما عن ذلك، فالمزايدات العامة المعدة سلفا تزيد من ١٥ إلى ٢٠٪ على مثيلاتها فى القطاع الخاص. اسمحوا للناس ان يعلموا فى جيوب من تصب أموالهم. وزارة التعمير تصر بدورها على استمرار هذا الاسلوب، رغم الانتقادات الخارجية لهذا النوع من المزايدات المريبة. وتبرر وزارة التعمير موقفها هذا أنه من أجل الحفاظ على النظام فى الصناعة". لكم اود سماع تفسير، أيا كانت قسوته، يوضح كيف يخدم هذا التواطؤ الصالح العام وهكذا تساعد طبقة الموظفين على استمرار الاسعار الفلكية، بدلا من العمل على تخفيضها.

والغريب أن البيروقراطيين يسخرون من فارق الأسعار بين اليابان والعالم الخارجى بالقول "إن الوزراء لا يقررون، وإنما المستهلكون هم الذين يفعلون ذلك".

فها هو معلق تليفزيونى يتلوع قائلا "مادام هناك من يدفع الثمن، تصبح الاتهامات الموجهة إلى أصحاب المصانع والتجار غير ذات جدوى" وهكذا ينحاز البيروقراطيين بوضوح إلى جانب أصحاب المصانع والتجار، متجاهلين الرابطة المباشرة بين الأسعار ووضوح الناس المالى. ولذلك لابد من إيقاف هذا العبء والغبن العظيم.

ويجب على الحكومة بالتالى العمل على تخفيف حدة الأسعار فيما يتعلق بالسلع الضرورية، إذا كان الهدف النهائى للثروة القومية هو تحقيق مستوى معيشة مرتفع، واشباع رغبات الأفراد. وتبدأ الخطوة الأولى بأن تخفف اللوائح، وإخراج البيروقراطيين

من السوق، إن الاستجابة للعديد من المطالب الأميركية، المتعلقة بالغاء القيود التجارية، يجرى في صالح المستهلك الياباني. ومن الأهمية بمكان أن تركز الأحزاب السياسية في اليابان مستقبلا على مصلحة المستهلكين، وليس المنتجين، وإلا عرضت نفسها لانتقادات الناخبين، بغض النظر عن برامجها. فإعادة ترتيب الأولويات سيكون له أثر فعال في حل الكثير من المشاكل التجارية مع واشنطن.

تحدث الصحفي الأميركي جيمس فالو عن التوسع الشره لاقتصاد اليابان. إننى اعتقد أن بإمكانى تفسير الأسباب وراء عجلة اليابانيين الاقتصادية. لننظر إلى ما حدث في أعقاب التوسع في فرض الحصص على اللحوم المستوردة. فقد قامت الشركات التجارية اليابانية في استراليا بشراء مزارع الدواجن والمواشى لاحتكار السوق الجديدة. لماذا لم تقوم هذه الشركات بشراء اللحوم من المنتجين الاسقواليين؟ لماذا يستغلون كل فرصة لزيادة أرباحهم؟ الاجابة تكمن في اعتقادى في نوعية الحياة الرديئة التى يعيشها الموظف الياباني. إن النهم والشره الجماعى الذى يراه الإنسان الغربى، هو في الحقيقة شع جماعى، أى حب لجمع المال، لتعويض الفقر الروحى لدى الفرد الياباني، فإدمان العمل مجرد علامة وليس سببا. رفع مستوى حياة الفرد سيؤدي في النهاية إلى التحول نحو هدف أسمى، بدلا من محاولة إشباع الذات عبر نجاح المؤسسة وتحقيق عوائد أكبر. وهذا التحول سيجعل المجتمع الياباني يدخل في مرحلة النضج. لقد طور اليابانيون ثقافة روحية رفيعة، على سبيل المثال وليس المحصر، احتفال شرب الشاي، والفنون الحربية. ومع ذلك، فمايزالون محبطين من جراء الهوة التى تفصل حياتهم الأرضية المادية عن البعد المتماثليزيقى.. ولهذا يصب اليابانيون جام طاقاتهم في إنجاز أهداف مشتركة.

كان التحديث واللاحاق بالغرب الهدف القومى لليابان منذ القرن التاسع عشر. ولكننا في العقد الأخير من هذا القرن من تجاوز الولايات المتحدة في مجالات معينة. الأمر الذى جعل اليابانيين مدركين للقيمة التزامهم الجماعى نحو العمل والتوسع الاقتصادى. نحن الآن في منعطف تاريخى: ينبغي علينا الانتقال من إثراء أو إشباع المؤسسة إلى

إشباع الفرد. وهذا يجعلنا بحاجة إلى فكر جديد حول كافة الأمور بدءاً من السياسة وانتهاءً بأسلوب الحياة.

أما الولايات المتحدة الأميركية فهي تتقدم اليابان في نوعية الحياة، المتعلقة في أوقات الفراغ.. مستوى المعيشة.. البنية الثقافية.. المتاحف.. قاعات الموسيقى.. المسرح.. الجمعيات الخيرية، وهذا يعنى ضرورة إدخالنا لإصلاحات، تأخرت بعض الشئ، في ممارسات العمل. ولكن علينا أولاً القيام بالتغير السياسى. ومن المحتمل أن تسارع واشنطن، المستغرقة فى الأرقام التجارية والإحصاءات قائلة "نحن لانستطيع الانتظار مدة أطول من هذه". وعلى الرغم من ذلك، فإن اليابان قد بدأت تعى لقواها الماهية الصحيحة للمجتمع الناضج، والمجدل السياسى المطلوب لتحقيق ذلك.

واستناداً إلى هذا الفهم الجديد، فعلى اليابانيين، إعادة تقييم موقع الشركة فى حياتهم وفى المجتمع. ويتوجب علينا الإصلاح السريع لنظام الضرائب، لتشجيع ما يطلق عليه الأميركيون المواطننة المشتركة، التى تعنى التزام الإدارة بتنحية شريحة الربح جانباً، وخدمة المجتمع من خلال النشاطات الخيرية والثقافية.

إن تحسين مستوى معيشة الفرد والمستهلك وثيق الصلة بالمفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة. ولذلك فعلى اليابانيين أن يرفضوا الطلب الخاص بالممارسات المنفردة لليابان، التى تطورت عبر قرون طويلة.. وأن يقولوا لا للبيروقراطية واللمساسة التقليديين الذين يعبرون عن المصالح المضيغة الراسخة.

وكلمة (نعم) لواشنطن فى العديد من القضايا تعبر فى الحقيقة عن أسلوب يرنو إلى تحسين الروابط مع الولايات المتحدة الأميركية.

## الفصل التاسع

### اليابان واميركا : لاعب الخط الامامي

### في الحقبة القادمة

وضع مؤتمر يالطا جورج بوش وميخائيل جورباتشوف نهاية للحرب الباردة ، وللصدام الهائل بين الشيوعية والديمقراطية. لقد جاء رد فعل جورج بوش على قرار المانيا الشرقية المبكر ، بتحطيم حائط برلين مشويا بالغوص . فبرغم امتداح بوش لهذه الخطوة ، إلا ان مشاعر مختلطة قد بدت على ملامحه. فمن المحتمل أن تشير المانيا الموحدة المتعاقبة في وجه السياسة الاميركية.

في الحقيقة، لقد أحبط الانهيار السريع للشيوعية الرئيس بوش، فالتجربة السياسية التي بدأها وأرسى دعائمها لثنتين منذ قرابة المائة عام، جاءت منافية للطبيعة الإنسانية مما اودى بها للفشل الذريع . ولكن قرنا من الزمن، يظل مجرد لحظة في عمر الإنسانية، فهو ليس بالمدة الكافية، كي تأخذ ايدولوجية ما مجراها.

إن نظرة بوش المرتبكة حين أخذ حائط برلين في الانهيار تشير إلى مدى الارتباك والاختلاط الذي يشعر به عامة الناس في المرحلة الانتقالية من حقبة لأخرى.. ترى هل يرحب الأميركيون حقيقة بهذا الانتقال، أم يأسفون لحدوثه؟ فالمجهول أمر لا يلقى الترحيب، والناس عادة أعداء ما يجهلون. ورغم ذلك، فإن المجتمعات شأنها في ذلك شأن افراد، تتغير بمرور الوقت، وتيارات المد والجزر التاريخية الجياشة تداول الحضارات بين الناس. والأمم التي تفشل في التكيف مع الواقع الجديد تفقد السيطرة على مصيرها الخاص.

وتؤثر الأحداث بدورها في العلاقات بين الدول معرضة إياها للانحطاط والتغير، ولذلك لا توجد علاقة ثنائية خالدة أبد الدهر. ويتم تجاهل هذا التطور عن صفاقة إن لم يكن جهلا وعجرفة، وبالتالي فإن العلاقات الثنائية اليابانية الأميركية عرضة هي

الأخرى للتغير في المستقبل. فعلى الرغم من الصلة الوثيقة بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية، إلا إن هذه العلاقة لم تتسم بالفهم المتبادل. بما يؤهل الحلاف الحالي لزيادة الشعور بعدم الثقة لدى كلا الجانبين. ومن أجل تفادي هذا السيناريو السئ، علينا الحفاظ على الاتصال المنظم والعميق، وعلى استمرار بذل الجهود لسير اغوار بعضنا البعض.

لم تسير الولايات المتحدة بما فيه الكفاية نحو اليابان، بل حتى لم تأخذها على محمل الجد، وذلك لأننا منذ عام ١٩٤٥ ونحن تحت عباءة العم سام، ورهن إشارته. وقد يشعر الأميركيون حاليا أن اليابان بدأت تخرج من القبضة الأميركية. ووفقا لمفهومى الشخصى، فيأتنى اعتقد أنه لا ينبغي أن تنفصل اليابان فى الحال عن النظام الأمنى الأمريكى. بل لابد من حفظ العلاقة الخاصة، بين واشنطن وطوكيو لصالح اليابان والمنطقة المحيطة الهادىء بأسرها، فالانفصال قد يحطم الاقتصاديات النامية حاليا فى المنطقة. وعلى اليابان أن تلعب دورا واسعا فى عالم ما بعد الحرب الباردة. حيث يمكن أن يتيح الاستخدام الفعال، والمستقل لما فى أيدينا من القوة الاقتصادية، التكنولوجيا المهارات الإدارية والمصادر المالية، التقدم الثابت والمستمر لمنطقة المحيط الهادىء برمتها. أخذت الأبعاد الاقتصادية للمرحلة المقبلة فى الكشف، فلم تعد الشيوعية كنظرية سياسية ذات سمة عملية أو ذات معنى، بل إن بقاها قوية حتى وقتنا هذا يعد بمثابة سخرة من التاريخ. فالتعشيث الطويل والافتتان بالأيديولوجية، كان يشكل هوة ثقافية بين الإنسان وبين التكنولوجيا التى ابتدعها الإنسان . وبالنسبة لليابانيين، وهم اناس عمليون يجيدون العمل ويفضلونه عن الانقطاع للتأمل الميتافيزيقى، تحمل نهاية الاستغراق فى الأيديولوجية خبرا طبيا لهم.

يوضح التاريخ أن التقنية تخلق الحضارة، وتحدد مجال ومستوى تطورها الاقتصادى والصناعى. والآن يريد الاتحاد السوفياتى وأوروبا الشرقية الحصول على تقنية من طراز رفيع وعلى مساعدات مالية لزيادة القدرة الإنتاجية . ترى من هى الدول التى يمكنها إمدادهم بالمال والتكنولوجيا؟ اليابان فقط. ولكننا لا نستطيع

مواجهة هذا التحدى بمفردنا، لذلك ينبغي أن تصبح هذه المساعدة مشروعاً تشاركنا فيه الولايات المتحدة الأميركية.

### دور اليابان فى العالم :

تنقسم واشنطن فى رأيها عن اليابان إلى قسمين، الأول ما يعرف بنادى الكرز المتفتح، والثانى يختص بالمتحاملين على اليابان، تتبع وزارتا الدفاع والدولة القسم الأول، أما مركز قيادة القسم الثانى فيقع فى مبنى الكونغرس الأمريكى، تدرك وزارتا الدفاع والخارجية تماماً أن التقنية اليابانية المتقدمة، علاوة على الإنتاج الواسع النطاق، امران لا غنى عنهما للاستراتيجية الأميركية العالمية، بل تعتبران أن تعريض الكونغرس باليابان عمل يفتقر إلى الحكمة، ورغم اختلاف الجاهين، إلا أنهما يتفقان على امر واحد : ألا تزداد اليابان قوة عما هى عليه الآن.

رونالد مورس، المتخصص فى الشؤون اليابانية فى مكتبة الكونغرس والان تونيلسون، المحرر السابق فى مجلة السياسة الدولية، كتباً معاً، فى نيويورك تايمز، مقالة صريحة على نحو غير معتاد تحت عنوان «تركوا اليابان كى تصبح اليابان» فى ٤ أكتوبر ١٩٨٧. فقد ذكرا فى المقال أن من الواضح، أن اليابان تسعى إلى الوقوف على قدميها استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً، وأن استمرار تعامل أميركا مع اليابان على أنها دولة تابعة خاضعة، يسرع بالآخرة إلى الانفصال الحتمى بل يجعل هذا الانفصال بصورة أكثر بذاة وتعقيداً. واستنتج الكاتبان « أن الفائدة ستعود على البلدين لو أن اليابان تولت القيام بدور بناء فى الشؤون الإقليمية والدولية».

.. الرسالة واضحة: يجب علينا أخذ المبادرة فى التفكير ثم التصرف والتوقف عن أداء دور المرووس الذى يحيل كل القرارات المهمة إلى رئيسه فى العمل.

واستببح القارئ العذر فى تكرار ما سبق وقدمته، ان الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه تكمن فى التخلص من توجهنا الخانع نحو الولايات المتحدة، لا يجب أن نستمر عبيداً رهنا لإشارة من واشنطن. ولعل رواية «الملك وأنا» تفيدنا بهذا الصدد، ففى تقدم لليابان حركة البداية العظيمة. فعندما كان الملك يحتضر.. دعا ولى العهد الشاب إلى

عهد جديد لسام قائلا: لن تمنحني الرعية بعد الآن كالضفادع المبتلة .. بل لنقف منصبة الهامة .. الاكتاف للخلف والرؤوس عالية لينظروا إلى عيني الملك كشعب يتيه زها بما عني أن يفعل» .

.. إذا حدث وواجه اليابانيون المعص سام، ماذا ستفعل باستقلاننا؟ وما هي القيم والمثل التي ستقدمها إلى الساحة الدولية؟

حين توفي الامبراطور هيرو هيتو في يناير ١٩٨٩ وترلى ابنه اكيهيتو العرش دعا إلى عهد جديد لانهاز السلام، مما يرمز إلى دور اليابان في مسار الحضارة القادم. والمقطعين اللذين تتكون منهما كلمة انهاز السلام في اللغة اليابانية (هي ين) تتخذ اسلوب الكتابة: «سكنة الداخل تشيع السلام في الخارج» . مما يشير إلى أن استقرار وتقدم اليابان سيتسرب، على نحو تدريجي، إلى الناس في الخارج. وستكون هذه هي المرة الأولى التي تلعب فيها اليابان دورا بارزا على المسرح الدولي، وهي مهمة، في رأيي «نتساوى فيها جميعا» وعلينا أن نقبلها ولهذا فإن التعاون مع دول عديدة أخرى. وعلى رأسها الولايات المتحدة، يعد امرا جوهريا» .

يقول بعض العلماء إن العلاقات بين الدول لا تتغير بين يوم وليلة في أوقات السلم. ورغم ذلك فمراحل الغوران التاريخية الكبرى، مثل مرحلتنا الراهنة، تبرز أحداث متخمة بالبلور لتغير مفاهيمنا عن العالم. ويزود التاريخ المراقب المتأنى بمبادئ فعالة لكيفية مسار الأمم في الفهم والعمل. فأصداء الماضي تدوي لفترة ما .. ولكنه يظل ماضيا بعد كل شيء. لذلك تركز مهنتنا في تحديث ومعرفة المستقبل المراوغ، في البحث عن أصوات البعد الواهمة والمثقلة بمختلف الاحتمالات. فنحن ننظر إلى الوراء فقط كي نرى المستقبل بصورة أفضل.

ومع اقتراب نهاية القرن العشرين الملى بالعواصف، أود أن أضيف كلمة حول الحقبة المعاصرة: يستحق القوقازيون الكثير من الثناء لخلق الحضارة الحديثة، ولكنهم لم يكونوا عناصر التغيير الوحيدة. إن المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي وصف بشجاعة تحديث اليابان السريع بالمعجزة. فقد اذهله انتقال اليابان السريع من مجتمع اقطاعي

زراعى. إلى قوة صناعية عسكرية، الأمر الذى دفع توينبى إلى الاستنتاج بأن اليابان لم تفعل سوى أنها قلدت الغرب.

ومن المؤسف أن بعض اليابانيين يتفقون مع العالم البريطانى، بل تغمرهم السعادة لهذا القول معتبرينه مديحا رفيعا، لا يفهم هؤلاء التعساء التاريخ. فما يبدو للمراقب السطحى على أنه مجرد تقليد فورى للأساليب الغربية، هو فى حقيقة الأمر، ثمرة مالا يحصى من التقدم والأزدهار الثقافى عبر قرون طويلة.

عملية التحديث التى بدأت فى اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر. جاءت نتيجة للمستوى الثقافى الرفيع الذى أثمرته فترة التوكيجاوا (١٦٠٣ - ١٨٦٧)، والتى تطورت بدورها من ثقافة ازيش مرموياما فى أواخر القرن السادس عشر، الذى حاز إعجاب القساوسة ونجار اسيانيا والبرتغال. وهكذا نجد هوشيماسا اشيكاجا (١٤٣٦ - ١٩٩٠) الفيلسوف الذى يشهد بالقرن الخامس عشر والألف عام التى سبقتها.

فكم هو مناف للعقل ذلك التأكيد بطريقة ما أو بأخرى، أن اليابان الحديثة تفتحت وابتعت بفضل البذور الغربية .. الصين تضرب بجذورها فى القدم ولكنها تفتقر إلى الحماسك والثقافة المستدة بسبب ثورات الأسر الحاكمة ولوقوعها تحت براثن الحكم الاجنبى. وعلى العكس تماما مكنت عمق ثقافة المتفوقة اليابان من النجاح فى عملية التحديث. لم يذكر المؤرخ البريطانى، سواء على نحو متعمد أو نتيجة الجهل وعدم الإدراك، شيئا عن هذا التراث التاريخى لليابان.

ومهما كان سبب ذلك، فعلى اليابانى اليوم أن يدرك أنه على متن موجة تاريخية عارمة، وأن اليابان مع الولايات المتحدة ستشكلان المهيمن القادم. وإننى اختلف مع رأى السائد بأن العالم فى القرن الحادى والعشرين سيكون خماسى الاقطاب، الولايات المتحدة، اليابان، أوروبا، الاتحاد السوفياتى والصين. فمن المحتمل أن تجمع الولايات المتحدة شتات أمورها، وتستمر فى الصدارة.. أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتى سيشكلان فى النهاية جوط من الشبكة العالمية للتكنولوجيا اليابانية.

تريد الولايات المتحدة تقديم مساعدات ضخمة إلى أوروبا الشرقية بما يشبه مشروع

مارشال الذى أدى إلى قيام أوروبا الغربية من عثرتها بعد الحرب العالمية الثانية. فالكثير من الأميركيين يرجعون تراثهم إلى الحرب العالمية الأولى، وإلى الهيمنة المشتركة مع موسكو، ومن بين هؤلاء تيمثق الدعوة إلى عودة التجانس مع بلاد الستار الحديدي سابقا.

ولكن الولايات المتحدة الأميركية غارقة إلى اذنيها فى الدين، مما يجعلها تنفقر إلى القدرات المالية التى تمكنها من القيام بدور المعطى الرئيسى للمساعدات. بل لعلها ستكون غير قادرة على إنعاش اقتصادها، واتخاذ مبادرة ضخمة كهذه حتى بدايات القرن الحادى والعشرين. فأولا يتمين عليها بنى برنامج فيدرالى ضخ، لتحسين نظام التعليم، ولإعادة تدريب القرى العاملة. ولن يثمر الاستثمار فى مجال تطوير المصادر البشرية قبل خمسة عشر عاما على الأقل.

وقد أظهرت اليابان من ناحيتها قدرة تقنية هائلة، خاصة فى مجال التجارة والإنتاج الواسع للسلع ذات النوعية الخاصة. وتحمل الولايات المتحدة المقدمة فى الكثير من مجالات البحث الرئيسية. ولكن هذا الإنجاز الرائع فى المعامل ودور البحث يظل بلا قيمة، حتى يحوله المهندسون وعمال الحراطة إلى منتجات وبيع. وأثناء انهماك الولايات المتحدة فى تضييق الفجوة بين البرج العاجى، أى المعامل، وخطوط التجميع والإنتاج، تتقدم الخبرة اليابانية لتسهم فى اقتصاد العالم.

إليك هذا السيناريو المحتمل لأوروبا الشرقية: ستحصل الأموال والتكنولوجيا اليابانية على إنعاش المنطقة. ثم تنقل الدول الغابرة سابقا، على نحو تدريجى، الخبرة إلى الاتحاد السوفياتى، ليحلح بدوره بمزولتنا التقنية. فالرحلة من طوكيو إلى موسكو عبر وارسو وبراج ليست بالرحلة الطويلة.

من المحتمل أن تهلى العلاقات السوفياتية الصينية أقل أخوة ومودة، عما هى عليه الآن. فموسكو لا تستطيع تسريع قواتها السلعة الضخمة فى الحال.. حيث لا توجد مجالات خلق فرص عمل فى القطاع المبنى، كما لا يمكنها إرسال الجيش الأحمر إلى الريف ليعمل فى الحقول. ولذلك يصبح الكرملين فى أمس الحاجة إلى عدو محتمل

فى مكان ما، والصين هى انسب من يشغل هذا الدور. وربما تنتشر قوات الجيش الاحمر على طول الحدود الصينية السوفياتية لتقفز من جديد إلى بؤرة الضوء. وقد تؤثر العلاقات الهشة المعقدة بين موسكو ويكين بشكل سلبى على علاقات اليابان مع الصين. وإذا كان على اليابان الاختيار بين العملاقين، فمن المحتمل أن تميل اليابان نحو الاتحاد السوفياتى، الذى سيكون قد أزاح عن كاهله الايديولوجية الماركسية اللينينية الصارمة. ولسنوات عديدة مضت، عبر بعض رجال الاعمال اليابانيين عن اهتمامهم فى المصادر الطبيعية للاتحاد السوفياتى، والطاقة الكامنة فى سيبريا. وهذا ليس تقليلا من شأن البترول الصينى، ولكن وفقا لهذه الحقائق، فىلنى أتوقع أن تتجه اليابان نحو الاتحاد السوفياتى. فى العقود القادمة ستكون أوروبا منهكة بالمانيا الموحدة وسيكون الاتحاد السوفياتى والصين أقل حيوية عنهما الآن، على حين تزداد فاعلية منطقة الهاسفيك وجنوب شرق آسيا. ولهذا فعلى الفريق اليابانى الأمريكى أن يكون له نفوذ بناء فى هذه الترتيب الجديد.

#### وزارة السجود

تقع مسئولية التوتر الحالى الذى يشوب العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة على كلا الجانبين. وإمعانا فى توضيح النقطة التى أثرتها مسبقا، فىلن وزارة الخارجية هى الوغد الرئيسى فى طوكيو. فىلن يثنأى لليابان أداء دور مناسب فى العالم بواسطة دبلوماسيين، لا يحسنون سوى قول نعم لواشنطن ويكين وعواصم العالم الأخرى... «نعم، حسنا، لك ما تريد». وقد تعرضت إلى ستة مواقف بحكم موقفى كوزير للنقل، حيث بدا وزير الخارجية خانعا ذليلا للحكومات الاخرى بصورة غير معقولة.

أول هذه المواقف يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية، فقد نهجت اليابان فى تطوير علاقات خاصة مع طهران، بفضل جهود وزير الخارجية السابق شنتارو آبي، الذى هو أيضا مستول قىادى فى الحزب الديمقراطى الليبرالى. أثناء نشوب معارك الدبابات بين البلدين، صبت الولايات المتحدة جام غضبها على اليابان، نتيجة الإحباط الذى أصابها من مجريات الأحداث. فقد أعلنت إدارة ريجان، أنها ستترسل حماية إضافية لحماية

ناقلات النفط اليابانية، بشرط أن تؤيد اليابان السياسة الأميركية المعادية لإيران. كان هذا تدخلا وقحا في الشؤون اليابانية، فإيران لم تهاجم سفينتا تحمل العلم الياباني على الإطلاق، فقد أعدت خطة لتجميع السفن اليابانية على شكل قافلة عند مدخل الخليج الفارسي. ويقوم مكتب ارتباط أنشيء في أبو ظبي بتبليغ إيران في كل مرة، تكون فيها القافلة النفطية على وشك المرور في مضيق هرمز، حتى يؤمنوا لها الدخول. أما القتلى والجرحى من البحارة اليابانيين الذين سقطوا أثناء النزاع فقد كانوا يعملون على متن سفن أجنبية غير يابانية.

اعترضت واشنطن على هذه الترتيبات الخاصة وأصدرت أوامرها لليابان بالتوقف. وكان مطلبها هذا غير منطقي؛ إن توقف العمل بهذه الترتيبات يعنى تعريض حياة اليابانيين وناقلات النفط للخطر. وبدلا من رفض هذا الاقتراح الضار بمصالح اليابان الوطنية، قام المسئولون في وزارة الخارجية والجبن يعترهم بمسؤول وزارة النقل بهذه الخصوص، ورفضنا من فورنا تغيير جدول الناقلة. ولم يكن لمعارضتنا الشديدة صدى لدى وزارة الخارجية رغم أن إطلاعنا على الأمر، كان لمجرد التشاور، أى مجرد تحصيل حاصل.

والموقف الثانى مع وزارة الخارجية لليابان يتعلق بالمدمرة الأميركية تورز التى قاصت بإجراء مناورات عند مدخل خليج طوكيو، مصوبة طلقاتها على سفينة حراسة يابانية. وقد شرحت سلفا محاولات وزارة خارجيتنا للبتستر على الحادث. وفى أعقاب الحادث جاء ريتشارد ل. ارميتاج، نائب وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولى، لتقديم الاعتذار لليابان، كما أرسلت واشنطن أيضا مسؤولا كبيرا لتحسين العلاقات. وبعد تقديم أسف الولايات المتحدة للحادث إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية، طلب المبعوثان زيارتى لكن سفينة الحراسة تنبع وزارة النقل، فما كان من وزارة الخارجية إلا أن أبلغتهما أن الزيارة ليست بالضرورية، وذلك كوسيلة للتخلص منى ولما قد أسببه من إحراج.

والتجربة الثالثة مع وزارة الخارجية الوضيفة تتعلق بالصين. ففي فبراير ١٩٨٧، تعرضت مجموعة من طلاب المدارس الثانوية من مقاطعة كوشى لحادث قطار بالقرب

من شنتهاى حيث قتل ما يزيد على ستين شابا. وشكل هذا الحادث جوهر المفاوضات التى أعقبته والمتعلقة بالتعويضات ووسائل الوقاية.

طلب الآباء اليابانيون حوالى ١٠٠. ٢١٠ دولار تعويضا عن كل شاب، على حين عرضت الصين ٢٠. ١٠٠ دولار. وقد تلقت عائلة أحد الضحايا ٤٨٣ دولارا على سبيل التعويض. وحين وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود رشع أكيرا أوكاميرا، وهو محام صديق، لتمثيل عائلات الضحايا. وكان مقررا فى ذلك الوقت قيام تاكاشيتا، رئيس الوزراء، بزيارة إلى بكين. وبناء على توصية المحام طلبت من رئيس الوزراء إثارة مسألة التعويضات مع الصين. وعلمت فيما بعد، أن رئيس الوزراء الصينى، لى بينج رد على رئيس وزرائنا بالقول: «إننى معنى بالمفاوضات، واليابان دولة أكثر ثراء من الصين مما يجعل المبالغ المطلوبة تفوق قدرتنا كثيرا.. ثم طلب من تاكاشيتا اقناع آباء العلامة بخفض التعويضات.

وفى المؤتمر الصحفى الذى أعقب اجتماع الرئيسين، سأل أحد الصحفيين ما إذا كان تاكاشيتا قد ناقش مسألة التعويضات، وماذا كان رد فعل رئيس الوزراء الصينى، ولسبب ما، أجاب المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية اليابانية «لقد وعد رئيس الوزراء الصينى بعمل ما يستطيع من أجل مصلحة الصداقة الصينية اليابانية». وقد كان الرد كذبة مكشوفة مغايرة تماما لما قاله لى بينج. وأغلب الظن، أن المتحدث الرسمى قام بتملق الصينيين عبر تلفيق جيد لهذا التصريح. وأوردت الصحف اليابانية هذه المعلومات المغلوطة، وما أن قرأها المحامى حتى طار إلى بكين لبدء المفاوضات والوصول إلى ترسية مناسبة، وفقا للأحوال النسوية لرئيس وزراء الصين. وسرعان ما قام الصينيون بإخباره بعدم صحة الرواية، ورفضوا ذرائعه. وتدخل الأمر فى ذهن أوكاميرا فذهب إلى أحد المسؤولين فى وزارة الخارجية الصينية ليعرف ما الذى قاله رئيس الوزراء الصينى بالضبط.

ردد المسئول الصينى بغطوسة نحن غير مجبرين، بأى شكل، بتقديم تفاصيل بمقابلة كهذه إلى «مواطن مثلك» ورفض مناقشة الأمر مع المحامى. التفسير الوحيد لهذا

الاسلوب المنطوقى، أن الدبلوماسيين اليابانيين يتعاملون مع الدول الأجنبية دون الرجوع إلى بلادهم. فحرصهم على رد فعل الحكومات الأخرى يفوق حرصهم على اليابان. صحيح إن العناصر الشابة في وزارة الخارجية أكثر انفتاحاً لهذا الاتجاه، ولكن تأثيرهم على السياسة ليس واضحاً بعد.

تلك التبعة الراسخة ترجع إلى الاحتلال الأمريكى لليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهي تضعف موقفنا التفاوضى وتفسد سياستنا الخارجية. فأى دولة يتعين عليها تحديد أهدافها بوضوح، ووزارة الخارجية تعبر عن اليابان على استحياء وبضعف شديد، الأمر الذى يجعل المسئولين عن العلاقات مع واشنطن ويكبن والعواصم الأخرى، يستغلون ذلك الموقف الهش لوزارة الخارجية.

تبادل المعلومات أيضاً في وزارة الخارجية أمر عسير، فاليد اليمنى لا تعرف ماذا تفعل اليد اليسرى. ومؤشرات التعاون الرأسى والأفقى تبدو ضعيفة. وعادة ما تتجاهل البيروقراطية الوزير، السياسى المعين، وتعمل على إبعاده عن عملية صنع القرار السياسى. وقد يزهر كل واحد من هؤلاء الموظفين بتمثيل اليابان، ولكن أن لهم أن يعرفوا أن عهد القفزات البيضاء والمعاطف المشقوقة الذيل قد انتهى، فالجوهر اليوم يتقدم كثيراً عن مجرد المظهر. ذلك العجز المرضى، حتى في مجرد نقل مواقف البلاد الصحيحة، يضر بالمصالح اليابانية. وتقع المسئولية في التحليل النهائى على عاتق السياسيين الذى يسمحون لهؤلاء الموظفين بتجاوز حدودهم.

بكلية موجزة، إذا لم تنجح اليابان في توصيل آرائها ومواقفها بفاعلية، مستفترض الدول الأخرى أن الضغط يؤدي إلى إذعان طوكيو. وهذا التصور يعرض علاقتنا الدولية للخطر. واخشى إذا استمرنا دبلوماسية السجود هذه، أن نشهد يوماً حاجتنا لكلمة لا فنكتشف أنها جاءت متأخرة كثيراً عن موعدها.

### المشاركة من أجل العالم:

من الواضح أن سياسة اليابان الخارجية غير ملائمة لعالم يتسم بالتدفق. لعلى - لنضع القارىء إلى الملل بتكرار هذا التحذير للشعب اليابانى، الذى يبدو راضياً عن

نفسه، قانعا بعد أكثر من أربعة عقود من السلام والازدهار. والآن ربما يتمتع عليه اتخاذ خيارات قاسية فى وقت قصير. ورؤية مدى انهماك اليابانيين بمصالحهم المتشعبة، الإقليمية والصناعية، واقتتالهم الراهن بالأطفال والأسنان لحماية الوضع الراهن، يجعلنى أشعر بالقلق حول مدى استعداد الأمة للقيام بدور جديد فى مرحلة ما بعد الوباء.

ويقفز إلى الذهن تعليق المفكر الفرنسى «ريوند أرون»، عن الحرب الباردة فى أن السلام لا يمكن الحصول عليه ولكن الحرب أمر مستبعد. ومع ذوبان الجليد فى مؤتمر مالطة، يمكننا إعادة صياغة الجملة بما يتفق مع العصر، والقول، بأن السلام قد تحقق ولكن الحرب أصبحت محتملة. فالنزاع المتصاعد بين الغرب والشرق، كان من الممكن أن يقود إلى مواجهة نووية شاملة، الأمر الذى أدى إلى تحاشى حسم هذا النزاع. وتبقى المصادمات الإقليمية المحدودة - رغم ذلك - مصدرا كبيرا للخطر. وبعبارة أخرى، إن العالم اليوم أكثر تعقيدا. وكما قال العالم السياسى، يونوسكى ناجاى، «ستصبح الدبلوماسية أداة مهمة لليابان من الآن فصاعدا». أيضا مع الانتقال من المواجهة العسكرية إلى التنافس الاقتصادى، تصبح اليابان فى حاجة ماسة إلى استراتيجية وطنية من أجل العلاقات التجارية العالمية.

النزاع بين الدول سيتخذ، وعلى نحو متزايد، طبيعة اقتصادية. ومع إنتهاء الحرب الباردة، سيصبح الحلاف المتعلق بالشؤون التجارية والاستثمار أكثر حدة. وبالعالى ستزداد حملات التعريض الأمريكية باليابان خبثا وضراوة فى السنوات القادمة. على الرغم من أن العلاقات الثنائية، فى اعتقادى، ستظل عاملا مهما فى القرن القادم، قبل أن تصل الى مستوى متد. وسياسة الولايات المتحدة، فى العقد القادم، تجاه اليابان ستقارب موقفها من الاتحاد السوفياتى فى ذروة الحرب الباردة.

وعادة ما تنهى الخطوة الأولى، بأن تتلوع الولايات المتحدة باختلاف اليابان ويأنها أصبحت تشكل تهديدا خطيرا، ثم يتلو تلك الخطوة تشكيل نظام أمن جماعى لإعاقة التوسع الاقتصادى لليابان. وبعد ذلك تتوالى إجراءات الحصار، والخطر على المنتجات

اليابانية الواحدة تلو الأخرى. وقد تم بالفعل تشكيل الحلف لمواجهة اليابان. وأخيرا، سيطر كل ما هو ياباني مطاوعة المشجعات، ولذلك فمن الضروري أن نكون مستعدين لمواجهة الأيام العاصفة القادمة.

أما إذا حاولنا الانحناء في مواجهة الريح، كالعادة عن طريق تقديم التنازلات وقبول خليط من الحلول الوسط، قد تتوقف الريح لفترة وجيزة لتعاود الهبوب بقوة أشد. ولذلك لا ينبغي علينا الانكفاء أمام الضغوط.... ويظل التثبيت الشجاع موقفنا، هو الطريق الوحيد لمواجهة المطالب الأجنبية. كفانا مسامرة وانحناء للتجار. لا بد من الثبات على كلمة لا، في حالة وجود ما يبرر قولها. وعلينا مواجهة كافة ردود الفعل، مهما بلغت من غضب وعنف. فالثبات يجبر كلا الطرفين على إيجاد مساحات للتنازل. ذلك هو الطريق الأفضل لحل النزاعات، وليس التنازل من جانب واحد، الذي يجعل الطرف الآخر غير مدرك لحقيقة شعورنا، فافتقارنا إلى الحزم قد وسعنا بأخط الصفات مثل «ناس بدون دم».

اسلوينا الدبلوماسية المتعطش في نعم. نعم، يحد من حرية العمل، ويجعل الأمور مختلطة لدى العامة. السفير السابق لليابان لدى الأمم المتحدة، كويشيرو اساكاي، كتب في مجلة هيتومسيباش الجامعية، يشجب السياسة الخارجية لليابان التي تتسم بتقديم التنازلات. ضيقنا شعور اللامبالاة الذي يكتنفها تجاه الولايات المتحدة وضرب الفل التالى؛ نفرض أن وزير خارجية الاتحاد السوفياتي تقدم قائلا «في حالة إعادتنا الجزر الأربع الشمالية لليابان، هل تقومون بإلغاء معاهدة الأمن مع امريكا.. فالاتحاد السوفياتي لم يعد مصدر تهديد لليابان». سيرحب قسم معين من الشعب بالاقترح السوفياتي، ترى ماذا سيحبب السياسة اليابانية على اقتراح موسكو؟ وكيف يفاجئون واشنطن في الأمر؟ الخطوة غير المحسوبة قد تفجر اضطرابات سياسية في اليابان وفقا للسفير السابق، الذي مضى يتسائل عما إذا كان لدى الحكومة روح المبادرة لاتخاذ الخطوة الأولى.

ثم إن عقد صفقة اشبه بوصلات مع الاتحاد السوفياتي، أمر لا يمكن إغفاله. فكما

سبق وأشرت، هذه الرقائق الدقيقة تحدد مدى دقة تصوير أنظمة التسليح، وبالتالي فهي مفتاح القوة العسكرية. ويعتمد خبراء الاستراتيجية، في الولايات المتحدة، على قدرة اليابان في إنتاج الرقائق على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن بعض رجال الأعمال اليابانيين يعتقدون أنه في حالة إعادة موسكو للمناطق الشمالية، يتوجب على اليابان إنهاء التحالف الأمتى مع الأميركيين والتحول نحو الحياد. وهم يأملون أن تحصل اليابان في المقابل على حق الامتياز في تطوير سيبريا.

ومن المتصور أن يفضل الاتحاد السوفياتي عقد صلات مع اليابان في المجالات التي تفوق طاقة الولايات المتحدة، فلدى اليابان تقنية (ماجليف) لإنشاء شبكة خطوط للقطارات الفائقة السرعة في سيبريا، التي لا تمتلكها الولايات المتحدة، وتصدر اليابان العالم أيضا في كثير من المجالات التقنية المتقدمة الأخرى. ولذلك يتعين علينا اطلاع الأميركيين على هذا الخيار الذي يقع في مقدور طوكيو وموسكو.... أقول هذا رغم علمي أن مجرد إبلاغه إلى واشنطن في الوقت الحالي، أمر لا يخطر ببال المؤسسة اليابانية.

ولكن على السياسيين والبيروقراطيين، إدراك أن الوقت قد أصبح متأخرا حين تنهك اليابان في شؤونها الخاصة. ففي الخمسة والأربعين عاما الماضية لم يكن لدينا رأى في تطورات العالم. فقد أملت العوامل الجغرافية السياسية بدورها موقفا انفعاليا. فالقيام بدور قيادي ما يزال خارج سماتنا الشخصية. ورغم ذلك، فخشية الظهور على المسرح ستبقىنا في الزوايا إلى الأبد. أما إذا عرفنا ادوارنا جيدا وأدبناها بثقة، فإننا على ثقة بأن أدامنا سيلقى ترحيبا مثيرا. وعلى كل حال، فنحن لسنا مغمورين وقيد البحث، فتاريخنا الطويل وثقافتنا الثرية تؤهلنا لأضواء الشهرة وبريقها.

والحقيقة إن التعريض باليابان رد فعل لتحركنا نحو وسط المسرح، ومحاولة لإعاقة بزوغ «قرن الياستيك» الذي أوشك على الظهور. الجاهل والمتعجب هو من يدعى أننا لسنا كفتا للقيادة. وأنه لأمر مؤسف ذلك الهجوم الذي تشته علينا الولايات المتحدة، شريكنا التي لا غنى عنها.

حقاً، إن اليابانيين بعد الحرب لم يقيموا مفاوضات سياسية رئيسية. ولكن الزعم أن اليابانيين عاجزة عن تحقيق الأهداف الرفيعة وتستغرقها مصالحها الذاتية، هو قول ينطوي على الاحتقار الكامل لليابانيين. فبرنامج خلاق للمعونة يشتمل على التقنية العالية والخبرة الإدارية، يمكن له أن يكون جوهر الرؤية اليابانية.

وتعتبر هيمنة واشنطن الحالية على صندوق المعونة الرسمية بجلاء عن عدم الاكتراث باستقلال اليابان. وإننى اتساءل هل يدرك الشعب الأمريكى ويوافق على هذا الوضع الذى يدفع إلى الجنون؟ أية دولة ترغب فى الحصول على مساعدات يابانية عليها أن تقدم بطلبها الى الولايات المتحدة أولاً، ثم نتولى نحن توزيع الأموال وفقاً لتوجيهات واشنطن، بما فى ذلك دعم المشروعات غير المجدية. وفقاً لروناالدمورس، لقد استنبت هذا الترتيب الغريب نتيجة عدم إبلاغ القادة اليابانيين طالبي المساعدات، أن القرار يهد طوكيو. وفى الواقع، إن رؤساء وزاراتنا لم يستطيعوا قول هذا خشية إغضبنا الولايات المتحدة. وهذا التدخل فى شؤوننا الداخلية ليس حالة فريدة، فكلما دخلت اليابان مناقصة لشراء قمر استطلاع، تدخلت واشنطن لتحبط الصفقة.

هنرى كيسنجر، المقاتل حالياً للمشركين الخارجية، قام مؤخراً وبشكل غوغائى بإبراز شبح الغزو اليابانى. ولتبرير استمرار الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا رغم المعارضة المحلية، ادعى وآخرون معه، أن اليابان ستحتل الفراغ الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة. هذا الإدعاء بالنسبة لليابانيين مجرد هلل من الدرجة الأولى، ولكن على ضوء أحداث الماضى، قد لا يخلو من مصداقية معينة فى جنوب شرق آسيا. ولكن ترى هل انحدرت الولايات المتحدة إلى حد إنها لا تستطيع الاحتفاظ بنفوذها فى المنطقة سوى بتصوير اليابان وتقديمها كعبيع للأطفال؟.

لقد أبطأت الولايات المتحدة، من الناحية العملية، كل توجه مستقل للسياسة الخارجية حاولت اليابان اتخاذه. انقضى الاحتلال منذ مدة طويلة. وجاء أوان التكافؤ، وعلى واشنطن أن تعيد تقييم موقفها الأبقى تجاه اليابان، وموضعها فى العالم وبعد ذلك تبنى نظرة جديدة.

## الريوت واحتفال شرب الشاي،

منذ فترة ما اقترحت أن تشكل اليابان والولايات المتحدة ثنائيا متفوقا يشبه مجموعة الدول الصناعية السبع. على أساس أن القوتين الاقتصاديتين يتعين عليهما التنسيق والتعاون في مجالات عديدة، بداية من التجارة وانتهاء بحماية البيئة. ودون شك، فالولايات المتحدة هي البلد الرائد في التكنولوجيا المتقدمة. ولكن كما يقول بيتر دراكر على التكنولوجيا أن تنضم إلى الإدارة. ومع التسليم بصداقة الولايات المتحدة في الأبحاث الأساسية، فإن اليابان ربطت، بمهارة فائقة التكنولوجيا والإدارة معا، لتسويق المنتجات على نطاق واسع. ويمكن لليابان مد هذا الثنائي بأجهزة رفيعة ومصادر أخرى تفتقر إليها الولايات المتحدة حاليا. ويعترف من التقيت بهم من أعضاء الكونجرس أن القطاع الصناعي الأمريكي يفتقد هذا البعد الحيوي. وقد اتفقا على أن البلدين يكمل أحدهما الآخر. وتركزت محادثاتي في واشنطن، على إمكانية إيجاد مجالات عديدة للاتفاق. رغم أن الجانبين قد بدأ في التناطح، فإن تحديد هذه المجالات هو الوسيلة نحو بناء أرضية مشتركة.

واليابان لديها الكثير من الخبرات لتقديمها إلى الولايات المتحدة، ونخص بالذكر ثقافة الشركات حيث تتميز الشركات اليابانية بالعلاقات الدافئة، التي تجمع بين موظفيها. فهناك رابطة عاطفية تجاه الشركة، ساحة العمل، الزملاء بل الآلات أيضا. ومثال على هذه الحالة المتطرفة، نجد العمال يلصقون صور مطربهم المفضلين مثل موموي ياماجيشي، وجينكوساكيورادا على الريوت، الإنسان الآلي، بل يطلقون عليه أسماء محبب مثل مومو اوجهنكو. قد يبدو هذا سخفاً وهذرا، ولكنه يرفع الإنتاج. إن التفكير في قطعة باردة من المعدن وفق التعابير الإنسانية، يولد نوعا من التعاطف والعلاقة الشخصية، فالعمال ينظرون إلى أجهزة الريوت كزملاء. ولذلك يسارعون باكتشاف الأعطال وإصلاحها. مما يجعلهم لا يشعرون بالوقت في خطوط التجميع.

يعتقد الكثير من اليابانيين أنه لا يمكن نقل تلك البيئة العاطفية إلى الخارج، وفي رأيي أن ذلك اعتقاد خاطئ. فالواقع أن ذلك امر بسيط نسبيا، خاصة بالمقارنة مع

ثقافتنا الرفيعة الاخرى، مثل احتفالات الشاي، وترتيب الزهور. حقا ليس من السهل اكتساب الذوق الرفيع، وان تقديم خبرتنا في المجال الصناعي أكثر فائدة وفاعلية. ولكن فهم المحتوى العاطفي لنموذج المصنع الياباني، يعطى خلفية للجماهير الرفيعة، مثل اسلوب تناول الشاي والايكيبان. إن تقدير الثقافة اليابانية سيؤدي إلى احترام اليابان كبلد، وعلى الرغم من سمعتي كمثير للشغب فإنني أطلع دائما إلى طرق جذابة وبناءة لتقديم اليابان إلى الدول الاخرى.

الإذعان بقبول كل مطلب دون توضيح موقفنا لن يقودنا إلى شيء، وكثير من اليابانيين يستأخرون من الضغط الأميركي ولكنهم قصروا تعليقاتهم على التذمر الخفي. وقد تقودني صراحتي للمساواة القانونية في طوكيو، حيث النقاش من أجل النقاش أمر ليس محل ترحيب، فالناس هنا سرعان ما يتأذون ثم يقطعون علاقاتهم. وكلما قمت بزيارة واشنطن أو نيويورك حيث يحترم الحديث السريع، أدرك مجددا أهمية الصراحة والحديث المباشر.

أحاول جاهدا أن أكون واضحا تماما في حديثي في الولايات المتحدة، فيقول الكثير من الأميركيين، «يا لك من ياباني غريب» أو «أننى لم أقابل يابانيا مثلك». هم بالطبع لا يوافقوننى في كل ما أقول، ولكن على الأقل يعلم كلانا ما يدور في رأس الآخر، فلا بد أن يبدأ الحوار من هنا في هذا المنعطف الذى يواجه العلاقات اليابانية الأميركية من أجل العالم بمرته.

## الفصل العاشر

### لننظر قدما إلى أوروبا وآسيا

فى عام ١٩٨٩ اجبرت إدارة بوش اليابان على الدخول فى محادثات حول رفع المعوقات التجارية، بما يعد دليلا على العلاقة غير المتساوية، على غير ما كنت أمل فى تحقيق مشاركة حقيقية بين طوكيو وواشنطن. حيث كان من المفروض، أن تدخل هذه المسائل، المتعلقة بالقهود المزعومة على التجارة والاستثمار، ضمن إطار المحات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية). وذلك حتى يتم بحثها بشكل جماعى من قبل الدول الصناعية الكبرى. ولكن واشنطن أصرت على معالجة العجز التجارى الأمريكى مع اليابان على حدة فى مباحثات ثنائية.

وأدت المباحثات حول رفع المعوقات التجارية إلى تأجيل تصحيح العجز التجارى الأمريكى. فى مارس ١٩٩٠، أثناء سير المفاوضات قام ميهيل فارين، مساعد وزير التجارة للتجارة الخارجية، بتبليغ لجنة فرعية لمجلس الشيوخ، أن فتح السوق اليابانية سيقتضى على العجز التجارى الأمريكى مع اليابان خلال بضع سنوات.. كما سبق وحدث مع المجموعة الأوروبية. يدل هذا الهلر، الذى ابلغه فارين للجنة، ببساطة إما عن عدم فهمه لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة أو أنه ابلغ الكونجرس بما يحب الأخير سماعه. وظل هناك احتمال ثالث، وهو ما أرجحه، بأن فارين كان يعمل على تشجيع الكونجرس، فى استمرار الضغط على طوكيو. ومهما كانت دوافعه، فشهادة فارين جاءت أقرب إلى الخيال الجامع.

على حين قال روبرت ماكنمارا، الرئيس السابق للبنك الدولى، إن الصناعة الأمريكية غير قادرة على المنافسة الدولية، فتنحيز السوق اليابانية لن يؤثر بحال على العجز التجارى الأمريكى لصالح اليابان. وجاء تصريح ماكنمارا موضوعيا ودقيقا ومسؤولا. أثناء محادثات رفع المعوقات التجارية، أوصى الممثل اليابانى الولايات المتحدة باتخاذ عدة خطوات لزيادة قدرة الاقتصاد الأمريكى على المنافسة. ورفض الجانب

الأميركي يحزم بعض الخطوات، مثل زيادة الضرائب على الجازولين تخفيض العجز الفيدرالي.. وعلق على اقتراحات أخرى بالقول إن الإدارة ستعطي الأمر. وجاء هذا الرد الباهت مشروطا بضرورة الحصول على موافقة الكونغرس.. مما يعد تهربا.

على حين نهد اليابان قد وافقت على غالبية المطالب الأميركية غير المعقولة، بما في ذلك المطلب الفاضح المتعلق بالاتفاق على الاضغال العامة. وعلى الرغم من رفض إدارة ترومكي كايغو على الطلب بالتزام اليابان بتخصيص ١٠٪ من إجمالي ناتجها القومي للاستثمارات العامة، إلا أنها وعدت باتفاق مبلغ ملحق حوالي ٣٤٠ ترليون ين في خلال العشر سنوات القادمة. وقد اعترض وزير المالية الياباني على هذا التعهد، قائلا: إن أي رجل اقتصادي عاقل، سيند هذه الفكرة باذراء.. ورغم ذلك استسلمت لسياسة وزارة الخارجية.

كان الاستخدام الماهر للاتفاق على الاضغال العامة وضبط دائرة العمل، عاملا مهما في نجاح اليابان الاقتصادي. فكثيرا ما قامت الحكومة، اتقاء للكساد بتخصيص ميزانيات طوارئ ثم تأخذ في إقامة مشاريع الاضغال العامة، وإقامتها قبل الجدول الزمني الموضح. والآن، ومع أن الاقتصاد في مرحلة توسع ضخمة يفوق المعدلات، فإن الإتفاق العام على القطاع الخاص النشط قد سبب نقسا في المواد، مما أدى بدوره لرفع الاسعار وزيادة الأجور.. وإلى انخفاض القوة الإنتاجية ثم التضخم. أية علاقات ثنائية هذه التي تعمل حكومة اليابان لتتزم بالاتعمار الاقتصادي، على حين تجد الولايات المتحدة هذا الاتجاه معتبرا إهاء، مغالا للتعاون؟ هل يتعلق دافعو الضرائب اليابانيون صفقة كهذه؟

تقوم استراتيجيتها واشنطن على استخدام الضغط السياسي، التهديد مثلا بالمقويات الاقتصادية، وذلك لتعزيق واضعاف الاقتصاد الياباني، بغية تحسين الاقتصاد الأميركي. ولكن أسلوب، حول جارك إلى شخاذا هذا لن ينقذ أميركا.

أثناء زيارتي للولايات المتحدة في مايو ١٩٩٠، تحدثت في جامعة هارفارد، معهد بروكينجز، وجمعيات عديدة أخرى تهتم بالشئون الخارجية. وقد سمعني الجمهور برد

وجاءت ردود الفعل ملهعة بثقافة مضبوطة. وأخذت أكرز نقطة معينة في كل إحاديثي، فعلى الرغم من أن كلا البلدين، الولايات المتحدة واليابان دول رأسمالية، فإن أسلوب العمل ودور الحكومة في السوق، يختلف في كل منهما اختلافاً ذا مغزى. ويتبع هذا الاختلاف من التاريخ والثقافة. ومع هذا علينا أن نعترف بوجود اختلافات فعالة.. وأيضاً بوجود تسويات تساعد على تجاوز هذه الاختلافات، وبامكانية صياغة قواعد جديدة، مما يمكن الجانبين من العيش معا.

إن الاقتصاد لعبة ذات نتائج حاسمة، وحين يبيع فريق ما دون متنازع، على الفريق الخاسر الإقرار بفشله ومن ثم العمل الشاق. وبمباراة أخرى، إذا حقق قانز حواجز وقعا قياسها جديداً معطما كل المعدلات السابقة، فعلى المنافسين المران ليل نهار حتى يصلوا للبراعة المطلوبة. إن تحقيق البطولة يعتمد على الرغبة في التعلم من الآخرين، وإدخال التعديلات المطلوبة. وقد تساعد الاقتراحات العديدة، المطروحة في الفصل القادم، الولايات المتحدة في تخطي متاعبها. ولكن القرار يعود بالطبع إلى الشعب الأميركي. على أية حال، لن تشوه هذه الإصلاحات أسلوب الحياة الأميركية.

ولعل الإطلاع على تجربة اليابان يحمل بعض الفائدة، فهي على صلة وثيقة بهذا الأمر. في منتصف القرن التاسع عشر، ساعد كل من كومو، مايتوس، يوزي على إيقاف اليابان على الحضارة المعاصرة، وقد عملنا جاهدتين لاستيعاب الأفكار والمؤسسات والتقنية الغربية. ولفترة ما، كان اليابانيون محل سخرية لقيامهم بتقليد الغرب، ورغم كل ذلك لم تنهز اليابان ثقافتها التقليدية وهويتها الوطنية. نفس هذا الأمر ينطبق على الولايات المتحدة، إذا تبنت بعض اقتراحات اليابان، كمن يجعل اقتصادها أكثر قدرة على المنافسة.

حين كانت أوروبا في قمة مجدها خرج أوزوالد سيبفجلر يعتنباً في كعابه للشهينز (انحطاط الغرب) بنهاية العصر الحديث. وقد شهد الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية فشل مجارهما الابدوزلوجية، وميلاد أسلوب جديد مختلف أصبح أمراً وشيكاً. وقد تشاهد اليوم ليس «نهاية التاريخ» أو انحصاراً للديمقراطية الغربية، كما غير بحتاتن

أحد الكتاب الأميركيين: فمصلحة الكونغرس سونجسين الذي طرد من الاتحاد السوفياتي ولم يلق ترحيبا في الولايات المتحدة، تدل أيضا على استمرار البحث الإنساني عن الأفضل وعن الخلاص.

لا بد أن يعرف الأميركيون أن الحقيقة الجديدة قد انتهت، وأن معتقاداتهم الأئيرة في المادة والعلوم والعقلم لم تفسر إلا المرارة. فالهزيمة في فيتنام، على الرغم من النابالم المتهمر على الريف الفيتنامي لعشر سنوات، تبرهن على عبث القدرة العسكرية. لقد سخرت أميركا، العلم وانفقت أموالا طائلة للوصول إلى القمر لتجد في النهاية كومة من الصخور العقيمة. كل هذا المال والجهد وفي النهاية ما هو العائد الذي خرجت به الأمة؟ فما الذي يفعله أميركا الآن من الناحية الاقتصادية؟ لا شيء يوجد سوى نشاط وفاعلية في الخفض... على حين أخذت اليابان في تجاوز الولايات المتحدة بخطوات حقيقية.

ولا يرجع التباين الحاد بين اليابانين والأميركيين في مجال الصناعة والصل، لمجرد الكفاءة فقط، وتعنى بالكفاءة الإنتاج والتوزيع والخدمات، ولكن التباين يتصل بالأساليب والقيم الشرقية. فاليابان بلد آسيوي، وجزء من العالم الرأسمالي، ولقد تقدمت اليابان في الملعب وأصبح متأخرا الآن أن يطالب الأميركيون اليابان بالتغير لمجرد أنها تعمل وفقا لمبادئ مختلفة، صكررة بذلك ما يقوله النقاد الرجعيون. نحن ننص إلى الشرق، ونحن في خضم اللمة، واتهامنا بأننا أمة غير منصفة في التجارة، لمجرد أننا لا نتبع الأسلوب الأمريكي. لهر تهجم وطبع وقع.

إن الأحداث الحالية تشكل علامة بارزة على نهاية المصرة الأوروبية، بما تتضمنه من الفكر الشيوعي والاشتراكي. حتى العلماء قد أكدوا بدورهم أن الكون محدود، وأن كوكبنا الأرض على حافة كارثة بيئية. وكما تنبأ سينجلر، فالحل يكمن في بلوغ مستوى أرقى من الحضارة، تنتج فيه ثقافات مختلفة. ويتعلق أمنا في وثبة جذلية نحو توليفة جديدة. الولايات المتحدة تروج غري للمحضارة المعاصرة، واليابان نسخته شرقية لها. إنها مختلفتان ولكنهما غير متنافرتين، ولذلك فالمواجهة ليست حتمية. فهما تحتاج تقاليد عظيمة، ويعيش كلاهما التحدي للوصول إلى مستوى أعلى من الإنجاز الإنساني.

بشكل الاقتصاد عنصرا بارزا في المرحلة المقبلة. فقد فقدت السيادة الإنجليزية ما كان لها من أهمية في الماضي. وبالمثل السخري، يحدث هذا نتيجة إمكانية التمييز المتبادل والشامل للأسلحة النووية. ومن الآن فصاعدا، ستكون القوة الاقتصادية - الصناعة التكنولوجية والمال - العامل الحاسم في الحقبة القادمة. وإذا كنت على صواب، لن يفتح الاتحاد السوفياتي والصين، وهما الحاسران في التنافس الاقتصادي، بلات الثقل في السياسة الدولية.. لقد أصابني الدهول لسناجة المسؤولين الاقتصاديين في الصين، فقد كشفت أحاديثي مع العديد منهم، أنهم لا يفهمون فكرة الفائدة، أو الأهمية النسبية لتكلفة العمل في الإنتاج. فهم يعتقدون أن انخفاض القيمة يرجع ببساطة إلى عوامل البلى بفعل الزمن. ويمكن فهم أن فط دولتهم المجلزوني يرجع إلى عدم خبرتهم في اقتصاد السوق. وليس هذا المستغرب، فهم يعانون من عجز ذهنيي تسعينات هذا القرن. لقد سمعت أن الباحث الصيني الذي انتحل آراء آدم سميث وجون ستوارت مل (علماء اقتصاد من القرن الماضي) كان موضوع ثنا «تجهيد، كمنقري اقتصادي وتم تعيينه في مركز اقتصادي مرموقا.

ولهذا اعتقد أن القرن الحادي والعشرين ثلاثي الاقطاب، الولايات المتحدة اليابان وأوروبا. وقد يحاول الأميركيون كالعادة ترسيخ روابطهم الخارجية بأرض الابداد، ولكن من المحتمل أن تصبح المجموعة الأوروبية بعد عام ١٩٩٢ غير ملتزمة تماما تجاه الولايات المتحدة. أكثر من هذا، إن وجود ألمانيا المرحلة في وسط أوروبا، ينفذني إلى الشك في أن المجموعة الأوروبية ستكون بمثابة عائلة كبيرة متجانسة. سيبقى التنافس القديم العهد، وقد تشعل ألمانيا للهيمنة نار الحقد الفرنسية والبريطانية، وفشل محور موسكو برلين هو الآخر عنصرا مهما لعدم الاستقرار. لك أن تتخيل، يا الذي يمكن حدوثه لو أن الاتحاد السوفياتي، بوارده الطبيعية للضخمة، انتقل بشكل كلف، إلى اقتصاد السوق بفضل مبيعاته للملننا.

ربما ترغب الولايات المتحدة بتحديث الاتحاد السوفياتي من جانب التعمير بالأنظمة، أو لجبره للتصالح مع عدم مقهوره والمسؤول لأن هل يلتحق الكرملين المعجيس

بالأميركيين؟ انه لمن تبسيط الأمور وتسطيحها، تصور أن ثبات وتقدم العلاقة السوفياتية الأميركية يعود إلى هامبورجر ما جودنالد والهيسى كولا. وغض النظر عن شوق أبناء موسكو الحار للمستعجات الغربية، الحرية.. المميز.. وموسيقى الروك اندرول، فإن اهتمام القيادة السوفياتية الأول يكمن في المانيا القوية. لتصبح بذلك برلين ونيس واشتطن المكان الطبيعي للبحث عن حليف، استنادا إلى رعب الروس التقليدى من المانيا.

لم يتحدث ميخائيل جورباتشوف كثيرا، عن المانيا خلال لقائه مع جورج بوش في يونيو - ١٩٩٠. وبالتأكيد فإن جدول الأعمال السرى كان معنيا باستجداء الدعم الأمريكى للمحموس وغير المحموس حتى يفتح هذا المجال أمام علاقة مع الألمان وفق أفضل الشروط. وذلك لأن الروس يعلمون جيدا أن الولايات المتحدة لن تكون جزءا من أوروبا الجديدة، ولعل الأميركيون حسنا لو دعوا وتذكروا هذا جيدا.

ولهذا ينبغي أن يكون واضحا تماما لدى الولايات المتحدة، أنها جزء من مجموعة الباسفيك، المحيط الهادى، وهى مجموعة من الأمم تتمتع باستقرار وبقدرة، تفوق كثيرا بقية العالم الثالث. إن إدراك الأميركيين بأن مستقبل أميركا يقع على طول ساحل المحيط الهادى، مثلما أدرك ذلك مايك مانسفيلد السفير الأمريكى السابق لدى طوكيو، سيعمل على تغيير المفاهيم الأميركية. فالأمة التى تتكون من اناس يرجعون إلى إهراق وثقافات عديدة، تحقق أهدافها من خلال التعددية العنصرية فى آسيا. ومن ثم تصبح الولايات المتحدة، فى هذه الحالة، الركيزة الأساسية لعالم ثلاثى الاقطاب.

وتستطيع اليابان من جانبها القيام بدور بناء فى أوروبا، دور صفاير لما تريده إدارة الرئيس بوش، التى تدفع اليابان للإسراف والتعذيب. على حين بحث صندوق النقد الدولى اليابان على الإذخار، فالعالم الثالث وأوروبا الشرقية فى أمس الحاجة إلى الأموال اليابانية. واليابان بدورها تستطيع تقديم برامج مساعدة من نوعية خاصة، تشتمل على التكنولوجيا والإدارة والتكنولوجيا.

ويرغم أن علاقة اليابان بأوروبا مشروعة فى الوقت الحالى نتيجة للخلاف التجارى،

فقد اتخذ الكثير من الدول الأوروبية قرارات من جانب واحد ضد المنتجات اليابانية، وما جاء بعضها أكثر حدة من تلك التي اتخذتها الولايات المتحدة. وقد جاء تفسير الأوروبيين لهذه القرارات والتعليقات اعطائها، كما التفتت الحكومات اتفاقيات تحرير السوق لحماية صناعاتهم المحلية. إننى أرى أن تزال هذه العوائق والقيود، حتى تصبح أوروبا سوقاً موحدة.

على اليابان أن تركز مساعداتها لأوروبا الشرقية في دول قليلة، تتوافر لديها معايير معينة، مجتمع متقدم، خيرة باقتصاد السوق، اقتصاد قوى محدود الطاقة نسبياً، ومن أفضل المرشحين لهذه المساعدات، تشيكوسلوفاكيا والمجر، وسوف تبرز خلال خمس سنوات من الجهد المكثف نتائج مؤثرة.

ولا ينبغي لبريطانيا وفرنسا الاعتراض على الوجود الياباني. فقد يعمل اتفاقا الرابط الوثيقة مع براج وروماست في الماضي على تسهيل برامج المساعدات، كما يوفر عدم قيام اليابان في الماضي باحتلال أو غزو أية دولة أوروبية شرقية ميزة مهمة. فمن طريق هذه المبادرات المهمة، تثبت اليابان أنها أحد قادة العالم وتبرز عن سائر الأمم المجازة. وسيساعد نجاح اليابان في شرق أوروبا، جنوب شرق آسيا في التغلب على شكوكه وهواجسه تجاه مساعدات اليابان.

يبدو اليابانيون والأمريكيون مع قرب نهاية الحقبة العصرية، مثل الرواد في عصر الاستكشافات: ليس لديهم اليقين ولكن لديهم الشجاعة. يجهزون النظر في الآفاق بحثاً عن علامات العهد الجديد، ولهذا علينا التحرك بهذوء وحذر في هذه المرحلة الحاصلة، وأن نخلف من أحياننا عدية الفائدة مثل الشعبية والعصب المكثف. إننا بحاجة إلى خاتمة من المشاركة العادلة حتى نجهاز معا العاصفة آمين.

## الفصل الحادى عشر

### جدول أعمال أميركا

أظهر التقرير المؤقت عن محادثات إزالة المعوقات التجارية، الذى صدر فى إبريل ١٩٩٠، أن اليابان وللمرة الأولى تقدمت باقتراحات للولايات المتحدة.

وبرغم قلة هذه المقترحات ومحدودية مداها بالمقارنة مع القائمة الأميركية المقدمة لليابان، جاء رد الفعل الأمريكى غامضا وغير حاسم. كان يتوجب على اليابان حتى تصبح إزالة المعوقات التجارية مثمرة حقا، التأكيد على العديد من الخطوات القاسية التى ينبغي على الولايات المتحدة اتخاذها، لتغزو أكثر قدرة على المنافسة. وتلك الخطوات رغم وضوحها بالنسبة لليابانيين، إلا إنها تتطلب عملا حثيثا لتحقيق أهدافها. ومن أجل المصلحة العامة لكلا البلدين، فلنأى أحت إدارة بوش وأعضاء الكونجرس، على العمل بسرعة وفقا لدراسات عديدة، وتطبيق التوصيات التى طرحتها هذه الدراسات، لأنه سيعمل على تصحيح الخلل التجارى الثنائى بين البلدين. ومن هذه الدراسات «الحقيقة الجديدة» لرئيس لجنة التنافسية الصناعية «وصنع فى أميركا» للجنة الإنتاجية الصناعية، «والصنع بطريقة أفضل» لمكتب التكنولوجيا.

فى مباحثات إزالة المعوقات التجارية قدم الجانب الأمريكى لليابان أكثر من مائتى بند للنقاش، مضمنا إياها بعض الاقتراحات المتكلفة، التى تتجاهل تماما خصائص المجتمع اليابانى، خلاصة من ناحية الأوجه الثقافية. ربما كانت هذه المقترحات جزءا من عملية التجربة والخطأ فى المفاوضات الجادة. وعلى أية حال، فعلى اليابان بدورها تقديم مقترحات أكثر وضوحا وتحديدا.

وقد قدمت خمسة عشر سياسيا، يحملون نفس الآراء، ويطمعون فى أن تسترد الصناعة الأمريكية قدرتها على المنافسة، جدول أعمال يشتمل على عدة مقترحات. كان ينبغي أن يطرح هذا الجدول على لجنة دراسة إزالة المعوقات، من منطلق الصداقة والمحرم. وإلحكم هذه المقترحات عليها تصلح أساسا للنقاش.

## أولاً: التوفير والاستثمار:

لبيت اليابان والشك يلفها اتفاقية بلازاً عام ١٩٨٥ . وقاومت الحكومة الضغوط الداخلية المؤيدة لاستمرار الحماية، وفتحت السوق اليابانية أمام السلع الأجنبية، والخدمات وما أكثر بكثير مما نصت عليه نصوص الاتفاقية، وقامت بتنشيط القطاع المدنى عبر تخفيف سريع للوائح التى تعوق النشاط الاقتصادى. وأخلت اليابان تراقب بعناية معدل سعر الصرف للين اليابانى مقابل الدولار الأمريكى.

وأتبعت سياسة مالية مرنة. على حين لم تطبق الحكومة الأمريكية بفاعلية الجانب الخاص بها من الاتفاقية، وقشلت فى إنجاز وعودها. ويرجع السبب الأساسى فى الاتعراف المالى الأمريكى إلى الإتفاق والاستهلاك المبالغ فيه. ولهذا يجب إعادة الانضباط المالى على الفور. وينبغى على الكونجرس والهيئة التنفيذية، التعاون الدقيق والشديد معا لتحقيق المقترحات التالية:

\* بذل جهود مكثفة لوقوف العجز الفيدرالى عن طريق تخفيض المصروفات ومخدرات الحكومة.

\* فرض ضريبة فيدرالية غير مباشرة.

\* دعم وتعزيز قرارات جرام - روهمان - هولنجر لتخفيض الميزانية.

\* إنشاء وحدة للضمان الاجتماعى وصندوق لحفض الديون.

\* بحث إمكانية إصدار قانون بفرض ضرائب جديدة لزيادة الدخل.

\* رفع أسعار الطيران التجارى والخاص وفرض ٣٪ زيادة على الاتصالات.

\* إنشاء حسابات للتوفير العائلى.

\* تحسين معاشات الأفراد.

\* إعفاء الديون الصغيرة من الفوائد.

\* تخفيض ضريبة أرباح رأس المال.

\* المشاركة فى خطط التوفير والاستثمار من خلال تخفيض جدول الاجور.

\* تخفيض ساعات عمل آلات الصرف الآلى إلى ١٢ ساعة يومياً.

- \* إنشاء نظام توفير برئدى.
- \* كبح جماح الاستثمار عن طريق المضاربات بواسطة النقبات، وتوجيه رؤوس الأموال إلى القطاعات المنتجة.
- \* اتخاذ إجراءات لمنع الاستثمار عن طريق المضاربات، على سبيل المثال، فرض ضرائب وعراقيل أخرى للحد من شراء الحصص من الباطن.
- \* منع إعادة البيع لمدة عام للشركات التى تكونت بالإندماج.
- \* إيقاف شراء الحصص المشتركة وتعديل قانون الضرائب، لعدم السماح باعتبار تراكم فوائد الدين، المتعلقة بتمويل شراء الحصص، كخسارة ولتجنب استثمار الفوائد لأكثر من عامين.
- \* كبح نظام شراء الحصص.
- \* تنظيم استخدام بطاقات الائتمان برفع رسوم التعامل وبفرض ضرائب.
- \* المعاقبة بشدة على سوء استعمال بطاقات الائتمان كالاستخدام الردىء أو لعدم دفع متأخرات الدين.
- \* تقليل فترة السماح لدفع متأخرات بطاقات الائتمان.
- \* رفع الحد الأدنى للسنة.
- \* تغيير نظام دفع الأجر من الأسبوعى إلى الشهرى مع تقديم نظام المكافآت.
- \* منع استخدام القروض الخاصة بشراء البيوت، على أقساط أو شرائها دفعة واحدة، فى أغراض أخرى.

\* بحث فرض ضرائب مبيعات خاصة على الكماليات.

#### ثانيا: الاستثمار المشترك والإنتاجية:

كما سبق وأوضحت لجنة (أم آيه تيه) أن الإنتاجية الصناعية، أحد أسباب محن الاقتصاد الأمريكى ويرجع ذلك إلى تضارب أهداف الحكومة والصناعة، فعلى القيادة السياسية سواء على مستوى الدولة أو المستوى الفيدرالى، العمل معا حتى تسهم الإجراءات الحكومية فى نمو وإنعاش الاقتصاد.. فلا يوجد رابطة تأسيسية تؤكد على

التعاون بين البيت الأبيض وإدارات الدولة. التحديد الواضح للمسؤوليات، والتعاون الوثيق يعد أساساً لصياغة وتطبيق السياسات المتجانسة. والاقتراحات الدقيقة التالية يجب أن تؤخذ فى الاعتبار:

\* تعديل القوانين التى تعوزها الثقة لدعم قدرة الولايات المتحدة على التنافس .  
\* توحيد قوانين المسألة الإنتاجية فى كافة أنحاء الدولة، وتحديد مبالغ التعويضات.

\* إعادة النظر فى اللوائح الحكومية المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر، بما يتضمن التعامل غير العنصرى للشركات اليابانية، لضمان سياسة استثمارية عادلة.  
\* التأكيد على المعاملة غير العنصرية من خلال التعهد بذلك فى اتفاقيات الضرائب.

\* تحسين شروط صيانة السيارات من قبل التجار.  
\* توسيع شبكات البيع والخدمات فى الخارج. فالعيوب تظهر فى السيارات الأمريكية خلال بضعة أشهر. السيارات الألمانية والأوروبية الأخرى أقل عيوباً وهى الآن تحقق معدل مبيعات فى اليابان أعلى مما يفوق ٦ أو ٧ أمرات سيارات ديترويت.  
\* إعداد تشريعات لتصحيح الأولوية الممنوحة لحملة الأسهم، بما يتضمن إجراءات مثل فرض حد أعلى على الأرباح.

\* تشجيع الإدارة على تبنى منظور بعيد المدى. مثل منح حوافز ضريبية للاستثمارات طويلة المدى، كالتخفيض المتصاعد على سبيل المثال.

\* نهذ عقلية المدى القصير والربح السريع واتباع استراتيجيات بعيدة النظر فى استثمارات المصانع والأجهزة. وتعديل القوانين التى تحكم المؤسسات تبعاً لذلك.

\* تبنى فلسفة إدارية جديدة تؤكد على التعاون فى إدارة العمل، واستباق معرفة حاجات المستهلكين، والتحكم فى عمليات الجودة والتكنولوجيا والإنتاج.

\* القيام بمراجعة قومية لمفهوم الإدارة والأساليب المتبعة تحت إشراف الحكومة.  
\* إنشاء مجلس قومى لتنسيق العمل الإدارى، بحيث يضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص.

\* بحث إصدار حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار المشترك فى المصانع والتجهيزات.  
 \* تقديم حوافز ضريبية للحث على اكتشاف مخزون النفط والغاز الطبيعي.  
 \* إنشاء هيئة فيدرالية لرفع جودة السلع المصنعة والمجمعة ولوضع معيار قومي،  
 وتحريك النشاط تجاه المعايير الدولية المقبولة من اليابان ودول أخرى.  
 \* الأخذ بإجراءات، تتضمن التشريع لتغيير الشعور بالإزدراء فى الدوائر الإدارية  
 تجاه الخبرات الصناعية اليدوية، والالتحياز إلى الخبرات المالية والقانونية.  
 \* تخفيض توزيع الأرباح على المساهمين إلى مرتين فى العام.  
 \* إرساء المطالبة الأميركية للدخول إلى أسواق اليابان، على مبدأ القدرة على  
 المنافسة فى قطاعات معينة. على سبيل المثال، شركات الإنشاءات الأميركية يتوجب  
 عليها التعلم من أخطائها الماضية، والارتباط بالمقاولين المحليين والتسلح بالتقنية  
 المطلوبة.

\* الاستخدام الكامل لتكنولوجيا الروبوت.

\* الإقرار الأميركي بأن ماتقدمه من دعم للمزارعين الأميركيين يفوق ما يحصل عليه  
 هؤلاء فى اليابان، يجعل الضعفين للفرد وخمسة أضعاف للزرعة، وعليها الحد من  
 استيراد المواد الزراعية. وإذا أرادت الولايات المتحدة من الدول الأخرى التوقف عن دعم  
 المزارعين عليها أن تبدأ بنفسها.

\* الكف عن الإصرار على التوازن التجارى الثنائى.

ثالثا: السلوك الموحد:

ينمى على المدراء تبنى منظور طويل المدى. فقد كتب بيمتر دراكر أن الإدارة  
 تشتمل على كل أنواع التقنية، ومع ذلك، فإن الكثير من الشركات الأميركية لا تطبق  
 تفكيرها الرأى على التجارة وبذلك تفشل فى تطوير واستحداث منتجات جديدة. فى  
 التسعينيات.

يجب على الولايات المتحدة تقييم قوتها وأساليبها الإدارية. وعلى القيادة  
 السياسية الإسهام بأفكار وبرايم جديدة، تتضمن المقترحات التالية:

- \* إعادة تقييم نظام عقود العمل، والعمل على تبني أسلوب الخدمة الطويلة.
- \* التوقف عن تشجيع العمال في مصانع السيارات والمصانع الأخرى على الاستقالة التطوعية، التي تعد شكلا من أشكال التسريح المبطنة.
- \* ترقية المهنيين إلى الحلقات الإدارية الوسطى.
- \* تعيين الموظفين على أساس القدرة.
- \* إنشاء أنظمة مكافآت للجدارة وتعميم الجوائز والمكافآت للاقتراحات الإبداعية، ومثال لذلك الجوائز التي تمنح في اليابان للمهارات الخاصة.
- \* غرس مفهوم الهدف المشترك بين العاملين وشركاتهم.
- \* إيجاد الشعور بالولاء والالتزام للشركة من خلال الفوائد وبرامج الترفيه والتسهيلات.
- \* إعادة ترتيب الاتحادات، لدعم هوية العاملين بشركاتهم. وإنشاء اتحادات على مستوى المؤسسات الضخمة، الأمر الذي يجعلها المركز الأول لانتساب الموظفين. مع إنشاء طبقة ثانية من الاتحادات الحرفية إذا تطلب الأمر.
- \* إعادة النظر في مدة التعمين، لإشعار الموظفين بالأمان من التسريح. على سبيل المثال تقوية التعاون بين الإدارة والعمال.
- \* الإقرار بالملكية الخاصة للشركة ولكنها تظل كيانا عاما، لديها واجبات تجاه الموظفين والعمال.
- \* بحث إجراءات ضريبية للحد من المكافآت الضخمة التي تدفع للمفراء الكبار.
- \* إيقاف استنزاف الفوائد. فالمكافآت الإدارية ما هي إلا استيلاء على الأرباح، ويجب أن تحسب من الربح الإجمالي وليس من باب التكاليف.
- \* الأخذ بفكرة البيع من الباب للباب بدلا من انتظار العملاء.
- \* القيام بمستولية تدريب الموظفين وإمادهم ببرامج مناسبة، وعلى الحكومة اعتبار ذلك من قبل الحوافز.
- \* تشجيع اشتراك العمال في الإدارة.

\* إنشاء مسئولية جماعية عن عمليات الإنتاج والتجميع. على أن يكون الهدف الأسبوعي جودة المنتج لكل فريق عمل. مثال على ذلك نظام شركة فورد لتشجيع مهندسيها على التناقص.

#### وأما: استمرارية السياسة:

تماشيا مع روح الجماعة، ينبغي على الولايات المتحدة، إلغاء كل قيود الاستيراد والتصدير التي تعوق التجارة الدولية والمنافسة. وإلزام بعض التوصيات المتعلقة بهذا الغرض:

\* تسيط بنود لجنة التنميق للسيطرة على التصدير (كوموم) وإلغاء القيود على إعادة تصدير أصناف معينة.

\* إلغاء حظر استيراد الزيت الخام والغاز الطبيعي من الاسكا.

\* بحث إلغاء اتفاقيات «القيود التطوعية» عن المصدرين الأجانب للصلب والآلات والسيارات.

\* إلغاء المرسوم ٣٠١ لعام ١٩٨٨ الخاص بتجارة السيارات والمنافسة.

\* رفع ضرائب الاستهلاك وخاصة في مجال الجازولين وفرض ضرائب محددة الأهداف يؤديها الشعب.

\* خفض حد السرعة إلى ما يقل عن ٥٥ ميلاً في الساعة.

#### خاصة: الأبحاث والتطوير:

لتصحيح الخلل بين الدراسة والتطبيق في الأبحاث ينبغي على الولايات المتحدة، تهيئة أموال إضافية، ومصادر للتطبيق وإلزام المقترحات التالية بهذا الصدد:

\* تخصيص مبلغ ٧١ مليوناً للأبحاث الفيدرالية والتطوير في السنة المالية ١٩٩١، مع تخصيص جزء لمؤسسة العلوم القومية.

\* التوسع في تخفيض الضرائب على الأبحاث والتجارب المشتركة.

\* بحث تهيئة نظام الامتار من قبل المنظمات وتحديد معايير فنية متفق عليها.

\* نقل أولويات ميزانية البحث والتطوير من القطاع العسكري إلى المدني.

- \* رسم سياسات لدفع تطبيق الأبحاث المتعلقة بالإنتاج.
- \* التوسع الممكن مع اليابان في استكشاف الفضاء دون أن يضر هذا بمصالح الولايات المتحدة القومية.
- \* تشجيع مشاريع التطوير المشترك مع اليابان من خلال التبادل التقني.
- \* زيادة مخصصات الميزانية للعلوم والتعليم الهندسي والريوت.
- سادسا: دفع التصدير:
- يحتم اقتصاد العالم اليوم على الولايات المتحدة، اتخاذ إجراءات مؤثرة لزيادة التصدير. وخاصة الإجراءات التالية:
- \* إعداد برامج مفصلة للتصدير لليابان وللدول الأخرى.
- \* تخصيص ١٥٩ مليون دولار لدفع التصدير الفيدرالي في السنة المالية ١٩٩١.
- \* إنشاء مجلس لدفع التجارة الخارجية، مع مساهمة القطاعين العام والخاص، للقيام بإجراء أبحاث وتقديم النصح للمصدرين.
- \* تبني فهرس تجاري جديد. فالنظام الحالي للإحصاء - مفضل وغير عملي.
- \* إنتاج سلع خاصة بأسواق خارجية معينة، على سبيل المثال، سيارات ذات مقود على اليمين لليابان.
- \* إنشاء منتدى أمريكي ياباني دائم من أجل الحوار المشترك.
- \* إيقاف النظام المقتصر على وكيل الاستيراد، الذي يؤدي إلى تضخم أسعار المنتجات الأمريكية في اليابان، وتأسيس شركات للبيع.
- \* تطوير الصناعات التي تقيد البلدان الأخرى وتدعم تصدير منتجاتها.
- سابعا: التعليم:
- يرجع السبب الرئيسي لاتخفاض مستوى المهارات الأساسية للعمال الأمريكيين إلى انحدار التعليم في الولايات المتحدة. ويجب أن تمتع الأولوية لمعالجة هذا العيب دون استثناء. وهذا يتطلب أساليب ذات أوجه متعددة بما فيها زيادة التمويل الأساسي. والمقترحات التالية تخدم هذا الهدف.

- \* تخصيص ٥٪ من إجمالي الناتج القومي للتعليم.
- \* تحديد جدول زمني لتحقيق هذا الهدف في العام ٢٠٠٠، مثل تحديد ٩٠٪ لمعدل الخريجين في المدارس الثانوية، والحصول على علامات نهائية في اختبارات المقارنة الدولية في الرياضيات والعلوم، والوصول إلى ١٠٠٪ لمن يعرفون القراءة والكتابة.
- \* نقل شريحة من ميزانية التعليم من الإدارات المحلية إلى الحكومة الفيدرالية.
- \* تشجيع المبادرات على مستوى الدولة والأفراد.
- \* يجب غرس روح الاعتماد على النفس، الروح التقليدية الأميركية، في التلاميذ من مراحل التعليم الأولى وحتى النهائية.
- \* التركيز على العلوم الهندسية والطبعية في التعليم العالي.
- ثامناً: تعليم العمال وتدريبهم:**
- تقع مسئولية تنمية المهارات الأساسية وتوجهات العاملين على الشركة، ولذلك يجب على الشركات الأميركية اتخاذ المبادرات التالية:
- \* تخفيف الضرائب على التعليم في داخل الشركات.
- \* زيادة التدريب على العمل.
- \* إنشاء معاهد عامة للتدريب المهني.
- \* تشجيع العمال اليابانيين والأميركيين على المشاركة في برامج تدريب مشتركة في كلا البلدين.

#### **ثامساً: الأمن القومي والمساعدات الأجنبية:**

- جعلت التغييرات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، العالم يعيد النظر في الأهداف والأولويات القومية. وينبغي على الاستراتيجية الأميركية أن تمكس الحقائق الجديدة لحث الولايات المتحدة على استعادة قوتها.
- وتتعلق المقترحات التالية بهذا الخصوص:
- \* كبح جماح الامتيازات الخاصة والمصالح المنوطة بالعسكريين والمنتاجين وذلك بتقليص المراكز وتخفيض الموظفين.

\* تخفيض الأسلحة النووية إلى الحد الأدنى.

\* تقليل القواعد الأميركية الخارجية. على سبيل المثال:

التسهيلات الممنوحة للطيران التجاري في منطقة طوكيو - مطار هانيدا وطوكيو الدولي الجديد - تؤدي إلى التوتر الخطر. ومن أجل سلامة وأمن المسافرين على الخطوط الوطنية أو الأجنبية، يجب على حكومة الولايات المتحدة، إعادة قاعدة ووكوتا في غرب طوكيو الجوية، وهي قليلة الاستخدام، سيقلق هذا التحول ترحيبا من الشعب الياباني، مما يكون له تأثير إيجابي على العلاقات الثنائية.

\* العمل المشترك بين اليابان والولايات المتحدة، لتطوير الأسلحة. ليس لمجرد تخفيض العجز التجاري، ولكن على أساس المشاركة التقنية. وهذه المشاريع تمكن اليابان من المساهمة بقدر أكبر في الأمن المتبادل، مما يخفف العبء عن كاهل الولايات المتحدة.

\* استخدام صناديق مشتريات السلاح والأجهزة بشكل أكثر كفاءة.

\* إلغاء التواطؤ بين الصناعة والنواحي العسكرية في عقود الدفاع.

\* إعادة النظر نوعيا وكيفيا، في معاهدة الأمن الياباني، نظرا لزيادة قدرة اليابان الدفاعية.

\* إنشاء لجنة استشارية يابانية أميركية مشتركة، لجعل المساعدات الرسمية للدول الأجنبية أكثر فاعلية، ولصياغة استراتيجية وبرنامج معونات عالمي.

\* السماح بإطلاق يد اليابان في برنامجها الخاص بمساعدات التنمية.

عاشرا: نحو مجتمع أميركي أكثر أمنا:

على القطاعين العام والخاص العمل معا لتخفيض معدل الجريمة واستئناس سياسات جديدة تتعلق بالمدن، وأقترح بشكل خاص مايلي:

\* السيطرة على الأسلحة والمخدرات وتوعية العامة باضرارهما.

\* تشديد العقوبات على الجرائم خاصة المتعلقة بالمفاسد الجنسية، وتلك المتصلة بالاطفال على وجه الخصوص.

- \* منع البوليس من استعمال الضرب.
- \* إنشاء صناديق للشرطة فى الضواحي، فأماكن كثيرة فى واشنطن خطرة للغاية مما يجعل السياح يخشون زيارتها. لا توجد فى اليابان مناطق كهذه، لأن قوات الشرطة تتركز بين الجماهير.
- \* تحسين وسائل النقل العام لتخفيض الاعتماد على السيارات الخاصة.

## الخلاصة

قامت بزيارة واشنطن في الفترة ما بين ١٥ إلى ٢٠ يناير عام ١٩٩٠، وذلك لتصحيح اللبس، الذي أدت إليه الترجمة الإنجليزية التافهة والردية، والمأخوذة دون إذن من الطبعة اليابانية لهذا الكتاب. وكذلك لتلبية دعوات كثيرة للقاء وإجراء المقابلات. وخلال زيارتي القصيرة قمت بإجراء ست مقابلات تليفزيونية، كما التقيت بالصحفيين من النيويورك تايمز، الواشنطن بوست، لوس الميجلوس تايمز، وول ستريت جورنال، وشيكاغو تريبيون، والاسوشييتد برس.

وقد تحاورت أيضا مع روبرت موسباشر، وزير التجارة والشموخ ريتشارد لوجار، وجيف بنجامين، وأعضاء الكونغرس ريتشارد جيفاردت وساندر ليفن. وقد ابلغني مساعدى دهشة الصحفيين بالالفة، لحصولى على مواعيد مع وزير التجارة.. ربما يرجع هذا إلى فضول كل هؤلاء بشأن هذا الكائن الغريب القادم من طوكيو.

وصفت وكالة الأنباء اليابانية، المريضة بذاء تعذيب الذات، إقامتى القصيرة فى واشنطن بأنها «حج بغية الاعتذار»، ملمحة بذلك إلى أننى رجل تائب، يبحث عن المغفرة. وعلى خلاف ذلك الوصف، لم أحاول التبرير واثرت كافة القضايا التى سبق، وقتلناها بحثا وتحريضا فى اليابان. فى ١٩ يناير خرجت الواشنطن بوست بالعنوان التالى «كلمات ملتزمة من اليابان».

يابانى على نسق جيفاردت يذهب إلى واشنطن:

بعد ريتشارد جيفاردت من أشد أعضاء الكونغرس، انتقادا لليابان، بل إنه يريد فرض الحظر على المنتجات اليابانية. وهو سياسى قوى الشكبة، لا يخشى الحديث صراحة عما يدور فى خلد. ويادرتة قائلا: «إننى جيفاردت اليابانى» فانفجر الرجل ضاحكا، مما كسر حدة التوتر ومن ثم بدأنا فى حوار صريح وحميم.

أما عضو الكونغرس الآخر ساندر ليفن، فهو ديمقراطى من ميتشجان، التقينا معا على طعام الغداء. كان الرجل فى البداية لا يطاق، حيث أخذ يشير بغضب إلى الحكومة

اليابانية الرهيبة. ومضى مستطردا « أربع سنوات طوال والشركات الأميركية تطالب مصانع السيارات اليابانية بشراء غمازات الإشارة دون جنوى».

إن المشكلة الحقيقية من وجهة نظري تكمن في عدم تصميم الشركات الأميركية لغمازات تتفق ونماذج السيارات الياباني. وحين ابرزت موضوع المقاتلة أف أس أكس واصفا الشروط التي فرضت على اليابان بالمجحفة، أخذ ليفن يبحث عن الكلمات.. وأخيرا هذه التفكير إلى القول « أرجو أن تفهم ماسيد إيشهارا أن مسألة المقاتلة، ظهرت في إطار العجز التجاري الأميركي مع اليابان».

بقابل أعضاء الكونجرس عادة انفاطا من اليابانيين محسن، الاهتمام، وتحميد الموافقة على كل مايقولون.. ربما كنت أول ياباني يأخذ في الرد على اتهامات الأميركيين مشيرا إلى الإجحاف الخاص الذي لحق اليابان. فقد أصاب الارتباك الشديد إحدى مقدمات البرامج التلفزيونية، بسبب صراحتي، التي لم تعدها من قبل فيمن التفتت بهم من اليابانيين، الأمر الذي دفعها إلى إلقاء قائمة الاسئلة المعدة جانباً.

وقد انزعج الكثير من الساسة والصحفيين الأميركيين من تعليقاتي حول مضمون المشروع الخاص بالمقاتلة أف أس أكس، ويبدو أنهم لم يفهموه جيدا. كما لمست أثناء زيارتي، أن الحكومة ورجال الأعمال اليابانيين، لم يطرحوا موضوعات أخرى بفاعلية حقيقية. ففي اليابان يحترق القوم أشبه بشور هائج في دكان صيني، على حين يلقى الرجل الذي يتحدث بوضوح احترام الأميركيين.. على عكس ذلك الذي يتفوه بكلمات مبهممة مقطعة. علاوة على ذلك، فإني اعتقد أن المباحثات الصادقة والصريحة، سوف تكون عاملا حاسما للعلاقات اليابانية الأميركية في عقد التسعينات.

اتسم اجتماعي مع موسباشر، وزير التجارة الأميركي، بالمشاكسة، خاصة حين خضنا في الحديث بشأن المقاتلة أف أس أكس. فقد اخبرته أنه كان يتعين على اليابان رفض كل الشروط غير المنصفة في الاتفاقية. وكما سبق وذكرت، أن الولايات المتحدة طلبت ضمن أشياء أخرى، أن تقوم اليابان بمفردها بدفع تكاليف تراخيص التكنولوجيا، كما فرضت شروطا جائرة حول التطبيق المدني لهذه التكنولوجيا. وقد دافع موسباشر عن

هذا الإجحاف بقوله «إن قيمة التكنولوجيا الأميركية تختلف عن اليابانية، لقد انفقنا مبالغ طائلة طوال أربعين عاما، حتى نصل إلى هذه التكنولوجيا.. وليس هناك أية تكنولوجيا يابانية أصيلة، فما لديكم من تكنولوجيا لا يقارن بالأميركية» ومضينا نحاوِر بعضنا البعض في هذه النقطة.

ويمكن تلخيص موقف وزارة التجارة، بأن على اليابان شراء بضائع أكثر من الولايات المتحدة، تكون رخيصة السعر وجيدة النوعية، والتوقف عن إثارة الاعتراضات الثقافية.

لم أَدعِ إلى الإنتاج المحلي للمقاتلة أف أس أكس بفرض التوفير، ونهض أن يكون واضحا منذ الآن، أن تطوير مقاتلاتنا بما يتفق ومتطلبات الأمن الياباني الخاصة، حتى وإن كانت التكلفة تفوق شراها من مخزون الطائرات الأميركية، سيحصل على ترسيخ هويتنا القومية وزيادة استقلالنا النفسي والفعلى علاوة على تخفيف عبء الدفاع الإقليمى عن كاهل الأميركيين.

وفيما عدا صوباشير، فقد وجدت لدى غالبية من تحدثت معهم من الساسة والصحفيين الأميركيين تفهما للمنطق الذى اطرحه.

#### هجوم ودفاع:

أصيب الأميركيون بانزعاج شديد من آرائى المتعلقة بالتمصب المنصرى. فقد كتبت أن المنصرية وراء حملة التعريض باليابان. وانكر العديد من الأميركيين الذين التقيت بهم وجهة نظرى هذه. وأصر أحدهم على أن المجتمع الأمريكى يخلو بالفعل من المنصرية، مؤكدا رأيه بالقول «صادف يوم وصولك إلى واشنطن إجازة قومية احتفالا بمارتن لوتر كينج» ثم أضاف «ألم تسمع عن إعلان لينكولن بتحرير العبيد»؟.

فأجبت بدورى إنتى أى تماما كلا الأمرين، ولكن ألم يحتفظ الأميركيون بالعبيد فترة أطول من بقية القوقازيين؟ ثم إن قيام لينكولن المتأخر بتحرير العبيد لا يغير احتفاظ أميركا بالعبودية لفترة أطول من سائر الدول الأوروبية الأخرى. كما أن تكريم الدكتور كينج شىء طيب، ولكن ألم يقتل على يد رجل أبيض؟ فما كان من صاحبنا إلا أن اسقط الموضوع برمته.

وقال أميركي آخر في مجمل رده على كلامي يصدد التحامل العنصري «نعم لدينا تحامل عنصري، نحن نعرف ذلك، ولكن لا داعي لكل هذه الجلبة».

فقلت غير مؤثر الصمت «إذا كان هناك تحامل عنصري في أميركا، أليس من الأفضل مواجهته ومعارضة؟ فمحاولة التغلب على التعصب الأعمى أمر بالغ الأهمية. ولقد سألت العديد من الأصدقاء الأميركيين من أعراق مختلفة، شرقيين وهنود وبنوج، هل يعاملكم القوقازيون باحترام؟ فما كان منهم إلا أن ضحكوا من مجرد طرح السؤال. نعم.. لا أحد يخلو من التعصب، فتلك سمة إنسانية، ولكن من الأفضل إخراج تلك المشكلة للعلن ومحاولة تغيير المفاهيم».

ويقول الأميركيون «تلك حقيقة، ولكنك تلمس عصباً شديد الحساسية.. نحن نحاول القضاء على العنصرية، ولهذا نتوقف عن إصدار هذه التصريحات النارية».

إن تجربة بوتقة الصهر الأميركية تجربة فاشلة، ربما تبدو العنصرية موضوعاً يحرم الخوض فيه هنا، ولكن هذا التحريم لا ينسحب على. فقد ابتليت الأميركيين أنه من المحتمل أن يكون اليابانيون متعصبين أيضاً.. ولذلك لعل من الأفضل محاولة قهر هذه الاتهامات وليس مجرد تهريبها». وأخبرت الأميركيين أنه يتعين على اليابان بالفعل أن تكون أكثر استجابة إلى مهاجري الزوارق، وأن عليها تبني سياسة أكثر مرونة تجاه العمال الآسيويين غير المهرة المهاجرين إلى اليابان بصورة غير قانونية.

والنقطة الثانية التي ركز عليها الأميركيون تعليقاً على ماورد في الكتاب تتعلق بالتوازن العسكري في العالم، الذي قد يتأثر، إذا قررت اليابان بيع رقائق الكمبيوتر إلى الاتحاد السوفياتي بدلاً من الولايات المتحدة. النقطة التي أثيرتها في كتابي أن الاستراتيجية الأميركية العالمية، لا يمكن لها بحال الاستغناء عن الصناعة الإلكترونية اليابانية. وربما هذه الجملة وحدها هي التي أثارت اهتمام المنتجين ودفعته لترجمة هذا الكتاب إلى اللغة الانجليزية.

وقد قال العديد من الأميركيين، إضافة إلى ذلك، إن محتوى الكتاب ولهجته جاءت مشوية «بالقومية»، إن هذا إدعاء مخيف.. وحين سألتهم أن يفسروا ذلك، لم تعبد

إيجاباتهم أن الكتاب جاء مشحونا بالوطنية، والشعور بالتفوق الأخلاقي. وأجبتهم بقولى «إن هذا ليس شعورا بالتفوق الأخلاقي، كان هدفى يخلص فى زيادة التعاون الثنائى بين بلدينا وحين تكون أميركا على خطأ فمن الواجب أن تصحح مسارها». وعلى أية حال، كانت آرائى دائما محلا للبس ولسوء الفهم، وذلك لأن ترجمة الطبعة المسروقة، جاءت سطحية مليئة بالأخطاء الفاضحة، علاوة على حذف بعض الأجزاء، ويبدو أن ذلك قد جاء من باب التعمد لتحريف وتشويه مواقفى.

فى اليوم الثانى من وجودى فى واشنطن أخبر بيت وليامز، المتحدث الرسمى للبيتاجون مؤقرا صحفيا، أن وكالة الأبحاث المتقدمة لمشاريع الدفاع، قد حصلت على الكتاب مترجما. وأضاف، أن يابانيا قام بترجمة الكتاب، وما أن المادة الأصلية أعدت للاستعمال الداخلى فقط، وليس للنشر العام، فليس فى عملنا ما يهدد انتهاكا لحقوق التأليف والنشر.

وسألتنى وسائل الإعلام الأميركية بدورها عما اتفقى عمله إزاء ذلك، فأجبت سأبحث عن استشارة قانونية، فأنا أعرف الآن من أفاضى، وحيث إننى تعرضت لحسارة مادية من جراء ذلك، فعلى أن اطالب بالتعويض. فوفقا للتقارير، لقد بيعت النسخة من المخطوطة المسروقة بستمائة دولار للنسخة الواحدة. وفى سياتل وواشنطن كانت المكتبات العامة فى وسط المدينة، تقوم بإصدار نسخ بواسطة آلات التصوير وبيعها للقراء... أفلا يعد هذا انتهاكا لحقوق النشر والتأليف.

#### إعادة تهديد العلاقة اليابانية الأميركية:

ذكرت سلفا الدراستين الموضوعيتين، «تقرير يوينج» و«صنع فى أميركا»، وماطرهما من نقاط الضعف فى الصناعة الأميركية، مع دعوتها بضرورة تصحيح المسار إذا أرادت أميركا استعادة قدرتها على المنافسة الدولية. ومع أن تقرير يوينج يؤكد على العلاقة بين تحرير السوق اليابانية وزيادة جودة السلع اليابانية، فإن الولايات المتحدة تتهم اليابان بسلوك تجارى يتسم بالإجحاف. وخلال حوار مع محطة سى. بى أس التلفزيونية، سألتنى صحفى موتور «إذن فأنت والسيد موريتانيا تقولان بأن على الولايات المتحدة أن تتعلم من اليابان؟!

واجبت: لا لم أقل ذلك، هل اطلعت على «تقرير يوننج» و«كتاب صنع في أميركا»؟ انهما ممتازان. فالكثير من رجال الأعمال والعلماء الأميركيين يعرفون ما الذى ينهى عمله. استمع إليهم. فهذه هى الطريقة التى يمكن للولايات المتحدة بواسطتها استعادة قدرتها.. لماذا لا تتعلمون من أنفسكم؟

ويبدو أن النثر اليسير من الأميركيين، بما فى ذلك رجال المياسة، قد اطلعوا على هذه النشرات، أو حتى علموا بوجودها.. فكل من قابلت من الأميركيين يعتقد جازما أن العجز التجارى الأمريكى يرجع بالكامل إلى خطأ اليابان. إن اليابان تتحمل بالفعل جزءا من المسؤولية فى خلل الميزان التجارى بين البلدين، وليست كل المطالب الأميركية مضللة أو غير منطقية. ومع ذلك، فكارلا هيلز، المثلة التجارية، لم تجانب الصواب بصدد التلاعب فى المعطيات، والأوجه السلبية الأخرى فى السوق اليابانية، وعلينا نحن اليابانيين معالجة أوجه القصور هذه بشكل ايجابى. بالطبع، ليس لمجره أن الولايات المتحدة تطالبنا بالتغير، فهذه الإصلاحات ستخدم مصالح المستهلك ودافعى الضرائب الياباني أولا.

وكما أوضحت فى الفصول السابقة، فقد اظهر تقرير إدارة التخطيط الاقتصادى عام ١٩٨٩، أن الأسعار فى طوكيو تزيد بمعدل ٤٠٪ عنها فى نيويورك بما فى ذلك الأصناف الخاضعة لسيطرة الحكومة. والتخفيض المبرح للأسعار سيسمح لمجموع المستهلكين بالتقاط الأنفاس.

هناك ايضا توافق مزمن بين البيروقراطيين من جهة، ورجال السياسة والصناعة فى اليابان من جهة أخرى. فتكاليف المشاريع العملاقة مثل خطوط القطارات الفائقة السرعة ومنشآت الموانئ والمطارات تتضخم بنسب تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠٪ عبر المداولات السرية بين فئة قليلة من المفاوضين العموميين. هذه الشركات تقتنص مئات الملايين من الدولارات من عقود العمل.. وتمتج بالتالى مبالغ ضخمة لرجال السياسة مقابل نفوذهم. ويجب على دافعى الضرائب اليابانيين، عدم التسامح إزاء هذا الاحتيال المتبادل الخفى.

لقد هاجمت منذ سنوات عديدة مضت رئيس الوزراء تاناكا كاكوكين، لأنه تورط في عمل فاضح كهذا. ولذلك يجب تدمير هذا الأسلوب وتحطيمه. فذلك مسألة تقول فيها نعم لواشنطن ونحن نساعد بهذا القول الشعب الياباني.

. ولكن يظل على أميركا وحدها تخفيض عجزها التجاري. فخلال وجودي في الولايات المتحدة، ظهرت الإحصاءات التجارية لشهر نوفمبر عام ١٩٨٩، لتبين أسوأ عجز تجاري لشهر واحد من العام. وقد أخبرت رجال السياسة الأميركية بأنني سأبذل قصارى جهدي لحث اليابان على اتخاذ إجراءات لفتح الأسواق، كما أنني سأناقش رفع المعوقات التجارية مع زملاء في اليابان يعتقدون نفس الأفكار، وضمنت وعدى هذا بالتحذير من أن «فتح الأسواق اليابانية أمام السلع الأجنبية في ظل الظروف الراهنة سيعمل على تقوية الصناعة اليابانية».

وسواء استطاعت المنتجات الأميركية أن تربح في المنافسة، تبعاً لما تحب واشنطن أن تسميه «تسوية أرض الملعب»، فذلك يعتمد على الجهود الأميركية، ولكن قائمة العلاج تبقى مع ذلك في «تقرير يونج» و«كتاب صنع في أميركا».

#### محااضرة هير هاسفيك:

تحدثت في الطبعة الأصلية لهذا الكتاب، التي ظهرت في يناير، صراحة إلى الأميركيين. ويبدو أن بعضهم لم يكن مستعداً بعد، لتلقى هذه التعليقات المباشرة غير المصقولة مما أدى إلى انزعاجهم الشديد. ولكن يظل الحديث الصريح نقطة بداية طيبة لإعادة تحديد العلاقات الثنائية بين البلدين. وقد وافق كل من قابلت من الأميركيين على الحاجة إلى اتصالات مباشرة. ولذلك اقترحت إنشاء منتدى فكري ليتمكن المشرعون اليابانيون والأميريكيون من مناقشة الشؤون التجارية والزراعية والدفاعية.. إلى آخره، وأيضاً من أجل العمل على تحقيق علاقة بناءة. فاللقاءات المنتظمة لرجال القانون والبرلمانيين ستكون مثمرة للغاية، بل يمكن لهذا المنتدى إجراء ندوات تهيئ عبر وسائل الإعلام في واشنطن.

كما أنه يمكن للمشرعين في كلا البلدين، بالإضافة إلى المشاكل التجارية، إعادة فحص وتقييم معاهدة الأمن الياباني الأميركي على ضوء الحقائق الراهنة.

فلا ينبغي أن يكون الخيار الوحيد الكل أو لا شيء.. بمعنى الإلغاء أو إبقاء الحال على ما هو عليه بالنسبة إلى هذه الاتفاقيات غير العادلة. ولكن واشتطن مازالت تمانع تعديل الاتفاقية الحالية.

إننى اعتقد أننا أقوى - الآن ماليا وتقنيا بما يكفى لبناء قوة عسكرية دفاعية مستقلة. ولذلك فقد آن أوان التفكير فى انشاء حلف أمنى، يسمح لليابان بحرية القول بدرجة أكبر، وينهى على الولايات المتحدة تقبل هذه الحقيقة. كما أن على اليابان أن تسهم بقدر أكبر فى وسائل الأمن المتبادل، ولهذا فعلى المثاليين المنتخبين فى كلا البلدين التفاوض والتباحث فى هذا الأمر.

لقد أسهمت رحلتى إلى الولايات المتحدة فى تنقية الأجواء، وربما أكون قد كسبت قلة من المهتمين. فقد تقادمت المداينة والعبارات الملتوية التى تواكب المباحثات الدولية عادة، وأتجهنا من فورنا إلى لب الأمور بأسلوب مشير ومقنع. وقد تحدثت أيضا خلال هذه الرحلة مع جمهور متفتح ويقظ.. وآمل أن يكون حوار الولايات المتحدة واليابان القادم على نفس الدرجة من التفهم والإثمار.

رقم الصفحة	الفهرس
٥	مقدمة المترجم
١٤	استهلاك الطبقة الأميركية
١٨	مقدمة المؤلف
	<u>الجزء الأول</u>
٢٢	الفصل الأول: نحو وعي قومي جديد
٣١	الفصل الثاني: التعصب العنصري
٣٨	الفصل الثالث: المجحف... مَنْ يكون؟
٤٦	الفصل الرابع: لتقف في وجه التهديد الأميركي
٥٤	الفصل الخامس: الأمن القومي.. وعصر الياسفيك
	<u>الجزء الثاني</u>
٦٨	الفصل السادس: اليابان والولايات المتحدة شريكان أم سيد.. وعبد
٨٧	الفصل السابع: أيها الأميركيون.. انتظروا في المرأة
٩٧	الفصل الثامن: نعم.. لأميركا
١٠٥	الفصل التاسع: اليابان وأميركا لاعبا الخط الأمامي
١٢١	الفصل العاشر: لنتظر قتما إلى أوروبا وآسيا
١٢٨	الفصل الحادي عشر: جدول أعمال لأميركا
١٣٩	الخاتمة

**إصدارات**  
**يافا للدراسات والأبحاث**  
**لعام ١٩٩٠ - ١٩٩١**

السعر خارج مصر شاملا تكليف الشحن	السعر داخل مصر	الكتاب
دولارات	جنيهاً	عام ١٩٩٠
٦	٣	١ - جماعات الإسلام السياسي (ترجمة د. رفعت سيد أحمد)
٦	٣	٢ - المسيحية السياسية في مصر (د. رفيق حبيب)
٥	٢,٥	٣ - التوبة أرض العطر والذهب (إبراهيم فهمي)
٥	٢,٥	٤ - مَنْ يحكم في السعودية (حسن أبو طالب)
٣	١,٥	٥ - البابا شنودة: حوار جديد (د. محمد معروف)
٦	٣	٦ - ثورة المسلمين في الضفة والقطاع (د. رفعت سيد أحمد)
١٠	٥	٧ - خطاب الزمن الرمادي (تأليف: نبيل عيد الفتاح)
٦	٣	٨ - الإسلام من العقل إلى النهضة (حسن المطاوي)
		عام ١٩٩١
١٠	٥	٩ - اليابان لم تقل لا: صراع المستقبل بين الكبار (تأليف: شنتارو هاشيهارا) (ترجمة: هالة العوري)
٤	٢	١٠ - الثورة الإسلامية في الجزائر: النص الكامل للبرنامج السياسي لجبهة الإنتقاذ الإسلامية: إعداد مؤسسة يافا
١٤	٧	١١ - المسيحية والحرب: قصة الأصولية الصهيونية الأمريكية والصراع على الشرق الإسلامي: (تأليف: د. رفيق حبيب)

**رقم الإيداع ٩١٣٠ لسنة ١٩٩١**

القاهرة - ص ب / ٨٠٦ المعادي - رمز بريدي / ١١٧٢٨  
فاكسميلي رقم / ٢٩٠.٤٢٥٠ / ٢٠٢ المعادي . ت / ٣٧٥٦٥٩٦  
لراسلات البريدية والفاكسميلي باسم / د. رفعت سيد أحمد



## هذا الكتاب

## لهذا المؤلف

\* شنتارو ايشهارا عضوا بارز في المجلس التشريعي الياباني وأحد قيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي في اليابان.. وهو أحد أكثر الشخصيات شعبية في اليابان من الناحية السياسية. وبالإضافة إلى أن كتابه الحالي قد وزع أكثر من مليون نسخة في اليابان، فقد ألف العديد من الروايات الناجحة في الأدب الياباني.. إلى جانب ذلك فهو رجل رياضي يمارس رياضات اليخوت والرسم والتنس.

\* هذا ويؤكد (المؤلف) بدقة وصراحة أن اليابان تتحرك نحو سيادة اقتصادية وتقنية، الأمر الذي لا يتفق ونهجها الحالي كقوة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية.. ويمضى المؤلف مطالباً أميركا بالتغلب على شعورها المرضي بالتفوق ومطالباً اليابان أن تدافع بحزم عن مصالحها.. وتلك هي قضية هذا الكتاب المهم.

الناشر

Bibliotheca Alexandrina



0435786

